الاقتصاد

العدد
604

الملف..
خطط الأمن الغذائي.. تتجسد

لاڤندر..
ملابس أيكولوجية

تقرير..
1.3 مليون سجل تجاري

القحطاني القابضة
Al Qahtani Holding

شركة القحطاني القابضة

مساهمة مقفلة

مجموعة أبناء عبدالهادي عبدالله الجضعي القحطاني القابضة
عبدالعزيز، خالد، محمد

Abdulhadi A. AL Qahtani Sons Group Holding
Abdulaziz, Khaled, Mohammed

OUR JV'S & PARTNERS

التعدين القابضة
MINING HOLDING

سيمسيرف
CemServ

القحطاني ماريتايم
ALQAHTANI MARITIME

إرفاد العقارية
Refad Real Estate

القحطاني للمرطبات
ALQAHTANI BEVERAGES

شركة إتحاد صناعة الطب
ذات مسؤولية محدودة
Consolidated Con. Manufacturing Co.
(Limited Liability)

CBI

المرطبات القابضة
BEVERAGES HOLDING

كوميدات
COMEDAT

شركة كوميدات السعودية المحدودة
Saudi Comedat Company Limited

Jordan Ice & Aerated Water Co.
شركة الثلج والصودا والكازوز الأردنية

TUBULAR
Coating Solutions Limited

SledgeHammer International
COMMITMENT TOWARDS PERFECTION....

TIW
A DRIL-QUIP Company

AQH Head Office & AQM | Al Khobar | Tel.: 839 7900 Fax.: 882 2584 - P.O.Box 2224, Dammam 31451
AQS | Khamis Mushait | Tel: 227 9109 Fax: 2271237 P.O.Box 1120, Khamis Mushait 61961
CCMC | Jeddah | Tel: 289 955 / 289 9966 - P.O.Box 12168, Jeddah 21473
CMH | Al Khobar | Tel: 887 3030 Fax: 887 6672 - P.O.Box 3099, Alkhobar 31952
www.aqh.com.sa

قيمنا هي مبادؤنا الراسخة التي اخترنا أن تقود خياراتنا وأعمالنا مهما كانت الظروف. قيمنا هي أساس هويتنا وما نمثله وهي مقاييسنا للنجاح.

النزاهة

الريادة

الوحدة

القيادة

التنوع

المهيدب Al Muhaidib

الخدمات الخاصة
Private Services

رُقي الخـــدمة

خدمات مركز الخدمات الخاصة

- حجز مواعيد لدى كتابة العدل.
- التسجيل في قائمة ودليل الدرجة الممتازة تلقائيا.
- سرعة في انجاز المعاملات.
- خصم على برامج التدريب وقاعات الاجتماعات والمحاضرات وبرامج التسويق (الأدلة التجارية, الإعلانات).
- مطبوعات الغرفة مجانا للعملاء.
- إصدار بطاقات خاصة تعريفية لصاحب المنشأة أو التنفيذيين.
- خدمة إرسال رسائل نصية SMS للعملاء بفعاليات وأنشطة الغرفة.
- تخصيص مساحات إعلامية بإصدارات الغرفة لتغطية نشاطات.
- مواقف سيارات خاصة بعملاء المركز.
- تنسيق احتياجات العملاء من خدمات الإدارات الأخرى بالغرفة

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER
نعمل معا ... لغد أفضل

P.O. Box 719 Dammam
Saudi Arabia - 31421
t +966 3 859 8090
f +966 3 859 8199
private@chamber.org.sa
http://chamber.org.sa/private

إلتزام تام بالجودة

مجموعة **البواردي** القابضة

ALBAWARDI GROUP HOLDING

ص. ب: ١١٢ , الدمام ٣١٤١١, المملكة العربية السعودية
هاتف: ٣٣٣٣ ٨٣٣ ٣ (٩٦٦)+ فاكس: ٦٦٦٦ ٨٣٣ ٣ (٩٦٦)+
البريد الإلكتروني: info@albawardi.com الموقع الإلكتروني: www.albawardi.com

حاضنة غرفة الشرقية
لريادة الأعمال
ASHARQIA CHAMBER
BUSINESS INCUBATOR

حَلِّق بِحُلمِك

انضم لحاضنة غرفة الشرقية
لريادة الأعمال

- مكاتب عمل خاصة ومشتركة
- بيئة عمل نموذجية
- توجيه وارشاد مستمرين
- لقاءات مع المستثمرين
- تنمية مشروعك الواعد

@acbincubator
www.chamber.org.sa/Incubator

للتسجيل

غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

عبدالرحمن عبدالله النعيم للاستشارات الهندسية
AbdulRahman Abdullah Al-Naim Consultant Eng.
Office مكتب

Listen | Design | Deliver

contact@alnaimconsultant.com
920009272

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

توظيف
مركز غرفة الشرقية للتوظيف
Asharqia Chamber Employment Center

خدمات
اللقاءات الوظيفية

- تنظيم اللقاءات الوظيفية
- قاعات للمقابلات الشخصية
- إعلانات وظيفية بالموقع
- دعوة طالبي العمل
- محاضرات تثقيفية
- ترويج اعلامي
- فيديو ترويجي
- ضيافة
- WIFI

شركائنا

الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

صندوق تنمية الموارد البشرية
HUMAN RESOURCES DEVELOPMENT FUND

نساند
مبادرة سابك لتمكين رؤية ٢٠٣٠

للتواصل:

www.acec.com.sa

صلة

شريك أرباب العمل ذوي الكفاءة الوطنية النافذة

منـــذ 2014م

مـــن نحـــن

صلة هي الشركة السعودية الأولى لتمكين العمل عن بعد المرخصة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية، نقدم مجموعة من المنتجات والحلول الرقمية لتوفير خدمات الإمداد للكوادر الوطنية المؤهلة في مجالات مختلفة، ونسعى لرفع مستوى الإنتاجية وتقديم برامج تدريب تأهيلية عن بعد لدمج التقنيات المتطورة والذكاء الاصطناعي في إدارة العمليات اليومية لتعزيز كفاءة المنشآت

عملنا على تعزيز كفاءة 1400+ منشأة

خدماتنـــا

- التوظيف والاستقطاب
- إدارة وتعهيد المشاريع
- التدريب المُدمـج
- ادوات قياس الإنتاجية

استثمـــارك في المشاريع

محل اهتمامنا

- **بنـــاء** الخطط
- **تحقيق** المستهدفات
- **إدارة** الكوادر الوطنية
- **اعتمـاد** الأدوات

نتطّلع لإنضمامك ضِمن كوكبة من شركائنا في المملكة العربية السعودية

sales@silah.com.sa

920007113

العدد 604

يوليو/أغسطس 2023م (ذو الحجة/محرم 1445هـ)
السنة السادسة والخمسون

الرئيس
بدر بن سليمان الرزيزاء

النائب الأول للرئيس
حمد بن محمد البوعلي

النائب الثاني للرئيس
حمد بن محمد العمار

الأعضاء
أغاريد بنت احسان عبدالجواد
بدر بن محمد العبدالكريم
حمد بن حمود الحماد
سعد بن فضل البوعينين
عبدالرحمن بن محمد البسام
عبدالعزيز بن محمد العثمان
فهد بن عبدالله الفراج
فهد بن هذال المطيري
قصي بن عبدالله الجشي
ماجد بن إبراهيم الجميح
محمد بن عبدالمحسن الراشد
محمد بن علي المجدوعي
ناصر بن راشد آل بجاش
ناصر بن عبدالعزيز الأنصاري
نوف بنت عبدالعزيز التركي

الأمين العام
عبدالرحمن بن عبدالله الوابل

مساعد الأمين العام والمشرف على التحرير
محمد بن سعد القويزاني

غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

الاقتصاد

مجلة اقتصادية تصدر عن غرفة الشرقية

ص.ب 719 الدمام 31421
المملكة العربية السعودية
هاتف: 8187 859 013 / 8158 859 013
فاكس: 0392 857 013
e-mail: aliktisad@chamber.org.sa

الرقم المجاني: 920024555

• يسمح بنقل أو إعادة نشر أي موضوع من المجلة بشرط الإشارة إلى المصدر بوضوح.
• المقالات والأبحاث التي تنشر في "الاقتصاد" لا تعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة ولكن تعبِّر عن رأي كاتبها.

ردمد: NSSI: 9131 - 5830

الاشتراكات:
• 120 ريالاً للأفراد والمؤسسات والمصالح الحكومية.
• 180 ريالاً للاشتراكات خارج المملكة.

الإعلانات: إدارة التسويق
هاتف: 1111 857 013 تحويلة 8166

طباعة:
مطابع اليوم
اليوم الطباعي Al Yaum Printing Complex
هاتف Tel +966 13 858 0080
فاكس Fax +966 13 858 4691
ص.ب P.O.Box 565 ,الدمام Dammam 31421
المملكة العربية السعودية Kingdom of Saudi Arabia
printing@alyaum.com
www.alyaum.com

رئيس التحرير
خالد بن علي اليامي

kalyami@chamber.org.sa
twitter @alyamik

المملكة و"البريكس"

تلقت المملكة دعوةً رسميةً للانضمام إلى مجموعة أو تكتل "بريكس"، خلال قمته التي عُقدت أواخر أغسطس الماضي في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، وهو تكتل اقتصادي تأسس عام2009م، ويضم كل من روسيا والصين والبرازيل وجنوب أفريقيا والهند، وأصبح يمثل الآن ما نسبته 23% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وأحد التكتلات المهمة في تعزيز التعاون الاقتصادي وزيادة حركة التجارة والاستثمار بين الدول النامية أو بالأحرى دول الجنوب.

وثمة مجموعة من الركائز المهمة التي تتميز بها دول التكتل كل على حدة وجعلتها الأكثر تطورًا ونموًا في الاقتصاد العالمي؛ بدءً من الصين الأقوى عالميًا من ناحية الإنتاج، مرورًا بروسيا الغنية بالطاقة والغاز، والبرازيل بالمواد الخام، وجنوب أفريقيا بالتعدين، وأخيرًا الهند المصدر المهم لتكنولوجيا المعلومات.

وتعكس – بلا شك – دعوة التكتل للمملكة بالانضمام إليه مدى مكانتها الاقتصادية والسياسية، فهي أكبر شريك له بإجمالي حجم تجارة ثنائية تجاوز الـ 160 مليار دولار بحسب إحصاءات العام الماضي، وتتمتع بعلاقات استراتيجية قوية ليس فقط مع دول التكتل، بل مع كافة دول العالم، وما تمتلكه من اقتصاد متنام ومؤثر لاسيما في أسواق الطاقة العالمية ودورها الرائد في استقرار إمدادات الطاقة لكبار المستهلكين (الصين والهند).

هذه المقومات التي يتمتع بها التكتل والمملكة معًا، تفتح - في حال الانضمام إلى التكتل - أبوابًا أوسع من التعاون الاقتصادي، ويدفع بالمزيد من التبادلات التجارية ويعزز من حركة الاستثمارات والأموال؛ فانضمام المملكة للتكتل ينطوي تحت ما يمكن تسميته بـ"المنفعة المزدوجة" للمملكة من جهة ولدول التكتل من جهة أُخرى؛ إذ يستفيد التكتل من مكانة المملكة ووضعها الاقتصادي كأقوى اقتصاد بالمنطقة، ومن أكبر اقتصادات العالم، وتستفيد المملكة من انضمامها للتكتل بالمزيد من التعاون الاقتصادي والشراكات التجارية والاستثمارية، وهو ما يتماشى مع مستهدفات الرؤية بالتنويع والعمل الجماعي والانفتاح متعدد الأطراف.

الملف

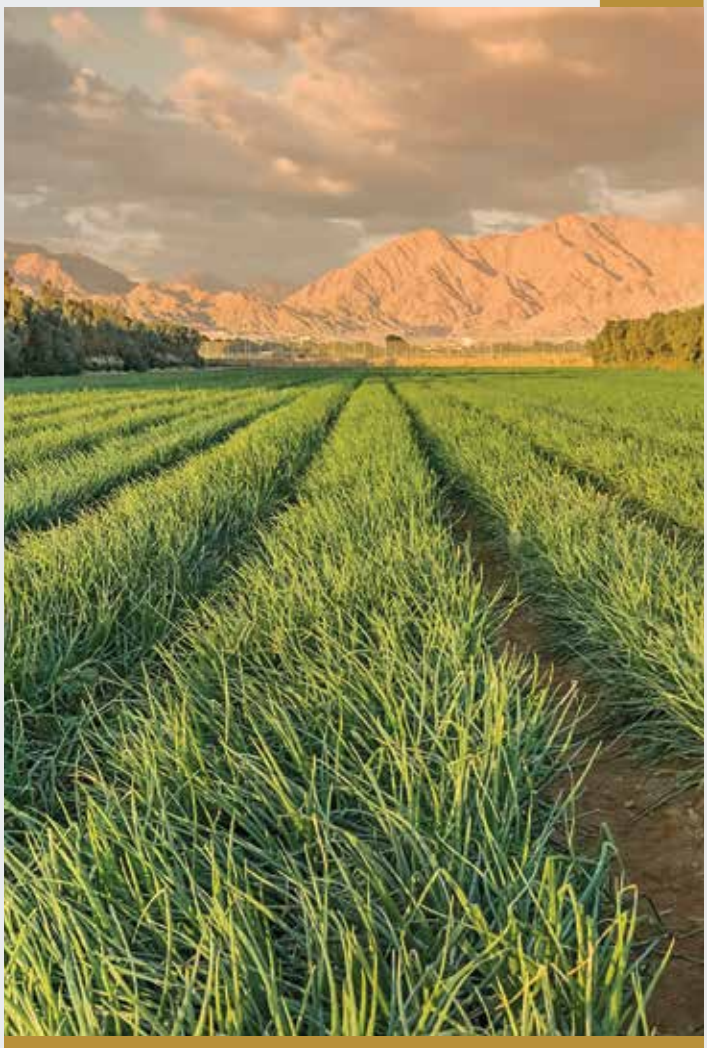

خطط الأمن الغذائي.. تتجسد 12

أسواق

التنافسية.. مفتاح أسواق الأسهم 40

هل تستمر هيمنة الدولار؟ 46

الفضة.. الملاذ الصاعد 52

اقتصاديات

معادلة تحصين الاقتصاد 22

الصلب الأخضر 28

القطاع اللوجستي ورحلة الـ 7 سنوات 34

تحليل

ما هي مفاتيح الاستثمار في الأوقات الصعبة؟ 58

كريتيف

الوجه الآخر للذكاء الاصطناعي 60

فنادق بلا طواقم بشرية! 66

تقرير

1.3 مليون سجل تجاري 80

لاقندر

ملابس أيكولوجية! 70

من الغرفة

فعاليات وأحداث غرفة الشرقية 86

ثروات

مقرّات عمل جديدة! 76

رأي

أسواق الاستدانة تختبر جدوى الحرب على التضخم 39
عبدالعزيز المقبل

معركة جديدة وأسئلة متجددة! 51
محمد اليامي

من ساحات الملاعب إلى صالات التداول! 65
صباح التركي

الملف

الاكتفاء

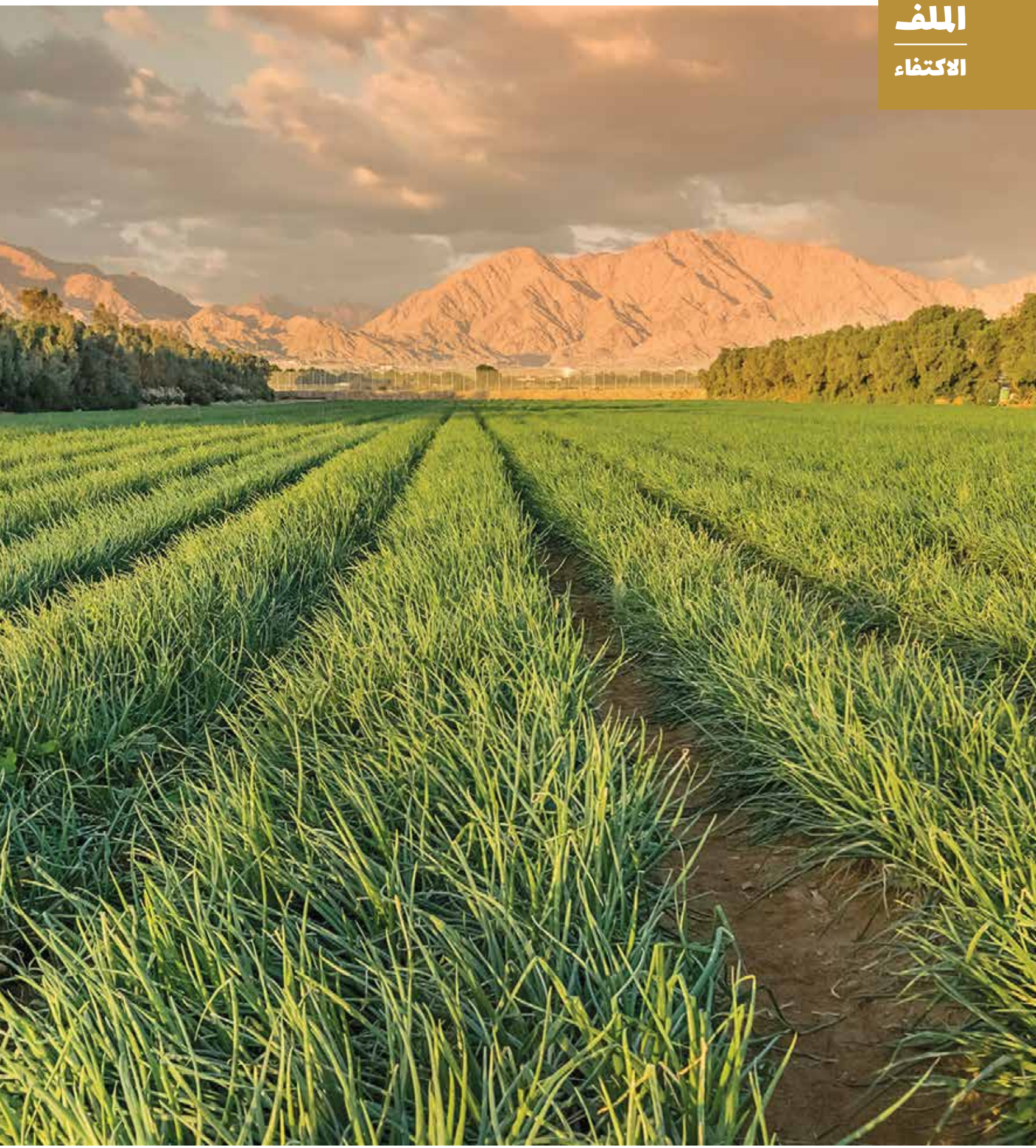

خطط الأمن الغذائي.. تتجسد

الاقتصاد: خالد الشايع

دعا إليه "أرسطو" قبل الميلاد، وأكده "مينارد كينز" عام 1923م لأهميته في توفير الأمن الغذائي للسكان وتحصينهم وقت أزمات نقص إمدادات السوق الدولية أو غلاء الأسعار، وبات اليوم الاكتفاء الذاتي مسألة حيوية أمام أزمات العالم المتكررة كأزمة الغذاء عام 2008م، وكوفيد-19 وما صاحبه من فرض سياسات حمائية، وتقليص حجم الصادرات، والحرب الروسية الأوكرانية، وتعطل سلاسل التوريد، والتضخم، بل بات مطلبًا ملحًا يأتي على رأس السياسات الاقتصادية للدول، بسعيها إلى وضع الاستراتيجيات وإعادة صياغة التشريعات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي.

وفي ظل هذه الأزمات العالمية، لم تواجه المملكة - رغم تحديات ندرة مواردها المائية - أي نقص في الطعام بمختلف أصنافه، ولم تشهد متاجرها تكالبًا على الشراء، ولم تفرغ أرففها من البضائع كالكثير من دول العالم، بل استطاعت باستثماراتها في صناعة المنتجات الغذائية تخطّي حاجز الـ 88 مليار ريال، وأن يحقق ناتجها الزراعي عام 2021م ارتفاعًا قيمته 72 مليار ريال بنسبة 7.8% وأن تحتل المرتبة الثامنة عالميًا في وفرة الغذاء خلال عام 2020م بعد أن كانت في المرتبة الـ 46 في عام 2019م.

وأرجع رئيس قسم الاقتصاد الزراعي في جامعة الملك سعود الدكتور يوسف عبدالرحمن العمري نجاح المملكة في مواجهة الأزمات العالمية رغم تحدياتها المائية إلى أولويات الإرادة السياسية التي تجسّدت في رؤية 2030م، وما رسخته من أسس استراتيجية للتنوع في مختلف المجالات، مؤكدًا أن خطط وزارة الزراعة حققت نجاحات كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك في تأمين وتعزيز الأمن الغذائي من خلال السياسات والتشريعات والإجراءات التي اتخذتها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، قائلاً: بأن خطوات التعزيز في الاستثمارات الزراعية تمثلت في شركة "سالك" التابعة لصندوق الاستثمارات العامة أو إنشاء هيئة للأمن الغذائي أو تقديم الدعم الحكومي اللازم لاستقطاب أحدث التقنيات الزراعية لمشاريع الزراعية والمتلائمة مع أجواء المملكة، فضلاً عما أطلقته من استراتيجيات عدة كالاستراتيجية الوطنية للزراعة واستراتيجية الأمن الغذائي لتعزيز الأمن الغذائي واستدامته، ما يعني قدرة المملكة على إنتاج جميع ما تحتاجه من الغذاء محليًا دون الاعتماد على الواردات الغذائية.

المعادلة صعبة

وقال العمري إن المملكة رغم كونها دولة صحراوية إلّا أنها حققت المعادلة الصعبة، باتخاذها سياسات وتشريعات للمحافظة على المياه الجوفية غير المتجددة، وخاصة في المناطق التي تحوي على كميات من تلك المياه كمنطقة الرف الرسوبي؛ إذ فرضت التشريعات على المحاصيل ذات الكثافة

د. يوسف العمري

المائية في الاستهلاك بتلك المناطق، وقامت بالتعاون مع الجهات الأُخرى كصندوق التنمية الزراعية في اختيار المحاصيل بحسب الميزة النسبية للمناطق وتقديم الدعم الحكومي بشرط استخدام التقنيات الحديثة التي تدعم المحافظة على المياه الجوفية واستخدام التكنولوجيا لزيادة إنتاجية وحدة المساحة، وبالتالي ساهمت هذه السياسات والتشريعات في المحافظة على المياه وتعزيز الأمن الغذائي بزيادة توفر الغذاء محليًا.

وكانت المملكة في سبتمبر 2022م

"رغم الأزمات العالمية المتكررة، ورغم تحديات ندرة الموارد المائية لم تواجه المملكة أي نقص في الطعام بمختلف أصنافه، ولم تشهد متاجرها تكالبًا على الشراء، ولم تفرغ أرففها من البضائع

"المملكة تخطّت باستثماراتها في صناعة المنتجات الغذائية حاجز الـ 88 مليار ريال، وحقق ناتجها الزراعي ما قيمته 72 مليار ريال بنسبة ارتفاع تصل إلى 7.8% عام 2021م

أطلقت بالتنسيق مع شركائها الإقليميين خطة عمل للأمن الغذائي بتمويل أولي قدره 10 مليارات دولار لمعالجة أزمة الإمدادات الغذائية العالمية، ووضعت 11 برنامجًا ضمن استراتيجيتها الخماسية للأمن الغذائي تتضمن تحقيق نظام إنتاج غذائي محلّي مستدام للسلع ذات المزايا التفضيلية عبر رفع مستويات الاكتفاء الذاتي للسلع الملائمة للنظام البيئي وتحسين الإنتاجية والممارسات المستدامة في الإنتاج المحلي، ودعم صغار المزارعين وإنماء الزراعة الريفية ودعم التطوّر المحلي لقطاع تصنيع المنتجات الغذائية الاستراتيجية، مع تقليل الفقد والهدر الغذائي.

وتنتج المملكة حاليًا بحسب ما ورد في التعداد الزراعي من الهيئة العامة للإحصاء عام 2019م، 50 نوعًا من الخضراوات الشتوية على مساحة 100.7 ألف فدان، بينما تنتج أيضًا 40 نوعًا من الخضراوات الصيفية على مساحة 80.4 ألف فدان، علاوة على 40 نوعًا في الصوَب المحمية على مساحة 150 ألف فدان في 66.529 صوبة محمية، و19 نوعًا من أزهار القطف المحمية على 380 فدانًا. (الفدّان أكثر من 4000 متر مربع).

وفي العام الماضي كشف برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة (ريف) ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي بقطاع القيمة المضافة إلى أكثر من 63% وثمة اتجاه لدعم أكثر من 63 ألف مشروع زراعي خلال العام الجاري 2023م، وبحسب تقرير البرنامج ساهمت مبادراته في توفير إمدادات غذائية محلية مستقرة من خلال زيادة الإنتاج الزراعي المحلي وتنويعه، مما أسهم في استقرار الإمدادات المحلية وحدوث استقرار نسبي في الأسعار، وتقليل التأثيرات السلبية لتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية.

المحاصيل الاستراتيجية

وكان لمحصول القمح على وجه الخصوص أكبر جانب من جوانب الاكتفاء الذاتي، فعلى الرغم من ارتفاع استهلاك الفرد السنوي بالنصف الأول من القرن الواحد والعشرين بما نسبته 80%، وزيادة استهلاك المملكة الإجمالي نتيجة للنمو السكاني الكبير الذي حدث في العقود الثلاثة الأخيرة، إلا أن الاكتفاء من القمح ارتفع أيضًا في تلك الفترة إلى نحو 111.2% كما حققت أيضًا اكتفاءً ذاتيًا من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية بعد أن نجحت في تحقيق نسب اكتفاء ذاتي مرتفعة في عدة قطاعات، وحققت اكتفاءً ذاتيًا وفائضًا في الإنتاج بنسبة 110% إلى 120% في العديد من المحاصيل أهمها: البطاطس والباذنجان، الخيار، الباميا، بيض المائدة والحليب الطازج إلى جانب التمور، والتي تحتل المركز الثاني في إنتاجها عالميًا.

وتستهدف خطة الوزارة التوسع في زراعة وإنتاج عدد من المحاصيل والفواكه للمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وكشف تقرير حديث للوزارة أن أبرز المحاصيل والفواكه المستهدفة في الخطة هي: الطماطم، الخيار، الورقيات، والفواكه وغيرها، في ظل ارتفاع مستوى الاستيراد من الخارج لمحصولي الطماطم والخيار.

وتعمل المملكة حاليًا على تدشين شركة زراعية عملاقة تعنى بتصنيع التمور وكافة منتجات شجر النخيل والعمل على تسويقها خارجيًا، وذلك في ظل وجود نحو 30 مليون نخلة، يبلغ إنتاجها أكثر من 1.5 مليون طن، أيضًا تقارب نسبة الاكتفاء من البطيخ 99% والبابايا 95% والقرع 94% والبطاطس 92%، والطماطم 77%، ومحصول البصل 52%، وفي الوقت ذاته كشفت وزارة البيئة والمياه والزراعة، أن البلاد حققت اكتفاءً ذاتيًا من المانجو بنسبة بلغت 51.7%، وبإنتاجٍ يتجاوز 86.4 ألف طن سنويًّا.

ألبان وطنية

وكذلك حققت المملكة اكتفاء ذاتيًا في الألبان بنسبة 121% والبيض 112% ولحوم الدواجن 66% واللحوم الحمراء 43% والأسماك 40%، أما في قطاع البن السعودي الذي بدأ ينال اهتمامًا كبيرًا، بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي فيه نحو 16% بإنتاج 1009 أطنان في العام الحالي، ومستهدف الوصول إلى سبعة آلاف طن عام 2026م، فيما حققت 33% نسبة اكتفاء ذاتي بقطاع الورد والنباتات العطرية بزراعة 651 مليون وردة، ومستهدف مليار وردة عام 2026م.

وفي قطاع العسل، الذي تستورد المملكة منه سنويًا ما يقارب 25 ألف طن، ثمة مساعٍ لتغيير ذلك الوضع عبر حزمة برامج لتطوير قطاع صناعة وإنتاج عسل النحل الذي يسهم حاليًا بنحو 660 مليون ريال تمثل 1.07% من إجمالي الناتج المحلي الزراعي في البلاد، وأكد برنامج (ريف) مساهمته في تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي بالقطاع وصلت إلى 49% بإنتاج 3748 طن في العام الحالي، وسط توقعات بوصول الإنتاج عام 2026م إلى 7500 طن، فضلاً عن نسبة اكتفاء ذاتي بقطاع المحاصيل البعلية بلغت 13% بإنتاج 27 ألف طن في العام الحالي، وتوقعات بإنتاج 195 ألف طن في عام 2026م.

الأولى عربيًا

وفيما يتعلق بالإنتاج الحيواني والغذائي، أطلقت المملكة في عام 2017م ثلاث مبادرات ضمن برنامج التحوّل الوطني، تستهدف سدّ حاجة السوق المحلية، ووفقًا للإحصاء الزراعي الذي تصدره الهيئة العامة للإحصاء فإن المملكة تضم على أراضيها أكثر من 17.5 مليون رأس من الضأن، وحوالي 6.1 مليون رأس ماعز، ونحو 1.4 مليون رأس من الأبل، و354 ألف رأس من البقر.

ويبلغ عدد الشركات المتخصصة في إنتاج الألبان ومشتقاتها بنهاية العام الماضي نحو 12 شركة وطنية تنتج 7 ملايين لتر بسعة تعبئة يومية تبلغ 18 مليون عبوة تشمل 35 منتجا متنوعا من الحليب الطازج ومشتقاته تغطي مجمل الاستهلاك المحلي في أنحاء البلاد التي اتجهت نحو التصدير بنسبة تعادل 25% من منتجاتها المشتقة من الألبان إلى الأسواق الخليجية، بينما تبلغ صادرات الحليب نحو 56.4%.

وتشهد كذلك صناعة الدواجن نموًا قياسًيا بعدما ارتفع الإنتاج من سبعة آلاف طن سنويًا عام 1971م ليبلغ 425 ألف طن عام 2000م و535 ألف طن في 2006م قبل أن يسجل 670 ألف طن تقريبًا في 2016م و750 ألف طن عام 2019م بنسبة اكتفاء ذاتي تفوق 60% للدجاج اللاحم، وتزيد على

أ.د. راشد العبيد

المؤسسة العامة للحبوب: المملكة الأولى عربيًا في إنتاج الدواجن، بإنتاج يصل إلى 1.3 مليار دجاجة و5.4 مليار بيضة سنويًا

106% بالنسبة لإنتاج بيض المائدة. وفي عام 2021م، أطلقت الوزارة خطة توسعية لضخ استثمارات جديدة في قطاع الدواجن بقيمة 17 مليار ريال لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي للحوم الدواجن إلى 80% كمرحلة أولى، ورخصت لـ 120 مشروعًا جديدًا لإنتاج الدجاج اللاحم، و30 مشروعًا لإنتاج بيض المائدة.

وتُعد المملكة الأولى عربيًا في إنتاج الدواجن، إذ يصل إنتاجها الحالي إلى 1.3 مليار دجاجة، و5.4 مليار بيضة سنويًا، وفقاً للمؤسسة العامة السعودية للحبوب، وشهدت البلاد خلال العامين الماضيين استثمارات كبيرة بقطاع الدواجن بلغت قيمتها نحو 13 مليار ريال، ما أعطى دفعة كبيرة للقطاع في الفترة الأخيرة، وثمة مخطط لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الدواجن بنسبة 80% بحلول 2025م وتقليل الاعتماد على الواردات من خلال مشروع مشترك لتوطين الإنتاج في البلاد بين شركة تطوير منتجات الحلال (HPDC) المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، وشركة برازيل فودز (BRF) أحد أكبر مصدّري الدواجن عالميًا، ويتضمن المشروع الذي أعلنت الشركتان عن توقيع اتفاقية بشأنه تأسيس شركة في المملكة لرفع السعة الإنتاجية عبر سلسلة القيمة لقطاع الدواجن، والمساهمة في توطين قدرات تصنيع المواد الغذائية والمنتجات الحلال بالمملكة.

الاستزراع السمكي

وفي مجال الأسماك وصل عدد المزارع المتخصصة في إنتاج الأسماك نحو 55 حيازة، تحتوي على أكثر من ثلاثة عشر نوعًا من الأسماك في مزارع الاستزراع السمكي، وتزايد الإنتاج بوتيرة سريعة لتبلغ صادرات المملكة من المنتجات السمكية المستزرعة عام 2019م نحو 60 ألف طن بقيمة تجاوزت مليار ريال، وقد دشنت المملكة محطة لتفريخ أسماك المياه العذبة جنوب مدينة الرياض وتوزيع الإصبعيات مجانا للمزارعين لترتفع صادرات المملكة من الروبيان 40 ألف طن تجاوزت قيمتها 800 مليون ريال عام 2018م لتصبح من الدول الرائدة في ذلك المجال، وللمزيد من التطوير وقعت شركة (نيوم)، في أبريل الماضي، مذكرة تفاهم لإنشاء مزرعة أسماك تعتبر الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع شركة (أسماك تبوك)، تتعلق بتطبيق الجيل الجديد من تقنيات الاستزراع المائي داخل منطقة نيوم، بقدرة إنتاجية تصل إلى 70 مليون زريعة، وتحسين إنتاجية أنواع الأسماك المحلية في البحر الأحمر لتحقيق

هدف المملكة بإنتاج 600 ألف طن من المنتجات السمكية بحلول عام 2030م.

ويرى أستاذ البساتين المشارك في قسم الإنتاج النباتي بجامعة الملك سعود الدكتور راشد العبيد أن المملكة مثّلت نموذجًا عالميًا في الوصول لنسب عالية من الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل، مشيرًا إلى أن تحقيق الأمن الغذائي ليس هدفًا اقتصاديا فقط، بل سياسيًا وأمنيًا، خاصة مع الحروب والكوارث البيئية التي بدأت تظهر عالميًا، وأن مفهوم الأمن الغذائي مفهوم واسع من ضمنه الاكتفاء الذاتي، قائلاً: "إنه يسعى لتحقيق ذلك في كثير من المحاصيل الزراعية التي لا تستهلك الكثير من المياه كما تدعم استيراد بعض المحاصيل الزراعية، وهناك برنامج في صندوق التنمية الغذائي يدعم ذلك"، موضحا بأن البرنامج الذي تقوم به شركة سالك المملوكة لصندوق الاستثمارات بأنه يستثمر في الزراعة في الخارج للمحاصيل التي تسهلك الكثير من المياه، وتوريدها للمملكة، أضافة لمحاولة توجيه المزارعين للاعتماد على المحاصيل التي لا تستهلك الكثير من المياه.

وشدد العبيد على أن الأمن الغذائي الحيواني نقطة مهمة، بقوله: إن المملكة تستهلك الكثير من اللحوم وخاصة في مواسم الحج والأعياد، وهناك مشاريع مدعومة، ولكنها لا تستهدف المراعي المفتوحة لندرة النباتيات الرعوية، وهي تعتمد على الأعلاف المصنّعة المركبة، التي تكون قيمتها الغذائية عالية، وتتحول للحوم، وأحداث التوازن بين تحقيق جزء من الاكتفاء الذاتي محليًا، لأنه من الصعب الاكتفاء ذاتيًا من المواشي التي يتم تربيتها داخليًا، ورغم ذلك فتوجد خطوات جيدة تشير إليها الخطط الحكومية بالعمل على إنشاء مزارع نموذجية متطورة للإنتاج الحيواني في عدد من المناطق، من خلال تقديم دعم مباشر لمربي الماشية من الأغنام والإبل والأبقار لأكثر من 100 ألف مربٍ، وحاليًا تبلغ الإعانات المباشرة 1.5 مليار ريال سنويًا.

شراكات تجارية

وفي سياق مسارات تحقيق الاكتفاء الذاتي، تضمنت استراتيجية المملكة تحقيق تنوع واستقرار مصادر الغذاء الخارجية عبر إنشاء آليات وأطر للشراكات التجارية لتحويل المملكة إلى مركز إقليمي لتجارة الأغذية، وتفعيل آليات التعاون في مجال الأمن

الغذائي بين دول مجلس التعاون الخليجي والمستويين الإقليمي والدولي، وتعزيز المشاركة في المنظمات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالأمن الغذائي، وإعداد وإطلاق خطة الاستثمار الزراعي في الخارج.

وتشمل الاستراتيجية أيضًا بناء قدرات مواجهة المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي وتصميم وإنشاء نظام فعّال للمعلومات وإدارة المخاطر، ووضع البروتوكولات والأنظمة والقدرات الإلزامية وإدارة الأزمات وحالات الطوارئ، وتطبيقها وفحصها واختبارها وصياغة الآليات والسياسات المناسبة لتشغيل وإدارة المخزون الاستراتيجي للأغذية في المملكة، بالشراكة مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص.

وقد قام البنك الزراعي العربي السعودي بتنفيذ سياسة التمويل من المشروعات الاستثمارية الزراعية المتخصصة، بهدف تحويل الزراعة في المملكة من الوسائل البدائية وزراعة الاكتفاء الذاتي إلى الزراعة التجارية، المتمثلة في قيام مشروعات كبيرة الحجم نسبيًا، والمعتمدة في أساس تكوينها على التقنيات الحديثة للاستفادة من اقتصادات السعة، هذا بجانب العديد من المشروعات الأخرى، المتمثلة في إنتاج الدواجن والبيض والألبان والحبوب والأعلاف وتسمين الأبقار وتربيتها، كما تبنت وزارة المالية والاقتصاد الوطني عبر العديد من الخطط التنموية سياسة تقديم إعانات سعرية إلى عدد من المواد الغذائية، من أهمها الأرز والدقيق والحليب والزيوت النباتية واللحوم المبردة والمثلجة والأعلاف اللازمة لتغذية الثروة الحيوانية بهدف تعزيز الأمن الغذائي، وتخفيف الزيادة في أسعار تلك السلع.

المياه الجوفية

غير أنه وبالتساوي مع الخطط الطموحة لتحقيق الأمن الغذائي، سعت وزارة البيئة والمياه والزراعة للحفاظ على المياه الجوفية غير المتجددة، وكانت البداية بوقف زراعة

د. بهجت طلعت

الأعلاف المستهلكة للمياه بوفرة، والتركيز على المنتجات الأقل استهلاكًا للمياه، مع إنتاج كميّات وافرة من علف شعير ذي إنتاجية وجودة عالية واستهلاك محدود للمياه عن طريق تقنيات الزراعة المائية والزراعة النسيجية، وإنتاج سلالات من المحاصيل ذات الإنتاجية والجودة وفقًا للتقنيات الوراثية، كما أطلقت برنامج الأمن الغذائي عبر تقنيات الزراعة في المناطق الصحراوية؛ بهدف تطوير تقنيات زراعية تحقق للمملكة أمنًا غذائيًا مستدامًا، وتنمية اقتصادية بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية والجامعات والشركات الزراعية.

ولحماية المياه من الهدر، قامت المملكة بإنشاء 508 سدود مائية لتخزين 2.2 مليار متر مكعب من الماء، كما أطلقت الاستراتيجية الوطنية 2030م للمياه التي تهدف للحفاظ على موارد المياه، وتوفير قدر كافٍ من مخزون المياه لسد كافة الاحتياجات، وتحسين استخدام المياه في جميع القطاعات والمجالات.

وتتضمن الاستراتيجية عشرة برامج لإدارة الموارد المائية وتخصيص حصص المياه بشكل متوازن بين جميع القطاعات والاستخدامات، أيضا عدّلت وزارة البيئة والمياه والزراعة عن الشروط والضوابط اللازمة لحفر واستخدام آبار المياه الجوفية، وتشرف حاليًا الوزارة على أكثر من 8700 بئر تم حفرها لتأمين مياه الشرب في أنحاء البلاد، كما تشرف على تشغيل وإدارة 563 سدًا، وتسعى إلى تعزيز الاستفادة من مياه الأمطار عبر التخطيط لتشييد حوالي 1000 سد جديد.

ويشيد أستاذ زراعة المناطق الجافة في كلية العلوم البيئية بجامعة الملك عبدالعزيز الدكتور بهجت طلعت بتجربة المملكة في الحفاظ على المياه الجوفية، من خلال عدة مشاريع وخطط استثنائية، قائلاً: بأن الوزارة تسعى إلى تحقيق هدف المواءمة بين تكثيف الزراعة وفي ذات الوقت تقنين استهلاك المياه الجوفية، من خلال تطبيق التقنيات الحديثة في الري والزراعة، وثمة العديد من التقنيات لتوفير موارد المياه سواء من المياه المتجددة أو حصاد الأمطار، والمناطق التي تتوفر فيها أمطار جيّدة، تكون أكثر مناسبة للزراعة، مع استخدام تقيات زراعية جديدة موفرة للمياه، سواء من نوعية التربية أو نوعية المزروعات.

"لم تكتفِ المملكة بما حققته محليًا في تحقيق مستهدفاتها للأمن الغذائي، وإنما توسعت خارجيًا باستثمارها فيما يزيد عن مليوني هكتار في عدد من دول العالم

توسع خارجي

ولم تكتفِ المملكة بما حققته محليًا في تحقيق مستهدفاتها للأمن الغذائي، وإنّما توسعت خارجيًا باستثمارها فيما يزيد عن مليوني هكتار في عدد من دول إفريقيا يعمل فيها كثير من سكان تلك الدول، وتتجاوز الاستثمارات في الخارج عشرة مليارات دولار موزعة على دول: السودان والمغرب وإثيوبيا ومصر والأرجنتين والبرازيل والهند وأستراليا وأوكرانيا وكندا، والهدف الأول لهذه المشاريع تعزيز الأمن الغذائي لها في السلع الأساسية، مثل القمح والذرة والأرز والشعير وفول الصويا والثروة الحيوانية.

ففي السودان على سبيل المثال استثمرت المملكة عام 2021م بتكلفة 850 مليون دولار مشروع (جبل مرة) للتنمية الزراعية، مع تشييد منشآت حصاد مياه لزراعة الذرة والفول السوداني والفواكه، كما تضمنت المشروعات أيضًا مجمعًا متكاملًا لصادرات اللحوم الحمراء والمنتجات الحيوانية في ولايتي كردفان ونهر النيل بمساحة مليون فدان بتكلفة 700 مليون دولار، إضافة إلى مشروعات الاسترزاع السمكي وإنشاء مجازر آلية حديثة ومجمعات لإنتاج السكر، أيضًا اشترت شركة (سالك) حصة الأغلبية في مجلس القمح الكندي السابق في عام 2015م، إضافة لشركتين لإنتاج القمح في أوكرانيا، كما اشترت شركة تملك أرضًا زراعية تتجاوز مساحتها 494 ألف فدان في منطقة زراعة القمح بولاية أستراليا الغربية، إلى جانب 40 ألف رأس من الأغنام.

كما تملك شركات المملكة أيضًا استثمارات في البرازيل في قطاع الزراعة واللحوم والمنتجات الصناعية والكيميائية، بجانب مساحات من الأراضي في لوس أنجلوس وأريزونا، والأرجنتين بعضها مزروع لمحصول البرسيم المستخدم كأعلاف للأبقار ويتم توريده للمملكة بانتظام لخدمة شركات إنتاج الألبان، ووفقًا لتلية زراعة الأعلاف الخضراء التي تقضي بتوفير تلك الشركات احتياجاتها عبر الاستيراد من الخارج.

ويقول عميد كلية الزراعة والخبير في الاقتصاد الزراعي الدكتور محمد عبداللطيف النفيسة، على أن التوجه للزراعة خارجيًا يعد خيارًا مثاليًا اعتمدته المملكة مؤخرًا، وثمة توجه لصندوق الاستثمارات لزراعة المحاصيل الزراعية في الخارج، من خلال الاستثمار في مزارع خارجية، في البلدان ذات الموارد الطبيعية التي تساعد على الزراعة بكميات كبيرة، مؤكدًا إنه توجه مهم يسهم في الحفاظ على المياه لدينا، وأضاف أنه مع الخطط والمبادرات التي قامت بها وزارة الزراعة والمياه والبيئة، نحن في طريقنا لتحقيق الأمن الغذائي، سواء زراعيًا أو ما يخص الثروة الحيوانية من خلال عشرات المشاريع الجديدة، هناك تغيير في الخطط، وبات التركيز على الزراعة حتى ولو كانت مكلفة لتحقيق الأمن الغذائي، لهذا نلاحظ أن المملكة لم تتأثر بأزمة كورونا والحروب لوجود المخزون الاستراتيجي الكافي، وقال: كانت الخطط في السابق تقوم على عدم زراعة بعض المحاصيل المكلفة مثل القمح والأعلاف، والاكتفاء بالاستيراد، لكن هذه الفكرة تغيرت حاليًا، فالقمح مخصول اقتصادي وسياسي مهم، ولهذا أعادت الحكومة زراعة بعض المحاصيل، والاعتماد على التقنيات الزراعية الحديثة، بهدف تقنين التكاليف والهدر المائي، وهذا أدى للتوسع في بعض المحاصيل المهمة، فالهدف هو تأمين الغذاء. ■

د. محمد النفيسة

اقتصاديات

القطاع غير النفطي

معادلة تحصين الاقتصاد

الاقتصاد - هيئة التحرير

حقق القطاع غير النفطي في المملكة قفزة كبيرة، خلال السنوات القليلة الماضية، منذ إعلان رؤية 2030م والتي من ضمن أهدافها الرئيسية زيادة حصة القطاعات غير النفطية وتقليل الاعتماد على النفط وتنويع الاقتصاد ومصادر الدخل والإيرادات، وهو ما بدأت تظهر ثمارها نتيجة العديد من الخطوات، والسياسات، والأنظمة، والتشريعات.

وبسبب الارتفاع الذي حققته الأنشطة غير النفطية بنسبة 5.5%، وأنشطة الخدمات الحكومية بنسبة 2.7%، خلال الربع الثاني من عام 2023م زاد الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، والأمر نفسه حدث في الربع الأول إذ نمت الأنشطة غير النفطية في المملكة بنسبة 5.8%، مقارنة بما كانت عليه في الفترة نفسها من العام السابق 2022م.

ويؤكد ذلك أن المملكة مستمرة في تحقيق رؤيتها وأهدافها وتدعيم النشاط غير النفطي وتنويع مواردها الاقتصادية ومحفّزات النمو، من أجل تبوء مكانة كبيرة في التحول باقتصادها نحو القطاعات غير النفطية، مثلما حافظت على مكانتها الرائدة على مدى عقود في سوق الطاقة العالمي.

مؤشرات وأرقام

توضح العديد من المؤشرات أن المملكة تسير في اتجاه تحقيق برامجها الساعية لتدعيم النشاط غير النفطي، في إطار تنويع القطاعات القائدة للنمو الاقتصادي، وتعكس العديد من الأرقام والتقارير حجم التطورات الحادثة في هذا الإطار، خاصة خلال الفترة الأخيرة، ومنها:

- حقق الاقتصاد الوطني نموًا بلغ 8.7% خلال عام 2022م، وهو النمو الأعلى منذ 11 عامًا، وتحديدًا، منذ عام 2011م، عندما وصل معدل النمو إلى 10%.
- بسبب الزيادة الكبيرة في الطلب والتوقعات المبشرة للاقتصاد الوطني ارتفع نشاط قطاع الأعمال الخاص غير النفطي في المملكة، خلال فبراير 2023م، إلى أعلى مستوى له منذ 8 سنوات.
- أكدت الهيئة العامة للإحصاء أن القطاع غير النفطي نما بنسبة 3.3% بالأسعار الحقيقية خلال 2019م، وهو أعلى معدل منذ 2014م، كما أن إجمالي الإيرادات غير النفطية بلغت في 2019م، حوالي 315 مليار ريال (84 مليار دولار)، أي ما يعادل 34% من إجمالي الإيرادات البالغة 917 مليار ريال (244.5 مليار دولار)، أما خلال عام 2020م فقد بلغ إجمالي قيمة الإيرادات غير النفطية حوالي 358 مليار ريال (95.46 مليار دولار)، وهو ما يعادل 46.5% من إجمالي إيرادات الدولة البالغة 770 مليار ريال (205.3 مليار دولار). في نهاية عام 2022م. كما نما الاقتصاد الوطني بنسبة 5.5% في الربع الرابع مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021م، بعد أن ساهمت الأنشطة غير النفطية في دعم ذلك النمو، إذ بلغ معدل نمو الاقتصاد غير النفطي 6.2% خلال الربع الأخير من 2022م، وشكلت الأنشطة الاقتصادية الأخرى ـ بخلاف النفط والغاز ـ أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع.
- أكد تقرير إنجازات المملكة 2030م، أن جهود المملكة أثمرت عن عودة الاقتصاد لمستويات ما قبل جائحة كورونا؛ حيث حقق الناتج الإجمالي الحقيقي نموًا إيجابيًا بمقدار 3.2% خلال عام 2022م، كما ساهمت عدة مبادرات في تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

شهادات وتوقعات دولية

تشير العديد من المؤسسات الدولية أنه بعد عدد من الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية والهيكلية في اقتصاد المملكة، فإن هناك تقدمًا ملحوظًا في النشاط غير النفطي في المملكة.

وفي هذا الإطار، توقع صندوق النقد الدولي استمرار النمو في القطاع غير النفطي بصورة قوية، بما يمكن المملكة من احتواء التضخم الكلي، خاصةً أن قوة العملة وإعانات الدعم، فضلاً عن الحدود القصوى لأسعار البنزين كلّها أمور توازن الضغوط التضخمية الناتجة عن انحسار حالة الركود في أسواق العمل وازدهار الاقتصاد غير النفطي.

ووفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن الاقتصاد الوطني سينمو مدعومًا بالتحسّن في مستوى الاستثمار الخاص وعوائد النفط، وكذلك لنمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بمستويات ثابتة ومتقدمة، في ظل الاستثمارات الكبيرة في هذا القطاع والمشروعات العملاقة، وخاصةً قطاعات النقل، والبناء، وتجارة الجملة، والتجزئة.

كما أشاد صندوق النقد بإصلاحات "رؤية 2030م"، وخاصةً فيما يتعلق بالتحوّل الرقمي وتنظيم بيئة الأعمال وزيادة الاستثمار الخاص، معتبرًا أن الرؤية تجاوزت بعض الأهداف المحددة لعام 2030م، في ظل الخطط الوطنية المتسارعة من أجل تقليل الاعتماد على النفط وتوفير الحوافز الاستثمارية وإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة والتوجه نحو التكنولوجيا.

وكشف تقرير حديث لوكالة "بلومبرج" الأمريكية، أن السياسات التي تنتهجها المملكة بتنويع مصادر الإيرادات والاعتماد على القطاع غير النفطي سيجعلها "محصنة" من المشاكل الاقتصادية العالمية، مشيرًا إلى أن نمو الاقتصاد غير النفطي بنسب تتجاوز الـ 6%، سيخلق المزيد من فرص العمل، فضلاً عن أنه حقق المملكة معدلات نمو كبيرة.

وفي السياق نفسه، يرى "نجم حسنين" رئيس فريق الأسواق الناشئة في "مورجان ستانلي"، أن الإصلاحات لدفع النشاط

> **إطلاق أكثر من 200 مشروع في 74 دولة لدعم تصدير المنتجات الوطنية عبر خدمة المناقصات الدولية**

غير النفطي للأمام، وكذلك عملية هيكلة الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، تساعد البلاد في تحقيق أهدافها المرجوة، حيث تسعى البلاد إلى جذب 100 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر بحلول 2030م من أجل تدعيم القطاع غير النفطي، مع استهداف نمو القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي ليصبح 65%.

وفي أبريل 2023م، أشار تقرير بنك الاستثمار "جولدمان ساكس" إلى ارتفاع الإيرادات غير النفطية، ومن ثم ارتفاع الاحتياطات والفوائض المالية الضخمة، وهو مايساعد المملكة على مواجهة أى تقلبات أو أخطار محتملة، مضيفًا أن محفّزات النمو غير المالية الناتجة عن الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ستدعم البلاد في حالة تراجع أسعار النفط، وهو ما يسهم أيضًا في تنفيذ خطط التنمية.

أسباب وركائز

لا شك أن هناك العديد من الأسباب وراء نمو القطاع غير النفطي في المملكة وتزايد مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ونمو الاقتصاد الوطني، ويمكن الإشارة إلى أبرز هذه الأسباب والركائز، فيما يلي:

- ضمن أولويات رؤية 2030م لتحقيق هدفها الرئيس برفع نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى نحو 50% بحلول 2030م، ووفقًا لتقرير إنجازات رؤية المملكة 2030م، فقد تم إطلاق أكثر من 200 مشروع في 74 دولة لدعم تصدير المنتجات الوطنية عبر خدمة المناقصات الدولية التي تحدّد المشاريع والفرص التي تتوافق مع أنشطة المصدرين، وقد تم ذلك بعد مطابقة الأعمال والربط للاستفادة من تلك المناقصات، والتأكد من سلامة الإجراءات والخطوات، ضمن إطار دعم تصدير المنتجات الوطنية ووصولها إلى الأسواق العالمية.
- ساهمت المبادرات المستمرة في الاقتصاد الوطني إلى بلوغ صادرات السلع غير النفطية 274.9 مليار ريال (73 مليار دولار) خلال 2021م بمعدل نمو وصل إلى 37% عن عام 2020م، ووصلت قيمة عمليات إعادة التصدير حوالي 44 مليار ريال (11.7 مليار دولار) بمعدلات نمو بلغت 23%.

"صندوق النقد الدولي: استمرار النمو في القطاع غير النفطي بصورة قوية يمكّن المملكة من احتواء التضخم الكلي

- نفّذت المملكة خطوات ضخمة لتعزيز الاقتصاد غير النفطي، بإقامة مصانع للسيارات وقطع غيار الطائرات بالتعاون مع شركات عالمية، وزيادة حصة القطاع الخاص من الاقتصاد من 40% إلى 65%.
- بهدف تعزيز الإيرادات غير النفطية، قامت المملكة بزيادة أصول صندوق الاستثمارات العامة من 152 مليار دولار في 2016، إلى 400 مليار دولار في 2020م، كما قام الصندوق منذ عام 2016م، بتأسيس أكثر من 30 شركة في 10 قطاعات حيوية، ووفرت استثماراته أكثر من 331 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في السوقين المحلية والدولية، كما يسعى الصندوق حتى عام 2025م، إلى رفع قيمة الأصول المدارة إلى 4 تريليونات ريال (10.6 تريليون دولار)، وضخ استثمارات محلية تزيد عن 150 مليار ريال سنويا (40 مليار دولار).

- ساهمت الاستثمارات التي ضخّها صندوق الاستثمارات العامة في الاقتصاد الوطني، وإطلاق المملكة لبرامج تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في نمو الاقتصاد غير النفطي، كما سرّعت المملكة الاستثمارات في مشروعات ومبادرات ضخمة لتحقيق أهداف رؤية 2030، الهادفة إلى التحول الاقتصادي.
- في إطار الجهود لتنويع الاقتصاد، كان للعديد من الشركات العملاقة دورها في تنويع ونمو الاقتصاد غير النفطي؛ وعلى سبيل المثال فقد سعت "أرامكو السعودية" أكبر شركة منتجة للنفط في العالم إلى معالجة تأثير التضخم واستخدام مكاسبها النفطية لتسريع تطوير مشروعات التنويع الاقتصادي، وذلك في إطار جهود المملكة المبذولة لاستخدام الفائض لتجديد احتياطياتها، وتعزيز الإنفاق على المشروعات غير النفطية.
- بدعم من شركات الاتصالات والشركات الصناعية الكبرى، قامت المملكة على مدار العقد الماضي بتطوير النظام البيئي للابتكار في البلاد، وبالفعل فقد أصبحت المملكة من أسرع الدول تحوّلاً في العالم، حيث قامت بتنويع اقتصادها وإضافة قطاعات جديدة كاملة، وعلى سبيل المثال، ففيما منحت شركة أرامكو السعودية حوالي 100 براءة اختراع أمريكية فقط على مدى 77 عامًا حتى عام 2010م، فإنها منحت في عام 2021م، ما يزيد عن الـ 850 براءة اختراع، وفي عام 2022م حوالي 950 براءة اختراع ، وهو ما جعل المملكة تحصل على مراكز متقدمة في مؤشر الابتكار العالمي الذي تصدره المنظمة العالمية للملكية الفكرية.
- وصلت المملكة إلى مراكز متقدمة في مؤشرات القدرة التنافسية الرقمية، وفي هذا الإطار، يشير المركز الأوروبي للتنافسية الرقمية، أن مقرّات خمس من أكبر عشر شركات ناشئة تمويلاً في الشرق الأوسط، أصبحت تتواجد الآن في المملكة، مقارنةً باثنين في عام 2020م وواحدة في عام 2017م.
- أحد الأسباب الهامة لنمو القطاع غير النفطي في المملكة هو "الاستدامة"، حيث التزمت البلاد بالحصول على 50% من طاقتها من مصادر متجددة بحلول عام 2030م وسجلت مؤسسة تحويل المياه رقمًا قياسيًا لأدنى استهلاك للطاقة في محطة تحلية المياه 2.27 كيلوواط/ساعة للمتر المكعب، وكلها أمور تسهم في تحقيق هدف صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2060م.

خطوات كبيرة

غني عن القول إن المملكة قطعت خطوات كبيرة لتنويع قطاعاتها الاقتصادية وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، في إطار سعيها لتحقيق رؤية 2030م، التي من ضمن أهدافها تقليل هيمنة إيرادات النفط والغاز على الإيرادات المالية للدولة، حتى لا تتعثر التنمية بسبب اعتماد الاقتصاد الوطني على مورد واحد للدخل.

وقد نجحت بالفعل العديد من خطط وسياسات المملكة الرامية لتنويع الاقتصاد الوطني، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار، وهو ما يسهم في زيادة فرص التوظيف، واستمرار رفع مستوى معيشة المواطنين.

وتأتي قوة معدلات القطاع غير النفطي، والنتائج الإيجابية المتحققة لهذا القطاع على مدى السنوات العشرة الماضية لتكون دليلاً ومؤشرًا على نجاح المملكة في تنويع اقتصادها، وعلى أهمية الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تجريها المملكة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية وتنويع الاقتصاد، وهو ما يتطلب تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة مشاركة الصناديق، وعلى رأسها صندوق الاستثمارات العامة في الإنفاق الرأسمالي. ■

اقتصاديات

الفولاذ

الصلب الأخضر

الاقتصاد - هيئة التحرير

كانت لصناعة الفولاذ أو الصلب في جميع البلدان أهمية كبرى من الوجهة الاقتصادية ولها أهميتها السياسية أيضًا، حيث اعتبرت من مفاخر الدولة بين الأمم، وتبدو أهمية الصلب آنذاك في بناء برج إيفل، الذي افتتح بمناسبة المعرض العالمي عام 1889م كأحد دعائم التقدم التكنولوجي.

ويعتبر الفولاذ واحدًا من أكثر المواد استخدامًا في العالم، بإنتاج يُقدر بـ 1.3 مليون طن سنويًا، ويعرف بأنه سبيكة من الحديد تحتوي على عنصر الكربون بالإضافة الى عناصر أخرى تكون سبب في تصنيف أنواعه، تعد أهمية وجود الكربون في سبائك الفولاذ على أنه يكون كعامل صلابة لمنع حدوث اضطراب الذرات، لهذا تصل نسبة الكربون من وزن السبيكة إلى 2.14%، ويدخل في صناعة الكثير من وسائل النقل المختلفة، حيث يدخل الفولاذ منخفض الكربون في صناعة السيارات، أما أعمال البناء فتحتاج فولاذا متوسط الكربون، كما يتم تصنيع قضبان سكك الحديد من الفولاذ مرتفع الكربون.

وثمة أشكال أُخرى لاستخدامات الفولاذ كتصنيع خطوط أنابيب النفط والغاز والسفن والمنشآت البحرية، وتصنيع المسامير والبراغي، وصناعة محرّكات الطائرات وتوربينات الغاز، كما يوجد ما يسمى بـ "الفولاذ الكهربائي" المستخدم في عمليات توليد ونقل الطاقة الكهربائية.

علاقة طردية

وتعد صناعة الحديد والصلب من الصناعات الهامة، وذلك لأنّها تقوم بدور حيوي ورئيسي في التنمية الصناعية والإنشائية والاقتصادية للمجتمع، وهناك علاقة طردية بين كمية الحديد المستهلك والنمو الاقتصادي في الدولة كما يقاس مدى تقدم الدول اقتصاديًا بنصيب الفرد من الحديد والصلب.

وأمام ما تخوضه المملكة من غمار تنمية شاملة وتنفذ مشاريع بنية تحتية ضخمة تشمل الإسكان والطرق والمواصلات والنقل العام وتمديدات الماء والبترول والغاز وبناء السفن والتوجه إلى تصنيع السيارات وغيرها من المعدات والأجهزة، اتخذت المملكة خطوة غير مسبوقة، لتوطين صناعة الصلب في المملكة، وتوفير فرص العمل وخفض فاتورة الاستيراد من الخارج وخلق فرص للتصدير، ووفقًا لرؤية 2030م أعلنت شركة أرامكو السعودية عن توقيع اتفاقية مساهمين مع شركة باوشان للحديد والصلب المحدودة (باوستيل)، وصندوق الاستثمارات العامة لإنشاء أكبر مجمع متكامل لتصنيع الألواح الفولاذية، وهو الأول من نوعه في منطقة الخليج العربي، وذلك في مدينة رأس الخير الصناعية بطاقة إنتاجية مستهدفة تقدر بحوالي 1.5 مليون طن سنويًا.

"أرامكو" و "باوستيل" وصندوق الاستثمارات العامة يوقعون اتفاقية إنشاء مجمع متكامل لتصنيع الألواح الفولاذية في المملكة

فهد العبدالكريم

منتج استراتيجي

ولا شك في أن المشروع يعد بمثابة إضافة مهمة لقطاع الصناعة في المملكة، حيث تعد الألواح الفولاذية من المنتجات الاستراتيجية التي تدخل في صناعات عدة، إذ من المتوقع أن يوفر المشروع 1800 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وأن يوفر على المملكة واردات بقيمة 1.3 مليار دولار عند تشغيله بالكامل.

ووفقًا للنائب الأعلى للرئيس للخدمات الصناعية في أرامكو، فهد العبدالكريم، فإن الألواح الفولاذية أو ما يطلق عليها في بعض الأحيان الصفائح الحديدية، هي نوع من منتجات الحديد المسطح والسميك، التي تدخل في صناعة الخزّانات في المنصّات البحرية ومنصّات الحفر والأنابيب وصناعة السفن، مشيرًا إلى أن المشروع إضافة مهمة وجديدة لصناعة الصلب في المملكة والمنطقة، ويعكس البيئة الاستثمارية المحفّزة، وإنه من المتوقع أن يضيف 6 مليارات ريال للناتج المحلي للمملكة.

الألواح الفولاذية

ومن المتوقع أن يُقام المشروع طبقًا للمواصفات البيئية العالمية، حيث يستهدف خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في مصنع الاختزال المباشر للحديد وفرن القوس الكهربائي، كما يتضمن المشروع فرن حديد الاختزال المباشر الذي سيتم تشغيله بالغاز الطبيعي، وهو أهم ما يميز المشروع عن غيره من مشروعات إنتاج الألواح الفولاذية في العالم.

وقد أوضح نائب المحافظ ورئيس الإدارة العامة للاستثمارات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في صندوق الاستثمارات العامة، يزيد بن عبدالرحمن الحميّد، أن تطوير منشأة متكاملة لتصنيع الألواح الفولاذية، من شأنه تعزيز التنمية الصناعية في المملكة، فيما اعتبر رئيس مجلس إدارة "باوستيل"، زو جيشين، أن المشروع يُسهم بشكل إيجابي في توطين سلسلة صناعة الصلب، وخلق فرص العمل والازدهار الاقتصادي المحلي في المملكة.

وحول المزايا الاقتصادية للمشروع، ذكر مدير قطاع الصناعات والتعدين في صندوق الاستثمارات العامة، الدكتور محمد بن ناصر الداوود، أنه يساعد بشكل ملحوظ في تقليل الاعتماد على الألواح الفولاذية المستوردة، بتزويد العديد من القطاعات الصناعية

يزيد بن عبدالرحمن الحميّد

د. محمد بن ناصر الداوود

توقيع اتفاقيات بين "أرامكو" وشركات الصينية لتصدير 700 ألف برميل نفط يوميًا للصين

"أرامكو" تستحوذ على حصة 10% في رونغشنغ للبتروكيميائيات

الإستراتيجية، ومنها خطوط الأنابيب والحفارات والمنصّات البحرية والخزانات وأوعية الضغط، وبناء السفن، فضلاً عن خدمة قطاعات البناء والتشييد والطاقة المتجددة.

خطط طموحة

وثمة تقارير عدة ترى أن المشروع، الذي من المتوقع أن يبدأ إنتاجه بحلول 2026م يعكس خطط المملكة الطموحة لتنويع مصادر الدخل وتوطين الصناعات سواء الصناعات الثقيلة والسياحة والتكنولوجيات الناشئة، ويعزّز استراتيجيات الاقتصاد الأخضر والاستدامة البيئية، وأن صناعة الصلب تعد القوة الدافعة لتحقيق النمو الاقتصادي بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030م، فضلاً عن أن المشروع يعكس الشراكة المتنامية بين الرياض وبكين، حيث تم توقيع اتفاقيات بقيمة 50 مليار دولار خلال القمة العربية الصينية التي استضافتها المملكة العام الماضي، كما أعلنت "أرامكو السعودية" عن توقيع اتفاقيات مع الشركات الصينية مطلع العام الجاري، منها تصدير 700 ألف برميل نفط يوميًا للصين لإنتاج الكيماويات، مستعرضة أبرز التطورات التي شهدتها العلاقات الاقتصادية بين البلدين، منها: إعلان أرامكو السعودية عن الدخول في شراكة استثمارية لتطوير منشأة تضم مصفاة رئيسية ومجمعًا متكاملاً للبتروكيماويات في شمال شرق الصين، وتوقيع شركة الطاقة أكوا باور، عدة اتفاقيات استراتيجية مع العديد من الشركات الصينية، وكذلك استحواذ أرامكو السعودية على حصة 10% من شركة رونجشنج للبتروكيمياويات الصينية.

وذكر كبير المحللين في شركة استشارات الطاقة وود ماكنزي/ ميهير فورا، أن المشروع يعزّز الأهداف الاستراتيجية لكلا البلدين، وسيدعم خطط المملكة لتعزيز التصنيع المستدام، وتأمين إمدادات الصلب، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، كما سيحقق إيرادات للدولتين، في وقت ينخفض فيه الطلب الصيني على الصلب، معتبرًا أن الجمع بين ما وصفه بـ "براعة المملكة في مجال

"اتفاقية بين "أرامكو" "و"باوستيل" وصندوق الاستثمارات العامة لإنشاء أكبر مجمع متكامل لتصنيع الألواح الفولاذية"

"المشروع بمثابة إضافة مهمة لقطاع الصناعة في المملكة حيث تعد الألواح الفولاذية من المنتجات الاستراتيجية التي تدخل في صناعات عدة

الطاقة"، والقوة الصينية القوية للصلب، يمكن أن يؤدي إلى شراكة هائلة في صناعة "صلب أخضر" خالٍ من الكربون.

خطوات ثابتة

ويبدو أن المملكة تخطو بخطوات ثابتة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحديد والصلب، خاصة مع إعلانها أواخر العام الماضي عن إنشاء 3 مصانع لإنتاج الصلب باستثمارات تزيد عن 9 مليارات دولار وسط مساعيها لتطوير القطاع الصناعي وتقليل الاعتماد على الخارج، اتساقاً مع خطتها الوطنية لهيكلة قطاع الحديد والصلب. علمًا بأن المملكة نجحت في جذب استثمارات دولية لإنشاء قاعدة إنتاجية قوية في الدولة، بهدف بناء اقتصادي قوي ومتنوع.

ومن المتوقع أن تنمو السوق العالمية للألواح الفولاذية منخفضة الكربون بنسبة 6.1%، ليصل إلى 701 مليار دولار في عام 2030م و991 مليار دولار في 2033م مقارنةً مع 464 مليار دولار في 2021م و527 مليار دولار في 2022م مدفوعًا بتنامي الطلب في قطاعات النفط والغاز والبنية التحتية وصناعة السيارات الكهربائية، جراء ارتفاع مستوى الوعي بين الدول والجهات المستوردة بفوائده وعوائده المتنوعة، ومنها انخفاض تكلفة الصيانة والقوة العالية، إذ تُعد الإمارات وجنوب أفريقيا - إضافة إلى المملكة - من أكبر الدول المستوردة لها في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، فضلاً عن ثمة توقعات بأن تحقق سوق الألواح الفولاذية المُغلّفة التي تستخدم بشكل كبير في مصافي وخزانات النفط والغاز الطبيعي معدل نمو سنوي مركب يصل إلى 4.3% حتى 2029م مرتفعا من 1.7 مليار دولار عام 2022م إلى 2.3 مليار دولار في 2029م حيث تسيطر على السوق الشركات الآسيوية بنسبة 60% تليها أوروبا ثم الولايات المتحدة.

مركز إقليمي

وتتضمن الخطة الوطنية لهيكلة قطاع الصلب والحديد في المملكة، مراجعة السياسات والتشريعات الداعمة لنمو القطاع واستدامته، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، وزيادة توظيف المواطنين، والتي تضمن رفع قدرة القطاع على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

ويمكن التأكيد على أن المملكة مرشحة بقوة لأن تكون مركزًا إقليميًا لصناعة الألواح الفولاذية، إذ تسخر كافة إمكاناتها لتوطين هذه الصناعة التي تشهد نموًا متواصلاً في السوق العالمية، وهو ما يخلق فرصا استثمارية واعدة في هذا القطاع الاستراتيجي، مدعومًا بالتطورات الإيجابية التي حققها الاقتصاد الوطني خلال الربع الأول من عام 2023م على أساس سنوي، حيث حقق الناتج المحلي معدل نمو بلغ 3.8%، ومواصلة الرقم القياسي الفرعي لنشاط الصناعة التحويلية نموه بنسب تتراوح بين 10.3% و10.5% خلال شهري مايو وأبريل الماضيين، بحسب الهيئة العامة للإحصاء، حيث يعكس ذلك قدرة المملكة على تنفيذ رؤيتها الاستراتيجية لعام 2030م. ■

اقتصاديات
لوجستي

القطاع اللوجستي ورحلة الـ 7 سنوات

الاقتصاد - هيئة التحرير

يصفه البنك الدولي بـ "العمود الفقري للتجارة العالمية"، ويُسهم في تطور التجارة المحلية والدولية وزيادة تنافسية الدول، وأصبح يقاس نمو الدول وتقدمها بمدى تطورها لوجستيًا، وبالتزامن مع زيادة حجم التجارة العالمية وما نتج عنها من ارتفاع حدة المنافسة، ازداد الطلب على الخدمات اللوجستية، التي أضحى تحسينها وإعادة هندسة صياغتها في مرمى الدول وعلى قائمة أولوياتها للسياسات الاقتصادية.

تقدمت المملكة 17 مرتبة لتصل إلى المركز 38 من بين 160 دولة في مؤشر البنك الدولي للأداء اللوجستي الصادر في أبريل 2023م

المخطط العام للمراكز اللوجستية يضم 59 مركزًا بإجمالي مساحة تتجاوز 100 مليون متر مربع، تتضمن 12 مركزًا بالرياض و12 بمكة المكرمة و17 بالشرقية و18 مركزًا ببقية المناطق

وفي الوقت الذي أخذت تُصنف فيه منطقة الشرق الأوسط بالأسرع نموًا في العالم مدعومًا بالتطور الاقتصادي والعمراني الكبير وبتزايد التجارة البينية، جعلت المملكة القطاع اللوجستي إحدى أهم ركائز رؤيتها التي أطلقتها في أبريل 2016م، وذلك بتحويل المملكة إلى المحور اللوجستي المفضل للتجارة العالمية، فعمدت إلى إعادة تشكيل لوائح وهياكل حوكمة القطاع، وفتحت الطريق أمام تحرير الأسواق وزيادة مشاركة القطاع الخاص الذي عززت الشراكات بينه والقطاع العام بهدف تمويل البنى التحتية واستقطاب القدرات من أصحاب الخبرات.

مؤشرات الأداء

وفي غضون سبع سنوات، قفز القطاع اللوجستي بالمملكة ارتكازًا على ثقلها الاقتصادي وموقعها الجغرافي المتميز بوقوعها مباشرة على الطريق التجاري الذي يربط بين آسيا وأوروبا، ويمر منه 12% من تجارة الحاويات سنو يًا، قفزة نوعية وحقق نموًا وتقدمًا كبيرًا تكلل بتقدمها 17 مرتبة لتصل إلى المركز 38 من بين 160 دولة، في مؤشر البنك الدولي للأداء اللوجستي الصادر في أبريل 2023م، بعدما كانت في المرتبة الـ 55 عام 2018م، وتنظر تقارير دولية عدة أن هذا التقدم هو نتاج للتطورات الكبيرة التي يشهدها القطاع اللوجستي مدعومًا برؤية 2030م بالتحول إلى مركز لوجستي عالمي ومحور للتجارة الدولية معتمدًا بشكل رئيسي على الاستثمارات الكبيرة التي تم ضخّها في مختلف القطاعات ذات الارتباط كالموانئ، والطرق، والنقل الجوي.

وأصبح يُسهم قطاع الخدمات اللوجستية حاليًا بقرابة الـ6% من الناتج المحلي الإجمالي، وثمة مستهدفات وضعتها الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، التي أطلقها صاحب السمو الملكي، الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء منتصف عام 2021م بزيادة إسهام القطاع في الإيرادات السنوية غير النفطية لنحو 45 مليار ريال عام 2030م، والعمل على تعزيز القدرات البشرية والتقنية في قطاع النقل والخدمات اللوجستية في المملكة، والوصول بالمملكة إلى قائمة أفضل 10 دول عالميًا ضمن مؤشر الأداء اللوجستي بحلول عام 2030م.

92 مبادرة

وكانت الاستراتيجية، قد تضمنت 92 مبادرة و378 مشروعًا لتحقيق طموحات القطاع بتكلفة إجمالية تصل إلى 613 مليار ريال حتى عام 2030م، وتعد المبادرة الأبرز ضمن مبادرات الاستراتيجية هو العمل على تأسيس صندوق الاستدامة المالية للنقل والخدمات اللوجستية، والذي – بلا شك – سوف يلعب دورًا رائدًا في تحقيق الاستدامة المالية للقطاع.

وأحدثت الاستراتيجية، وحزمة المبادرات ذات الشأن برفع كفاءة الأداء، ومراجعة الإجراءات، وتطبيق أفضل الممارسات، وأيضًا البرامج الهادفة إلى تمكين القدرات الصناعية واللوجستية وتعظيم القيمة المتحققة من قطاعي التعدين والطاقة، كالبرنامج الوطني

للتنمية الصناعية والخدمات اللوجستية (ندلب) عام 2019م، فضلاً عن مجلس الشراكة اللوجستي مع القطاع الخاص المنوط بتذليل الصعوبات ومعالجة التحديات التي تواجه القطاع اللوجستي وتحفيز الاستثمار فيه، والأكاديمية اللوجستية كأول أكاديمية متخصصة في تدريب الكفاءات الوطنية في مجال القطاع اللوجستي بمختلف أنشطته، نقلة كبيرة في الكفاءة التشغيلية في أداء كافة محاور المنظومة اللوجستية وفق المؤشرات الدولية، وعززت مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي بالاستثمار الأمثل لموقعها الجغرافي الذي يربط بين أوروبا وآسيا وأفريقيا.

استثمارات كبيرة

وكانت المملكة، قد ضخت استثمارات كبيرة لإنشاء الموانئ والسكك الحديدية والطرقات والمطارات لتعزيز دور الاستثمار بالشراكة مع القطاع الخاص محليًا ودوليًا، إلى جانب حكومة الأعمال وتنظيمها عبر آليات حديثة متوافقة مع المواصفات والتطلعات العالمية والمحلية.

وباتت موانئ المملكة إحدى أهم قطاعات النقل اللوجستي في المملكة، قد حققت أرقامًا قياسية وتطورت تطورًا مذهل لاسيما في الجانب التشغيلي، وبلغت عددها تسعة موانئ تتم فيها مناولة 95% من صادرات وواردات المملكة دون النفط الخام.

وفيما يتعلق بالطرق البرية، فإن المملكة عملت على آليات ومبادرات تنظيمية للطرق البرية أسهمت في رفع مستوى الخدمات اللوجستية تجسد ذلك في نظام مراقبة الذي يراقب أكثر من 200 ألف شاحنة تجوب طرقات المملكة عبر منصة رقابة، وتأتي مشاريع السكك الحديدية والقطارات إحدى أهم المشاريع اللوجستية التي تسعى المملكة من خلالها إلى ربط العديد من المدن بالعواصم الخليجية والعربية بالإضافة إلى الشحن الجوي.

المراكز اللوجستية

وفي سبيل استكمال مسيرة الوصول إلى الهدف بأن تكون المملكة مركزًا لوجستيًا عالميًا ومحورًا للتجارة الدولية، أعلن ولي العهد في أغسطس الماضي المخطط العام للمراكز اللوجستية، الذي يهدف إلى تطوير البنية التحتية للقطاع اللوجستي في

سمو ولي العهد يطلق
المخطط العام للمراكز اللوجستية

يأتي امتدادًا لحزمة من المبادرات التي تم تدشينها **بهدف** تطوير قطاع الخدمات اللوجستية والارتقاء به وبخدماته

إطلاق المراكز اللوجستية :

يساهم في تأسيس صناعة متقدمة من الخدمات اللوجستية وبناء منظومات عالية الجودة من الخدمات

يعزز تطبيق نماذج عمل تنافسية لتطوير الإنتاجية والاستدامة في قطاع الخدمات اللوجستية

يفعل الشراكات الفاعلة بين المنظومة الحكومية والقطاع الخاص في مجالات الخدمات اللوجستية

يحقق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية لترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي

المملكة وتنويع الاقتصاد المحلي، وتعزيز مكانة المملكة كوجهة استثمارية رائدة ومركزٍ لوجستيٍ عالمي.

ويأتي المخطط العام للمراكز اللوجستية امتدادًا للمبادرات المستمرة، وفق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، وهو ما أكده ولي العهد بأن المخطط العام يهدف إلى تطوير القطاع اللوجستي لدعم النمو الاقتصادي وتطوير الربط المحلي والإقليمي والدولي لشبكات التجارة الدولية وسلاسل الإمداد العالمية، إضافة إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتوسيع فرص توليد الوظائف، وترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي كونها تمتاز بموقعها الجغرافي.

ويضم المخطط العام للمراكز اللوجستية 59 مركزًا بإجمالي مساحة تتجاوز 100 مليون متر مربع، تتضمن 12 مركزًا لوجستيًا لمنطقة الرياض، و12 مركزًا لوجستيًا لمنطقة مكة المكرمة، و17 مركزًا لوجستيًا للمنطقة الشرقية، و18 مركزًا لوجستيًا في بقية مناطق المملكة، حيث يجري العمل حاليًا في 21 مركزًا على أن تكتمل جميع المراكز بحلول عام 2030م.

منصة عالمية

ويقول رئيس غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، إن مسيرة القطاع اللوجستي في المملكة تسير بصورة متسارعة نحو تحقيق أهداف الرؤية بتحويل المملكة إلى منصة لوجستية عالمية متميزة، تتدفق إليها ومن خلالها التجارة العالمية، قائلاً إن الرؤية أثمرت منذ إطلاقها تحولاً حقيقيًا نحو التنمية المستدامة بمجهودات وخطط وبرامج عملية مدروسة؛ إذ تحولت من حلم إلى واقع ملموس مستفيدة من مكانة بلادنا كمركز لوجستي عالمي يربط القارات الثلاث، وأشار إلى أن الارتقاء بمستوى القطاع اللوجستي، يمثل أحد مؤشرات التنمية والتطور في البلدان، وذلك نظرًا لدوره التكاملي مع القطاعات الأُخرى، فلا يمكن تصور تحقيق نمو متوازن لأي بلد من البلدان دون استغلالها لمكامن مقوماتها الجغرافية.

وأكد الرزيزاء أن المخطط العام للمراكز اللوجستية يعزز من اتجاهات تنويع الاقتصاد الوطني ويدفع من نمو الأعمال التجارية، وجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية وزيادة الإيرادات غير النفطية، ويزيد من فرص الاستثمار والشراكات مع القطاع الخاص ويخلق وظائف جديدة ومتنوعة أمام قوى العمل الوطنية، مشيرًا إلى أن هذه المراكز سوف تعزز من قدرات الصناعات المحلية التصديرية وترفع من كفاءتها وكذلك من التجارة الإلكترونية كونها سوف تسهل الربط بين المراكز اللوجستية ومراكز التوزيع بالمناطق والمدن، بالإضافة عن أنها سوف تيسر من إجراءات استخراج تراخيص مزاولة النشاط.

أخيرًا، إن المملكة بدعم وتمكين من القيادة السياسية تُسارع الخطى نحو آفاق جديدة كليًا في عالم الخدمات اللوجستية، حيث خصصت إمكانياتها الطبيعية والاقتصادية في سبيل ذلك، وهي مستمرة وفق منهجية تسعى لتنمية صناعة الخدمات اللوجستية، وتعزيز استراتيجية الصادرات، وتوسيع فرص الاستثمار، وتكريس الشراكة مع القطاع الخاص والعمل بتطوير بنيتها التحتية بوصفها اقتصادًا من أكبر اقتصادات العالم. ■

عبدالعزيز المقبل
twitter: @AzizSapphire

أسواق الاستدانة تختبر جدوى الحرب على التضخم

أصبحت اجتماعات الفيدرالي الأمريكي هي الحدث الاقتصادي الأهم على الساحة الدولية متى ما انعقد أي اجتماع لتحديد السياسة النقدية الأمريكية والقرارات المصاحبة لكل اجتماع. فمنذ أن بدأ الفيدرالي في مهمته لكبح التضخم في مارس من عام 2022م لم يتم خفض نسب الفوائد خلال أي اجتماع للحرب ضد التضخم، قادتها أدوات نسب الفوائد التي كبحت بالفعل أرقام التضخم من الصعود المتواصل، إلا أنّها لم تخل من الأعراض الجانبية.

أسواق الاستدانة إجمالاً بكافة قطاعاتها المتعددة (الرهن العقاري، وأسواق العقار، وأقساط السيارات، والبطاقات الائتمانية) كان لها نصيب عال من الارتفاعات نظير تغير نسب الفوائد المرتبطة بالمستهلك، وهي المعيار الأهم في قياس تأثير نسب الفوائد على المستهلك.

هذه الديون تضع المستهلك والجهات التمويلية تحت ضغط كبير كما رأينا في شهر مارس من العام الجاري من إعلان عدد من البنوك تعثرها وبالتالي تدخّل الخزانة الأمريكية لدعم الودائع في البنوك المقرضة.

قيمة القروض التراكمية في البطاقات الائتمانية يقدر في الولايات المتحدة الأمريكية بتريليون دولار أمريكي وهي أثنا عشر تريليون دولار أمريكي في أسواق الرهن العقاري، وبسبب فوارق الحجم فإن الجهات المقرضة تفرض نسبًا أعلى على قروض البطاقات الائتمانية عن الرهن العقاري، هذه الارتفاعات في الديون تتضمن أيضًا ارتفاعًا في تكلفة الديون وهو ما يتطلب من الخزانة الأمريكية إصدار المزيد من السندات (أدوات الدين) من أجل الحصول على سيولة يتم ضخها للقطاعات المالية وبالتالي فذلك يحصر الإجراءات في المدى القصير والمفاجآت المتوقعة.

في مطلع أغسطس قامت وكالة فيتش بتخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية، فالأسباب كما ذكرت الوكالة تعلّقت بارتفاع نسب الفوائد وارتفاع تكلفة الديون والانفاق المفرط، وبالتالي وضع ضغط على القطاعات البنكية وأسواق الاقتراض.

معنويات السوق والمستثمرين تعاطت مع خفض التصنيف بحذر فمن جهة رأينا انخفاضا في تقبّل المخاطر ولعل المخاوف الكبرى كانت تجاه الأثر طويل المدى على هيكلية الاقتصاد الأمريكي الذي أصبح بحاجة ماسة لتحقيق نسب نمو عالية ذات مداخيل مالية كُبرى تستطيع إطفاء الديون المتعاظمة نتيجة ارتفاع نسب الفوائد، أما من جهة أخرى فأسواق السندات أصبحت تعكس هذه المعنويات السلبية للمستقبل حيث عوائد السندات القصيرة والطويلة أصبحت متقاربة العوائد بشكل يصب في صالح السندات القصيرة الأجل وهي تعكس بكل وضوح تركيز صنّاع القرار في الفيدرالي الأمريكي على المدى القصير.

خلال الفترة التي تزامنت مع رفع نسب الفوائد لاحظنا في البيانات المالية للشركات شبه انعدام قدرته ا على التحوط من ارتفاع تكلفة القروض وهو ما سينقل في المستقبل القريب الأزمة إلى الكثير من الشركات التي اعتمدت على الرافعة المالية والقروض الميّسرة لتسيير أعمالها أثناء فترات الفوائد المنخفضة، فقدرة الخزانة الأمريكية ستمر باختبار حقيقي في حال استطالة هذه الإجراءات مع عدم وجود آلية أُخرى سوى خفض نسب الفوائد وبالتالي العودة إلى سياسة ترويض التضخم. ■

أسواق

أسهم

التنافسية.. مفتاح أسواق الأسهم

الاقتصاد - خالد الشايع

التعديلات التي قامت بها هيئة سوق المال على نظام تعامل المستثمرين الأجانب في سوق الأسهم السعودية ـ وفيها خففت من القيود المشروطة على التعاملات التي يجرونها ـ أسهمت في تحسن مستوى السيولة التي أدخلوها للسوق، لتصل نسبة تملكهم لمستوى 6.28%، من مجموع الأسهم التي يتم التعامل معها يوميًا، غير أن هذه النسبة ماتزال دون المستهدف، وسط توقعات بأن ترتفع أكثر قبل نهاية العام الجاري، لنحو الضعف.

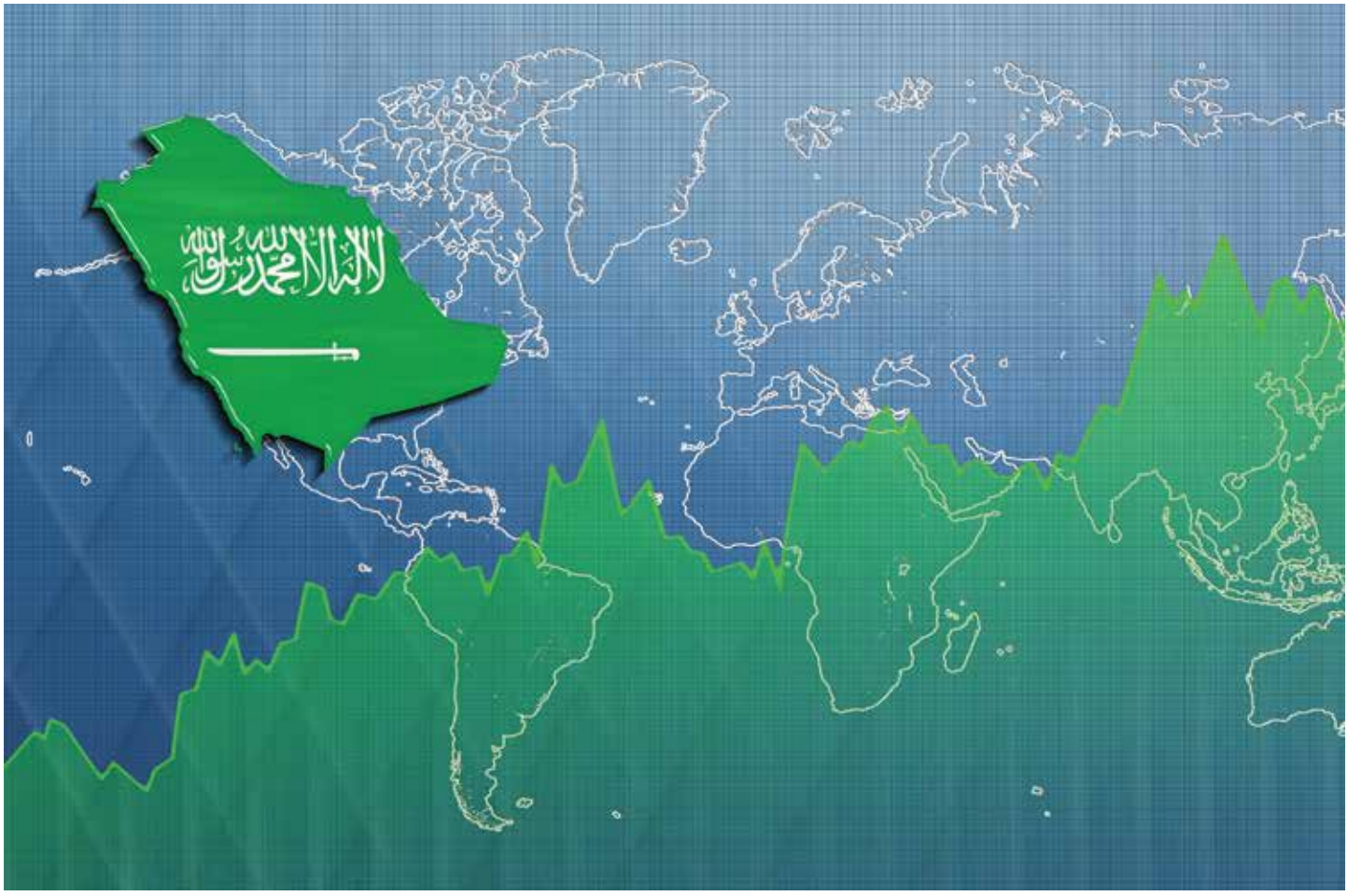

ومنذ عام 2018م، قدمت الهيئة العديد من أشكال الدعم لرفع جاذبية السوق المالية أمام المستثمر الأجنبي وتعزيز تواجده فيها بدون قيود، كما هو الحال بالنسبة للمقيمين في المملكة إذ يسمح لهم بالاستثمار المباشر، كما ويسمح لأي مستثمر أجنبي بالدخول للسوق المحلية عن طريق اتفاقيات المبادلة، فضلا عن السماح للمؤهلين من المؤسسات المالية الأجنبية بالاستثمار في الأوراق المالية المدرجة، وإتاحة المجال للمستثمرين الاستراتيجيين الأجانب لتملك حصص في الشركات المدرجة، والسماح لهم بالاستثمار المباشر في أدوات الدين.

وعلى الرغم من التباطؤ الذي طرأ على التعاملات الأجنبية في سوق الأسهم خلال العامين الماضيين، إلّا أن الهيئة اعتبرت خطوات جذب المستثمر الأجنبي قد نجحت في زيادة الاستثمار الأجنبي في السوق الأسهم بنسبة 150% نهاية الربع الثاني من العام الجاري مقارنة بالوضع نهاية العام 2018م موضحة أن أبرز القطاعات التي جذبت هذه الاستثمارات هي البنوك، والمواد الأساسية، والطاقة، والاتصالات.

خطط جديدة

عملت الهيئة على تحفيز الاستثمار الأجنبي في السوق المالية وتعزيز دورها في تكوين رؤوس الأموال، إضافة إلى تطوير البنية التحتية وتعزيز استقرارها ورفع مستوى الحوكمة والشفافية فيها.

ولتحقيق هذه الأهداف، والوصول للمستهدف في رؤية المملكة 2030م، سعت الهيئة لتطوير القطاع المالي، والذي يهدف إلى إيجاد بيئة جاذبة لجميع فئات المستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء.

وفي ديسمبر 2022م، أعلنت الهيئة عن تعديلات قواعد الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، والتي صدرت قبل نحو ستة أعوام، وطرحت هذه التعديلات لأخذ آراء الخبراء عليها، وتم اعتماد تلك التعديلات في مايو 2023م، وهدفت التعديلات لتخفيف متطلبات المستثمرين الأجانب، ومتطلبات الإفصاح والالتزامات المستمرة عليهم، لتسهيل دخول المؤهلين منهم في السوق المالية السعودية، وتقليل الفروقات بين ما هو مفروض عليهم مقارنة ببقية فئات

"خطوات جذب المستثمر الأجنبي نجحت في زيادة استثماراتهم بسوق الأسهم بنسبة 150%

"سجل الأجانب صافي مشتريات في سوق الأسهم بقيمة 7.62 مليار ريال في النصف الأول من عام 2023م

طارق الماضي

المستثمرين في السوق، كمل شملت التعديلات الجديدة بحسب البيان، تطوير شروط التأهيل الواجب استيفاؤها من الأجنبي للاستثمار في الأسهم المدرجة في السوق الرئيسية، وإلغاء متطلبات تقديم طلب التأهيل واتفاقية تقييم المستثمر الأجنبي المؤهل، إلى جانب الاكتفاء في القواعد المعتمدة بمتطلبات فتح الحساب الاستثماري، وفقًا لتعليمات الحسابات الاستثمارية الصادرة عن الهيئة.

وأضافت التعديلات قناة جديدة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية المدرجة في السوق الرئيسية، وذلك من خلال السماح للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الأجانب بالاستثمار في هذه الأوراق من خلال المحافظ الاستثمارية المدارة من مؤسسات السوق المالية.

وأثمرت هذه التعديلات في ارتفاع نسبة دخول المستثمرين الأجانب في السوق بشكل لافت، بعد أن سجلت تدفقات المستثمرين الأجانب بسوق "تداول" انخفاضًا خلال النصف الأول من عام 2023م وسط تراجع لعمليات الشراء ولاسيما خلال شهري مارس ومايو العام الجاري على أساس سنوي.

غير كافية

وقبل التعديلات انخفض صافي شراء المستثمرين الأجانب في السوق الرئيسية لـ "تداول" بنسبة 77.9% خلال النصف الأول من العام الحالي 2023م وبتراجع قيمته 26.88 مليار ريال (7.17 مليار دولار) عن صافي التدفقات في الفترة ذاتها من عام 2022م حسب بيانات هيئة سوق المال، غير أنه سرعان ما تحسّن الوضع مع دخول التعديلات الجديدة حيز التنفيذ.

ويؤكد الخبير في سوق الأسهم/ طارق الماضي على أن الخطوات التي قامت بها هيئة سوق المال جيدة، ولكنها ليست كافيه وتحتاج للمزيد، خاصة في التسريع من وتيرة البيع والشراء للأجانب، وسرعة الدخول والخروج من السوق، وقال: إن الأسواق المالية بيئة شديدة المنافسة، وتحتاج للمزيد من التطوير. لافتًا إلى أنه ومنذ خمس سنوات وهيئة سوق المال تستحدث أنظمتها الخاصة باستثمارات الأجانب فيها، ولكنها ماتزال بطيئة في هذا المجال، و من الصعب القول أن الوضع الحالي سلبي أو إيجابي، فمازال تأثير الأجانب مقتصرا على شركات محدودة، و الدخول في الأسهم لا يأتي بشكل مباشر بل عن طريق وسطاء ومن خلال تنظيمات وطريقة بطيئة نسبيًا"، مضيفًا بقوله: إنه لو قارنا سوق المملكة بالسوق الأمريكية مثلاً لوجدنا أن المستثمر يمكن أن يدخل بشكل مباشر ودون وسطاء، لدينا تحسينات على النظام، ولكن مازلنا نطمح للمزيد، بعد خمس سنوات خفّضت الهيئة من شروطها، وهذا يعني أن التطوير مستمر، ولكنه بطيء، صحيح أن القطاع حساس، ولكن بشكل عام هناك بطء في أنظمة السوق، مثلاً في القضايا التي تصدر فيها مخالفات من مستثمرين، نجد أن بعض الأحكام التي صدرت هذا العام، كانت موجودة منذ 2018م، ومتأكد أن من تأثر بتلك القضايا نساها، فالسوق حساس ولكنّه يحتاج لتسريع عملية الدخول والخروج فيه من قبل المستثمرين الأجانب، ليكون أكثر إغراء لهم، قائلاً إننا كمستمرين عاديين كنّا نشتري الأسهم ثم ننظر ليوم الغد لكي تدخل في الحساب، ويتم التعامل معها، الآن الأمر يتم خلال ساعة واحدة فقط وتجد الأسهم في المحفظة ويمكن بيعها، المستثمر الأجنبي يحتاج لمثل هذا التسريع لكي يكون دخوله وخروجه أسرع، الأمر تقني

د. تركي فدعق

وهو مؤثر على الأقبال على السوق.

ويشدّد الماضي على أن المضاربة في الأسهم هي جزء من التعامل مع سوق الأسهم في أي مكان في العالم، ولا يمكن التحوط منها بشكل كامل، ولكن يمكن وضع أنظمة تضبط السوق وتحد من مخاطر المضاربة على السوق، وخاصة الأسهم القيادية فيه من خلال الحد من تعامل المستثمرين الأجانب مع الشركات المؤثرة على السوق، لكي لا يتم التحكم فيها، وأضاف بقوله: نحن أمام خيارين أما تحديد شركات معينة، وأن يكون هناك تسريع في الإجراءات، لا أقول أنها سيئة حاليًا، ولكنها تحتاج للتطوير لتكون أسهل، لافتًا إلى أن مختلف الأمور الحياتية تطورت، وبالتالي لابد أن يطال ذلك سوق الأسهم، محذرًا من أن التأخير في ذلك قد يدفع المستثمرين الأجانب للتوجه نحو أسواق منافسة، تكون الإجراءات فيه أسهل، فأسواق الأسهم تنافسية، ولابد من مواكبة التطور في آلياتها، ومتى ما كانت هذه الآلية سهلة، فهي تشجع الدخول والخروج منه، لتلافي أي تأثير سلبي يمكن وضع ضوابط معينة على شركات خاصة، بحيث لا تتجاوز نسبة تملك الأجانب فيها عن الحد الآمن.

تحسن واضح

أثمرت التغييرات الجديدة، في تحسن نسبي في الاستثمارات الأجنبية في السوق نسبيًا، بعد هبوط قرابة العامين، نتج عن التغييرات تسجيل الأجانب صافي مشتريات في سوق الأسهم السعودية بقيمة 7.62 مليار ريال (2.03 مليار دولار) في النصف الأول من العام الجاري 2023م مقابل 34.5 مليار ريال (9.2 مليار دولار) في الفترة المماثلة من العام الماضي، ومع بدء العمل في التعديلات الجديدة، تحسن الوضع وسجل شهر يونيو 2023م صافي شراء من جانب المستثمرين الأجانب في سوق الأسهم السعودية بقيمة الماضي 1.91 مليار ريال (509.3 مليون دولار)، مقابل صافي بيع بقيمة 713.54 مليون ريال (190.28 مليون دولار) في الشهر المماثل من عام 2022م.

ومع نهاية النصف الأول من العام الجاري، ارتفعت ملكية الأجانب في السوق الرئيسية لـ"تداول" بنسبة 6.28%، وبنمو قيمته 22.2 مليار ريال (5.92 مليار دولار) عن قيمتها في نهاية الفترة ذاتها من العام الماضي، وبلغت قيمة الأسهم المملوكة للمستثمرين الأجانب 375.9 مليار ريال (100.24 مليار دولار) بنهاية شهر يونيو 2023، مقابل 353.7 مليار ريال (94.32 مليار دولار) في نهاية الشهر المماثل من العام الماضي، وفي أغسطس 2023م كشف تقرير تغيرات ملكية جميع المستثمرين الأجانب عن ارتفاع ملكيتهم في 113 شركة مدرجة في "تداول"، و"تاسي" و"نمو"، وتم شراء 14.1 مليون سهم بقيمة سوقية تبلغ 520 مليون ريال، فيما تراجعت ملكيتهم في 83 شركة أُخرى عن طريق بيع 11.2 مليون سهم بلغت قيمتها السوقية 428 مليون ريال.

وتصدرت شركة البابطين من حيث نسبة ارتفاع ملكية المستثمرين الأجانب بحسب تقرير ملكيات الأجانب بنهاية يوليو، وارتفعت

0.16% لتصبح 9.58%، بعد أن كانت 9.42%، في الجلسة السابقة، عن طريق شراء نحو 68.2 ألف سهم، بقيمة سوقية نحو 2.1 مليون ريال.

يؤكد المختص في الأسهم وعضو جمعيه الاقتصاد السعودية/ الدكتور تركي فدعق، على أن هناك تطورا كبيرا في أنظمة السوق منذ خمس سنوات وحتى اليوم أثمر عن تحسن التعاملات اليومية، مشددًا على أن الآلية باتت أفضل، ويقول: هناك تغيير جوهري ورئيسي كبير في دور المستثمرين الأجانب في السوق، مرجعًا ذلك إلى التشريعات التي طبقتها هيئة سوق المال، ووزارة التجارة والجهات المعنية الأُخرى، حيث قطعت شوطًا كبيرًا يفوق ما قطعته الأسواق المجاورة في سنوات أطول، مشيرًا إلى أن الاستثمار الأجنبي توسع بشكل كبير في مختلف مجالات الاستثمار ومنها سوق الأسهم، ويضيف بقوله: جذبت رؤية المملكة الكثير من المستثمرين الأجانب غير المقيمين وأعطت المستثمرين الأجانب تصورًا واضحًا عن التطور المنتظر للاقتصاد الوطني، وبفضله بات أكثر جذبًا لهم، وسوق الأسهم يعد واحدًا من هذه المجالات التي باتت تغري المستثمرين الأجانب.

وأشار إلى أن نسبة تملك الأجانب التي تقف حاليًا عند 6.28% جيدة، وهي أقل من المستهدف، وهذه النسبة غير ثابتة، تتغير حسب توجهات السوق، ولو درسناها بشكل جيد لوجدنا أنها تصل لأكثر من هذا الرقم، وهي متغيرة ومفتوحة وغير محددة بنسبة معينة، ومن المتوقع أن تتضاعف خلال سنوات قليلة لأكثر من هذا الرقم بكثير، وهذا هو المستهدف من التغييرات الجديدة.

تراجع عام

بشكل عام، يواجه سوق الأسهم خلال العام الجاري موجة ضغوط بيع بعد اقتراب المؤشر العام من مستوى 12 ألف نقطة، لتسجل السوق بعدها أكثر من تسع جلسات من التراجع المتتالي هي الأطول منذ 2016م حسب وحدة التقارير في صحيفة الاقتصادية، التي أكدت أن تلك الضغوط البيعية أدت إلى تسارع الأسهم في التراجع وبنسب متفاوتة إلا أن الضغط كان أكبر على الأسهم القيادية وبحسب الرصد اقتربت 22% من الأسهم المتداولة في السوق الرئيسة من أدنى مستوى لها في 52 أسبوعًا وبفارق يصل لمستوى 10% ومن أصل 228 شركة متداولة شملها الرصد في السوق الرئيسة "تاسي"، اقترب 51 سهمًا من أدنى مستوى في 52 أسبوعًا، كان أبرزها مصرف الراجحي وسابك وكهرباء السعودية، إضافة إلى كيان السعودية والنهدي.

وتأثرت الشركات السابق ذكرها بالنتائج المالية، لا سيما شركة سابك بعد انخفاض الأرباح 86%، إلا أنها كانت ضمن نطاق التوقعات عند 1.18 مليار ريال كذلك تأثرت أرباح مصرف الراجحي خلال الربع الثاني بفعل تراجع دخل الصافي من التمويل والاستثمار مسجلاً أرباحًا بنحو 4.1 مليار ريال وخلال التعاملات الأسبوعية شوهدت ضغوط بيعية من قبل المؤسسات المالية السعودية خلال الأسابيع الماضية، بقيادة الصناديق الاستثمارية ما عزز تراجع السوق لا سيما الأسهم القيادية. ■

هل تستمر هيمنة الدولار؟

الاقتصاد - هيئة التحرير

لأكثر من 80 عامًا، ويتربع الدولار الأمريكي على عرش المعاملات المالية العالمية، ويُصنف بالعملة الأكثر استخدامًا وقبولاً في التجارة والاستثمار العالمي، ويأتي كعملة الاحتياطي العالمي الأولى، إذ أن أكثر من 60% أي ما قيمته 12.8 تريليون دولار من الاحتياطيات الدولية مُقيمة بالدولار، بينما 20% منها فقط مُقيمة باليورو والباقي بعملات أُخرى، مُعززًا مكانته بجملة من العوامل السياسية والاقتصادية وغيرها، خلقت طوال العقود الماضية ثقة وتصورات آمنة للمستثمرين الدوليين أفرادًا كانوا أو مؤسسات في الأسواق المالية الأمريكيـة، ولكن ظهرت مؤخرًا طروحـات جديدة بشأن الحد من هيمنته العالمية، مما يطرح تساؤلاً عن مستقبل الدولار في المعاملات المالية العالمية.

اتفاقية بريتون وودز

تعود جذور هيمنة الدولار على النظام المالي العالمي إلى توقيع اتفاقية بريتون وودز عام 1944م التي نَظمت التجارة العالمية وتدفقات رأس المال للدول التي دُمرت قدرتها التصنيعية وبنيتها التحتية في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وذلك بتوجيه الفائض التجاري للولايات المتحدة حينها إلى هذه الدول، مما جعل الدولار الأمريكي ـ الذي كان مرتبطًا بالذهب عند سعر 35 دولارًا للأونصة ـ العملة الرئيسية لتحديد أسعار عملات الدول الأُخرى، ورغم فك الارتباط في سبعينيات القرن الماضي بين الدولار والذهب، لم تتأثر مكانة وقيمة الدولار؛ إذ استطاعت الإدارة الأمريكية حينها إجراء ترتيبات أبقت على قيمة الدولار باعتباره العملة الأولى لاحتياطات الدول، ولكن في الوقت نفس أخذ منحنى الفوائض للولايات المتحدة في التراجع وصولاً لعجزٍ مستمر حتى الآن.

تزعزع الثقة

وفي الآونة الأخيرة شهد الاقتصاد العالمي جملة من التحوّلات، منها التطورات التكنولوجية فيما يتعلق ونظم المدفوعات وظهور العملات الرقمية التي تمثل أحد أهم التهديدات لهيمنة الدولار، حيث ظهر اتجاه جديد لإنشاء سلة عملات رقمية أميركية تدعم الحفاظ على مكانة الدولار في المدفوعات الدولية، وترافق ذلك مع تحوُّل مراكز القوى الاقتصادية تدريجيًا في اتجاه اقتصادات الأسواق الصاعدة بقيادة الجمهورية الصينية، وتزايد الاختلالات في الحسابات التجارية العالمية، وتوالي الأزمات والهزات المالية المتكررة، والحالة السياسية الحرجة التي يمر بها العالم جراء الحرب الروسية الأوكرانية، وتفاقم معدلات التضخم والتسبب في مشاكل كثيرة للدول النامية والناشئة، فضلاً عن الدين الأجنبي الضخم للحكومة الأمريكيّة مقارنةً بنتاجها المحلي الإجمالي، الذي يشبه إلى حد كبير الوضع البريطاني في أوائل القرن العشرين عندما فقد الجنيه الإسترليني موقعه فيما يتعلق والاحتياطات العالمية.

هنا أخذت تتزعزع الثقة في الدولار الأمريكي وعاودت الدعوات بوضع حد لهيمنة العملة الأمريكية؛ إذ طالب الرئيس البرازيلي، لولا دا سيلفا، في قمة أبريل 2023م لتجمع "بريكس" بضرورة معرفة سبب استمرار العالم في بناء كل تجارته تقريبًا على الدولار الأميركي، بل وبدأت تحركات فعلية تجاه التقويض من هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي؛ فهذا تحالف "بريكس" الذي يضم كلاً من روسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل، ويُشكل قرابة الـ 23% من الاقتصاد

"حجم سوق النفط الخام العالمي قُدّر عام 2022م بنحو 2.87 تريليون دولار، فيما بلغ إجمالي حجم التجارة العالمية في نفس العام نحو 25 تريليون دولار"

"اليوان لا يحتل سوى 3% من حجم المعاملات العالمية مقارنة بـ 40% للدولار، ولم يتم الاحتفاظ به ضمن الاحتياطيات لبعض الدول، إلا في الآونة الأخيرة"

العالمي، و18% من تجارة السلع، و25% من الاستثمار الأجنبي، ويشهد توسعًا من ناحية البلدان المستعدة للانضمام إليه، يعمل على إطلاق عملة احتياطية دولية تعتمد على سلة من عملات دول التكتل وحظيت بقبول من 19 إلى 41 دولة.

العملة الجديدة

ولكن ثمة بعض الإشكاليات التي ربما قد تواجهها هذه العملة المقترحة، فمن جانبها تدفع الصين منذ سنوات باتجاه اليوان؛ إذ ترى أحقيتها بأن تكون عملتها هي العملة الاحتياطية العالمية الرئيسية، ووسيلة الدفع الرئيسية في التسويات الدولية، هذه الرؤية التي ربما لن تعطي الزخم للعملة الاحتياطية الجديدة للبريكس، فضلاً عن أن الهند التي تُبدي قلقها من سيطرة الصين على التحالف واقتناعًا غير مكتمل حول العملة الجديدة؛ وتستهدف تحديد أولويات عملتها المحلية الروبية، وتعزيزها بدلاً من الاعتماد على العملات الأخرى، وكان وزير الشؤون الخارجية الهندي سوبرامانيام جايشانكار، قد أكد بأن الهند ليس لديها خطط لعملة الـ "بريكس"، وأنها قد تتراجع عن إنشاء العملة الجديدة.

اليوان الصيني

وبالعودة إلى اليوان، الذي ربما يمتلك بعضًا من القدرة على منافسة الدولار، فإنه رغم منح صندوق النقد الدولي له عام 2015م وضعية العملة الاحتياطية، بإضافته إلى سلته الخاصة بحقوق السحب "SDR" والتي تشمل الدولار والجنيه الاسترليني والين الياباني واليورو، وما تتخذه الحكومة الصينية من خطوات لتشجيع استخدام اليوان في المعاملات المالية والتجارية الدولية وتحرز هذه الخطوات تقدمًا نوعًا ما، فإن اليوان لا يحتل سوى 3% من حجم المعاملات العالمية مقارنة بـ 40% للدولار، ولم يتم الاحتفاظ به ضمن الاحتياطيات لبعض الدول، إلا في الآونة الأخيرة وتحديدًا عام 2021م لتمثل حصته نحو 7% من العملات

"بريكس 2023"

الأجنبية في البنوك المركزية، ما يؤشر بأن الأمر قد يستغرق سنوات قبل أن ينمو اليوان لمستوى منافسة الدولار الأميركي، فضلاً عن أن الصين لا زالت تفتقر لسمات السيولة والمرونة والحرية في حركة رؤوس الأموال والشفافية بشأن أسواقها المالية، وذلك مقارنة بالعملات الدولية الرئيسة الأخرى، كاليورو والين الياباني، وأيضًا الدولار.

تحركات المواجهة

وبشكل عام، فإن تحركات مواجهة هيمنة الدولار الأميركي تواجه تحديا كبيرا لا يتعلق فقط بإشكاليات تحالف البريكس أو قدرات العملة الصينية على المنافسة، وإنما يتعلق أيضًا بتلك الأسس القوية التي يتمتع به الدولار الأمريكي والموقع المهيمن في التجارة العالمية والمعاملات المالية، مدعومًا بقوة الاقتصاد الأميركي فلا تزال الولايات المتحدة جذابة لبقية دول العالم من حيث السماح بتدفق رأس المال إليها بحرية وامتصاص المدخرات واختلالات الطلب لبقية دول العالم، ولا يزال كذلك سوق الأسهم الأمريكية أكبر سوق للأوراق المالية وأكثرها سيولة في العالم، ولا يزال يتم تسوية ما نسبته 75% من التجارة الدولية بما فيها النفط بالدولار.

الهيمنة مستمرة

وبحسب تقرير نشره موقع سكاي نيوز العربية في أبريل 2023م، أظهر أن حجم سوق النفط الخام العالمي قُدّر في عام 2022م بنحو 2.87 تريليون دولار، فيما بلغ إجمالي حجم التجارة العالمية في العام نفسه نحو 25 تريليون دولار، وبالتالي فإن تجارة النفط لا تحتل سوى 11% فقط من إجمالي حجم التجارة العالمية، وأكد التقرير أيضًا أن أكبر مساهم في دعم الدولار اليوم هو الدين وليس النفط، مشيرًا إلى أن الأمر لا يتعلق بالديون الصادرة من الولايات المتحدة، بل من الخارج؛ إذ أن نحو 64% من إجمالي الديون الصادرة خارج الولايات المتحدة تكون بالدولار، فضلاً عما يمثله الدولار حاليًا من عملة ارتكاز لنحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وما يمتلكه من قدرات تمُكّن الولايات المتحدة من وقف وصوله إلى البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم، كقرارها ضد روسيا بتجميد ما قيمته 630 مليار دولار من احتياطيات النقد الأجنبي وقوّضت بشدة قيمة الروبل الروسي.

وأخيرًا يمكن القول إن الدولار سيظل عملة الاحتياطي المهيمنة عالميًا لفترة ليست بالقصيرة، نظرًا لافتقار البدائل المتاحة للعديد من المقومات التي تمتّع بها الدولار على مدار العقود الماضية وكذلك المقوّمات التي يتمتع بها الاقتصاد الأمريكي ككل، وأن الخروج من هيمنة الدولار يتطلب من الدول أو التحالفات الساعية بتقويض الهيمنة إلى إجراء حزمة من الإصلاحات المالية والمؤسسية الكبيرة. ■

معركة جديدة وأسئلة متجددة!

محمد اليامي
twitter: @mohamdalyami

فرضت وسائل التواصل الاجتماعي واقعًا جديدًا على قطاعات الأعمال، خاصة تلك المرتبطة بالمستهلكين الأفراد، وهو أمر مفهوم قياسًا إلى تأثيرها على الوعي، ومن ثم تأثيرها على السلوك، فتتأثر بالضرورة حركة المنتجات والخدمات تبعًا لحضورها في هذه الوسائل، لكن هذا التأثير يتغير باستمرار، وكما أنه سريع الحدوث فهو سريع الزوال، ويحتاج دومًا إلى تغذية لا منتهية من التواجد والإعلان والاستعانة بالغير بدءًا بالمؤثرين وليس انتهاءً بالشركات التي تدير الحسابات وتقوم بصيانتها أو تقوم بخلق الانطباعات وإثارة الجمهور، وفي بعض الأحيان تقوم بحل إشكالات الصورة السلبية في هذه الوسائل.

كل هذا أصبح جزءًا من ثقافة صاحب المنشأة أو مديرها، ومن ممارسة فريق التسويق فيها، وهم جميعًا، حتى لو كانوا لا يفقهون كثيرًا في هذه الوسائل إلا أنهم ينقادون كما انقاد الغالبية إلى هذه الوسائل التي خلقت مجتمعات افتراضية موازية للمجتمعات الواقعية، تتخطى حدود الزمان والمكان، لكن السؤال المهم الذي لا يسأله إلا القليل هل المجتمعات الافتراضية تخلق لي كصاحب عمل سوقًا واقية لاستهلاك ما أبيع، ما أن هذه السوق يظل معظم تأثيراتها افتراضية انطباعية لدى الأفراد.

هذه الخواطر جالت في ذهني مع المعركة الجديدة التي أبطالها كالعادة شركات من جنسية واحدة يملكها أفراد من نفس الجنسية تتقاسم "كعكة" هذه الوسائل، فالجدل اليوم قائم بين الكثيرين ومعه كثير من الحيرة عن كيف سيكون الحال إذا تفوق "ثريدز" على " تويتر" على سبيل المثال؟ هل سننقل ثقلنا التسويقي إلى "ثريدز" ونبدأ من جديد في بناء صورة ذهنية والإعلان هناك مباشرة أو عبر مؤثرين؟ أم إننا سنقسم جهدنا ومحتوانا التسويقي بين التطبيقين حتى نرى من يثبت ويستمر أو من يقضي على الآخر؟

ما يحدث اليوم يؤكد أن التطبيقات والإعلام الاجتماعي هي مشاريع ربحية، وبعض الأرباح المستهدفة ليست بالضرورة مالية فهناك الأجندات الشخصية لملاكها، والأجندات الأكبر والأعمق للدول التي تحتضنها.

الشركات التي وضعت ثقلها التسويقي وخططها للاتصال المؤسسي على أساس استمرار واستقرار هذه المنصة أو تلك وأهملت أو ألغت تمامًا بقية وسائل التسويق والتواصل مع عملائها الحاليين والمستهدفين، وقلّصت من موردها البشري ومن إنفاقها التسويقي وتعاملت مع التسويق الرقمي والاتصال عبر الإعلام الاجتماعي وكأنه دائم ومستقر، هذه الشركات اليوم تعيش قلقًا مبررًا، فهي لا تعرف كيف ستضع ميزانيات ووسائل التسويق للعام 2024م لأن الصورة غير واضحة حتى الآن.

وسائل التواصل الاجتماعي سمتها التغييرات الحادة التي تفرضها المنافسة أو حتى مزاج ملاكها ولا يمكن التعامل معها على أنها ذات نهج تشغيلي ثابت، أنه متغير، وقد يتطرف أحيانًا في التغيير، فضلاً عن المخاطرة الأكبر وهي مقاطعة الناس لهذه الوسيلة أو تلك وبحثهم عن بديل نتيجة تقلبات أنظمتها ومزاجية ملاكها.

هناك شركات وأصحاب أعمال يرتكزون في تسويقهم على جودة المنتج والخدمة، وثقة الناس فيهم، ومواصلتهم الحرص على إتمام خدمات ما بعد البيع، وهذا الفئة قليلة للأسف، لكن بتأمل بسيط تجد أنها أقل المتضررين من تقلبات سوق التواصل الاجتماعي ووسائله، إنهم معروفون لدى الناس جيلاً بعد جيل، ويعتمدون بالدرجة الأولى والأخيرة على السمعة، وهم وإن كانوا بحاجة للتسويق والاتصال للمحافظة على حصصهم السوقية إلا إنهم لا زالوا يعتمدون وسيلة " فم لفم " الشهيرة عالميًا بـ " mouth to mouth " وهذه تحصل لهم أحيانًا في وسائل التواصل الاجتماعي من دون أن يكون لهم حسابات فيها أو يدفعوا الملايين في إعلان للحظات. ■

الفضة.. الملاذ الصاعد

الاقتصاد - هيئة التحرير

منذ الأزل وتحتفظ الفضة بمكانتها في توفير الأمان المادي وحفظ قيمة الأموال، ولكنّها اكتفت بلقبها "ذهب الفقراء"، ساعية إلى الاحتفاظ بحصتها، التي تعتمد على أن الاستحواذ والاستثمار في الفضة لا يحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة مثل الذهب.

وتعتبر الفضة "ملاذا آمنا" للاستثمار، كما أنها تعد من وسائل التحوّط البارزة في مجال الاستثمار، لما لها من قدرة على الحفاظ على قيمتها المالية، ولذلك يضع البعض في محفظته الاستثمارية نسبة من الفضة لتقليل المخاطر ومواجهة التقلبات.

وتشير التوقعات إلى أن العالم سيشهد خلال الفترة الحالية والقادمة انتعاشًا في أسعار الفضة، في ظل بعض السياسات المرتبطة ببنك الاحتياطي الفيدرالي وفي ظل طلب المستثمرين على الصناديق المتداولة في البورصة، فضلاً عن تحسن اقتصاد الصين وزيادة الطلب من السوق الهندي.

تاريخ ممتد

وعلى الرغم من أن الفضة ذات استخدامات متعددة، إلا أن استخدامها الأبرز كان هو استعمالها كنقود، حيث تعاملت بها معظم بلدان العالم، وكان يتم تحديد سعرها في ضوء الطلب على النقود أو لأغراض استخدامها في الزينة أو الصناعات المختلفة؛ حيث تعتبر الفضة معدنا ثمينا يُستخدم في صناعة المجوهرات وصناعة أدوات المائدة والإلكترونيات.

وتشير الدراسات إلى أن صقل الفضة وتعدينها يعود إلى العام 3000 قبل الميلاد في كل من تركيا واليونان، وتوضح النصوص المصرية القديمة بأن الفضة كانت ولفترة طويلة أعلى في قيمتها من الذهب؛ بسبب ندرتها قبل أن يرتفع سعر الذهب ويصل إلى ضعف سعر الفضة بعد أن انتشرت الفضة.

وعندما وصل المستكشفون الأوروبيون إلى العالم الجديد عام 1492م كان 85% من إنتاج الفضة عالميًا يأتي من بوليفيا وبيرو والمكسيك، خلال الفترة من عام 1500م و1800م.

وقد تزايد إنتاج العالم من الفضة بين الحربين العالميتين (الأولى، والثانية)، ثم انخفض الإنتاج، خلال فترة الحرب العالمية الثانية، قبل أن يرتفع الإنتاج مرة أخرى في السبعينيات من القرن العشرين ليصل إلى عشرة آلاف طن سنويًا، وتبلغ احتياطات الفضة في العالم حاليًا أكثر من احتياطات الذهب بنحو 17 مرة، وهو ما يفسر الفارق في السعر بين المعدنين.

وتُعد المكسيك في مقدمة الدول المنتجة للفضة بنسبة 15% تقريبًا من الإنتاج العالمي، تليها بيرو والصين، كما تحتل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية مراكز متقدمة في الإنتاج، أما على مستوى الوطن العربي الذي يُعد مستوردًا للفضة فإن الإنتاج قليل للغاية، ويتركز إنتاجه في المغرب بحوالي 80% من إجمالي إنتاج الفضة في الوطن العربي.

"الفضة "ذهب الفقراء".. تحفظ قيمة الأموال وملاذ آمن للاستثمار

"أداء الفضة سيكون أفضل من أداء الذهب بنهاية عام 2023م

مؤشرات الارتفاع

وخلال الفترة الماضية قد واجه سعر الفضة صعوبات بسبب زيادات أسعار الفائدة، التي نفّذتها البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما الإجراءات، التي اتخذها مجلس البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إذ أن سعر الفضة يكون متذبذبًا عندما تضطرب بيئة الاقتصاد الكلي، فعندما ترتفع أسعار الفائدة، تقل جاذبية امتلاك الفضة باعتبارها لا توفر عائدًا منافسًا في هذه الحالة، وترتفع في المقابل الأصول البديلة مثل السندات ذات الفوائد البنكية.

وهناك مؤشرات على أن أداء الفضة سيكون أفضل من أداء الذهب بنهاية عام 2023م وربما في السنوات القادمة، فخلال عام 2022م وفيما انخفض سعر الذهب بنسبة 1.8% ليصل إلى 1797.6 دولارًا للأوقية، ارتفع سعر الفضة بنسبة 0.2%، ووصلت إلى 23.4 دولارًا للأوقية بنهاية العام، كما شهدت أسعار الفضة في بعض أوقات العام ارتفاعًا وصل إلى 27 دولارًا للأوقية.

ومن الملاحظ أنه بنهاية عام 2022م تحسن أداء الفضة، وبدأت أسعاره في الانتعاش في ظل التوقعات المتفائلة بحدوث انفراجة في سياسات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، كما أن هناك مؤشرات على حدوث ارتداد مرتقب للمعدن في 2023م.

العوامل السعرية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الأسعار ويمكن من خلالها معرفة المسار السعري الخاص بالفضة واتجاهه نحو الصعود أو الهبوط، ومن أبرز هذه العوامل العرض والطلب مثله في ذلك مثل كافة السلع، فحاليًا يتم استخراج أكثر من 25 ألف طن من الفضة سنويًا، ومع تزايد دخول الفضة في العديد من الصناعات، من المتوقع أن يزداد الطلب وترتفع الأسعار في ظل ثبات العوامل السعرية الأخرى.

أما ثاني العوامل المؤثرة على أسعار الفضة واتجاهاتها السعرية، فهو مدى النمو في الاقتصاد العالمي، فمع النمو الاقتصادي المرتفع، وزيادة الدخل، يزداد الإقبال من المواطنين على السلع الإلكترونية والكهربائية، التي تدخل في تصنيعها الفضة، كما يزداد الإقبال على الفضة كوسيلة للزينة أو لحفظ قيمة الأموال، أما مع فترات التدهور الاقتصادي فيقل الاستحواذ على المعادن وتقل القدرة الشرائية وينخفض الإقبال على السلع الإلكترونية ومن ثم تنخفض أسعار الفضة.

ومن العوامل الأُخرى النسبة بين سعر الذهب إلى الفضة، فكلما زادت النسبة بين الذهب والفضة، كلما زاد إقبال المستثمرين على الفضة، لأنها تصبح رخيصة مقارنة بالذهب، وكلّما تقاربت النسبة كلمّا كان خيار الذهب هو الخيار المفضل للمستثمرين.

وهناك أيضًا علاقة عكسية بين الفضة والدولار الأمريكي، فكلما زادت قوة الدولار انخفضت أسعار الفضة وكلما ضعف الدولار زاد الإقبال على الفضة، حيث يلجأ المواطنون إلى الفضة كملاذ آمن للحفاظ على أموالهم في مواجهة التضخم.

أسباب الارتفاع

خلال العام الحالي 2023م يتوقع الكثير من الخبراء ارتفاع أسعار الفضة، ووصوله إلى 34.7 دولار أمريكي للأونصة، وبالإضافة للإقبال على الفضة لاستخدامه كمجوهرات والاستثمار المرتبط بالتحوط، فإن هناك العديد من الأسباب الأخرى، التي تدفع في اتجاه زيادة أسعار الفضة، ومنها:

- تُعد الفضة خيارًا استثماريًا وملاذًا آمنًا بفضل ما توفره من عائد معقول، كما أنها تمثل خيارًا جيدًا في وقت الأزمات الاقتصادية والمالية وفي مكافحة التضخم لما تملكه من قدرة على الثبات والمرونة في الوقت ذاته، فضلاً عن إمكانية تسييلها إلى أموال بسهولة.
- من الملاحظ أن الإقبال على الذهب في العامين الماضيين كان سببًا في ارتفاع أسعار الفضة، ووصولها إلى مستويات مرتفعة.
- كان أداء الفضة ما بين عامي 1999م 2011-م هو الأفضل مقارنة بالذهب، ومؤخرًا ارتفع الطلب العالمي على الفضة بنسبة 16%، وسجل الطلب الصناعي على الفضة مستوى قياسيًا في عام 2022م ومن المتوقع أن يتجاوز الطلب العرض بنحو 20%.
- استطاع سعر الفضة أن يحقق مكاسب قياسية وصلت إلى 50% خلال عام 2019م كما حقق مكاسب كبيرة منذ أوائل عام 2020م مع ظهور جائحة كورونا.
- كان عام 2022م عامًا قياسيًا في استهلاك الفضة، حيث تجاوز الطلب 1.1 مليار أوقية بسبب دور الفضة كعنصر حاسم في الخلايا الكهروضوئية للألواح الشمسية.

- يسهم التحوّل في مجال الطاقة والثورة التكنولوجية في إعطاء دفعة للطلب على الفضة وارتفاع أسعارها وذلك في ظل زيادة الطلب على الفضة في صناعات كثيرة، فبالإضافة إلى أهميتها في صناعة الألواح الشمسية والخلايا الكهروضوئية، فإنها تدخل في العديد من الصناعات، مثل الإلكترونيات والصناعات الدوائية، كما تدخل في صناعة أفلام التصوير، وفي مواد طب الأسنان، ومواد اللحام، والموصلات الكهربائية، والبطاريات.
- في ظل توجه العالم للاقتصاد الأخضر، وزيادة الاعتماد على التقنيات الخضراء، من المتوقع أن يسهم ذلك في زيادة الطلب على الفضة، ومن ثم ارتفاع سعرها، لدخولها في العديد من الصناعات الخضراء.
- هناك مؤشرات على تزايد الطلب على الفضة في السوق الهندي، وهو أحد أكبر الأسواق التقليدية للمعادن الثمينة حول العالم ومن ثم، فإن تزايد الطلب فيه من المرجح أن يؤدي إلى قيادة ارتفاع أسعار الفضة حول العالم.
- مع تخفيف قيود كورونا يزداد الطلب على الفضة في الصين باعتبارها أكبر مستهلك للفضة.

توقعات متفائلة

وعلى الرغم من أن هناك توقعات ترى أن قوة الدولار الأمريكي قد تدفع الفضة إلى الانخفاض على المدى القصير، إلا أن هناك العديد من الآراء الأخرى التي ترى أن انتعاش وصعود أسعار الفضة هو الاحتمال الأكبر، للعديد من الأسباب التي ذكرناها، وعلى رأسها تضاؤل المخاوف من احتمالية حدوث زيادات في أسعار الفائدة في البنوك المركزية حول العالم.

كذلك، فإن ارتفاع أسعار الذهب من المرجح أن يسهم في زيادة الطلب على الفضة باعتبارها هي "ذهب الفقراء"، إذ يزداد الإقبال عليها كوسيلة لمواجهة التضخم والحفاظ على الأموال، خاصةً أن سبائك الفضة أقل تكلفة مقارنةً بالذهب.

ومع أن الفضة تتمتع بمعدل تقلبات سعرية أعلى من الذهب إلا أنها أرخص بكثير، كما أن للفضة القدرة على الحفاظ على قيمتها على المدى الطويل باعتبارها استثمارا طويل الأجل، وفضلاً عن ذلك، فإن الفضة تعطي قوة للمحافظ الاستثمارية، التي كلما تنوعت عناصرها كلما زادها ذلك أمانًا.

وربما كل تلك الأسباب والعوامل، هي التي دفعت بعض المؤسسات، ومنها مؤسسة ATA Global Horizons، إلى توقع ارتفاع أسعار الفضة في عام 2023م فبسبب المؤشرات المرتبطة بالتضخم، ودخول الفضة في العديد من الصناعات والتقنيات الخضراء، التي يتجه العالم للاستثمار فيها، فإن هناك توقعات بتجاوز الفضة خلال الفترة القادمة الـ 30 دولارا أميركيا، فيما تشير توقعات أُخرى إلى أن سعر الفضة سيصل في منتصف 2023م إلى 23 دولارًا، وقد يصل إلى 25 دولارًا بنهاية العام. ■

ما هي مفاتيح الاستثمار في الأوقات الصعبة؟

تحليل جو الهوا

تحديات كثيرة يشهدها الاقتصاد العالمي، بسبب التقلبات العالية التي يتعرض لها على جميع الجبهات، فما أن ينتهي بتخطي أزمة معينة، حتى تبدأ أزمة جديدة تلوح بالأفق لتشغله.

أزمات عديدة واجهها العالم في السنوات الأخيرة وتقريبًا كانت على جميع الجبهات، من صحيّة إلى غذائية، وإلى أزمات الطاقة وإفلاس البنوك ومعدلات التضخم، وصولاً إلى انهيار الأسواق المالية، وثم تعافيها مع المرور بارتفاع معدلات الفائدة إلى مستويات عالية تؤذي النشاط الاقتصادي، ودخول البنوك المركزية العالمية في حرب بلا هوادة، ضد معدلات تضخم مرتفعة هي الأعلى منذ 40 عامًا.

بالنسبة إلى الشركات والتي دائمًا لا تحبّذ إطلاقًا معدلات الفائدة العالية، لأن ذلك يؤدي إلى عرقلة مشاريع التوسع والحد من نسب النمو، بسبب ارتفاع الكلفة عليها، وتصبح الاستدانة مكلفة عليها، وبالتالي تتأثر ربحية الشركات.

لكن في المقابل، شاهدنا أن الشركات استطاعت أن تتعامل مع هذه النسب من معدلات الفائدة، وحققت نتائج قوية في الربع الثاني، ولكن التحدّي الكبير هو الاستمرار بهذه المعدلات لأشهر طويلة، وهنا ممكن أن تفقد الشركات السيطرة على الوضع، وبالتالي يؤثر ذلك على تماسك سوق العمل ومعدلات البطالة.

شركات التكنولوجيا أصبحت اللاعب الأهم في تحريك الاقتصاد، وهي الفارق الكبير عند المقارنة مع الفترات التاريخية السابقة، فهذه الشركات ثبتت وجودها، رغم التضخم الكبير الذي شهدته أسعار أسهمها، وأتت الآن مرحلة الذكاء الاصطناعي، والتي استفادت منه بشكل خاص شركة إنفيديا، ودخلت بذلك ضمن الشركات العملاقة ولمع اسمها في الأشهر الماضية، وأيضًا يجب ألا ننسى الشركة العجوز بين الشركات العملاقة

وهي مايكروسوفت، والتي تنافست عدة مرات مع شركة أبل، على لقب أكبر شركة تكنولوجيا في العالم، وأيضًا "وارن بافيت" أهم مستثمر في العالم، والذي كان لا يحبذ الاستثمار في شركات التكنولوجيا، أصبح اليوم أهم مستثمر فردي في شركة أبل، والتي تشكل تقريبًا نصف محفظة شركته المعروفة (بيركشاير هاثاواي)، هذا التحول الكبير الذي فعله "بافيت" قبل عدة سنوات في بناء مراكز شراء لم يحصل لو لم يكن متأكدًا بما سيحصل في السهم، والتطورات الكبيرة للشركة وقطاع التكنولوجيا بشكل عام.

الاستثمار عند "بافيت" هو شراء شركات القيمة، بأسعار مخفضة، ويقول إن أفضل الأوقات هي عندما يحصل انهيارات في الأسواق، وبالتالي تكون فرصة قوية للشراء، لأن السوق يتصرف بصورة غير عقلانية، مع تقلبات عالية تتدحرج فيه أسعار أسهم الشركات الكبيرة، إلى مستويات غير منطقية، وبالتالي تكون فرصة قوية لهذا المستثمر الكبير، في زيادة حصصه في هذه الشركات.

طبعًا "بافيت" لا يدخل في مجال المضاربات، فهو عكس هذا التفكير كليًا فهو عندما يشتري ممكن أن يحتفظ بالسهم لعشرات السنين، وحصل ذلك مع سهم كوكاكولا مثلاً.

هناك الكثير من المستثمرين الأفراد، يحاولون أن يقوموا باتباع طريقته بالشراء، ولكن الفرق هو أن "بافيت" لا يستعمل الرافعة المالية، ودائمًا ما يحتفظ بسيولة، وبالتالي مهما يحصل في الأسواق لديه هامش للتحرك يستطيع أن يقوم بتعديل الوضع، أو أن يقوم بردة فعل بسهولة، عدا عن ذلك لديه قناعة الاحتفاظ بالسهم على مدى سنوات عديدة، وهنا تأتي أهمية هذه النقطة، لأن تحقيق الأرباح الكبيرة يأخذ وقتًا، وبالتالي كل هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى تحقيق العوائد العالية، ولكن أيضًا عدد قليل جدًا من المستثمرين يستطيع الجمع بينها.

نتكلم دائمًا عن الاستثمار هل هو صعب أم لا؟ وهل هو مناسب للجميع؟ وكم المبلغ الذي يجب أن يحدده الشخص؟ طبعًا كل هذه التساؤلات وغيرها، الإجابة عنها أصبحت متوافرة في عدد كبير من المواقع المختصة، والكتب المتخصصة، ولكن أيضًا تبقى شخصية المستثمر، هي التي تتحكم في النهاية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وبالتالي يكون لها الجواب النهائي في نتيجة الاستثمار، لأن العاطفة تلعب دورًا أساسيًا في سلوك المستثمرين، ولذلك نرى دائمًا تقلبات عالية بسبب تسارع القرارات، واختلاف طبيعة الشخصية بين كافة الأفراد، لذلك المضاربون الكبار دائمًا ما يتحركون بقوة، نسبة لتسارع الأحداث والبيانات الاقتصادية، بينما الشخص الذي يستثمر بطريقة عقلانية وبدون مغامرات، يكون متواجدًا مع الشركات التي تتمتع بمركز مالي قوي، ولا يدخل في هذه التداولات، ويفضل الاستثمار بالقيمة ويترك للوقت أن يكافئه في المستقبل.

طبعًا يجب دائمًا أن نأخذ بالاعتبار أخطار الأسواق، والتي كما يقال إن الفرص موجودة دائمًا، كذلك المخاطر هي حاضرة بشكل مستمر، ويجب التعامل أولاً معها قبل التفكير بنسب العوائد، لأن إدارة المخاطر تأتي بالدرجة الأولى، وخصوصًا مع الأوضاع الجيوسياسية والتي أصبحت كثيرة في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى مراقبة المخاطرة المترتبة عن ذلك بعناية كبيرة.

هناك مقولة دائمًا ما تتردد وهي: (أن في الأزمات تصنع الثروات)، وهذه مقولة صحيحة، ولكن أيضًا في أوقات الأزمات تحصل حالات الإفلاس، وتصبح الأمور سيئة، لذلك يجب الانتباه إلى عامل إدارة المخاطر، والذي يشكل العامود الأول في بناء العقل الاستثماري لكل شخص، يدخل إلى عالم المال والاستثمار ويريد بناء محفظة خاصة به. ■

كرييتڤ

الذكاء الاصطناعي

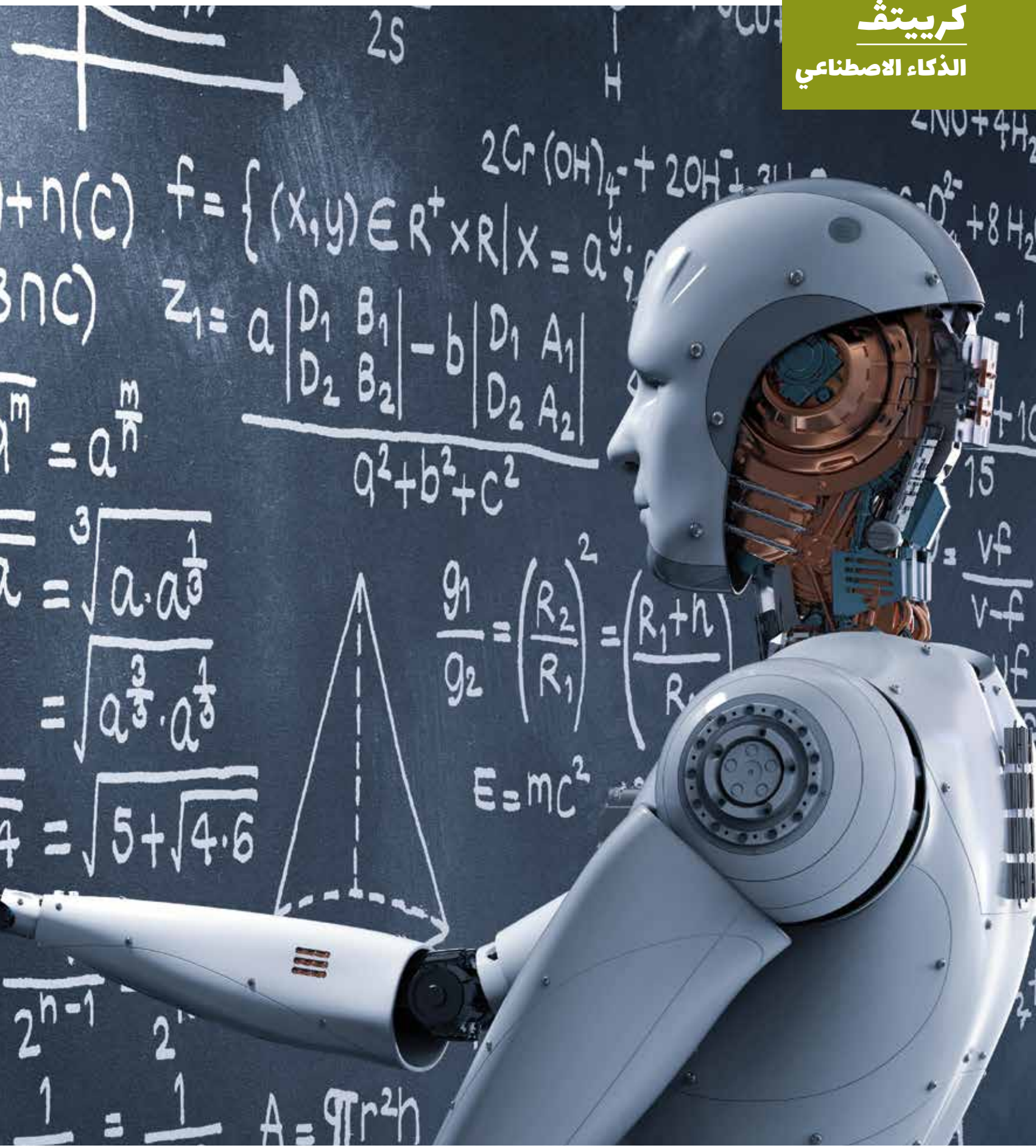

الوجه الآخر للذكاء الاصطناعي

الاقتصاد - هيئة التحرير

"تكمن المشكلة الآن في أننا اكتشفنا أنه يعمل بشكل أفضل مما توقعنا قبل بضع سنوات، ماذا نفعل للتخفيف من المخاطر طويلة المدى للأشياء الأكثر ذكاءً منا والتحكم فيها؟، إن الخطر من أن يؤدي ذلك إلى انقراض الجنس البشري ليس بالأمر الذي لا يمكن تصوره". هكذا عبر "جيفري هينتون" الذي يلقب بـ الأب الروحي أو عرّاب الذكاء الاصطناعي عن مخاطره المحتملة على البشرية، بل وانضم إلى مجموعة من خبراء التكنولوجيا في العالم القلقين من الوجه الآخر للذكاء الاصطناعي بأن يؤدي استخدامه السيء إلى انقراض الجنس البشري.

جيفري هينتون

"2000 عالم تقنية يطالبون الشركات بالتوقف مؤقتًا عن تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي

"الاعتماد على نموذج ذكاء اصطناعي غير دقيق كان أحد أسباب أزمة الرهن العقاري عام 2008م

مطالب بالتوقف

كذلك يدعم الرئيس التنفيذي لشركة "كونجتشتر" في لندن، "كونور ليهي" مخاوف "هينتون"، بقوله: "ليس فقط كذلك، بل اعتقد أن من المحتمل جدًا للأسف، وأنا لست الوحيد الذي أقول ذلك، بالإضافة إلى أن الشركات التي تعمل على تطوير هذه التقنية، مثل "جوجل وopen AL" وغيرهما، تقول بشكل صريح في أهدافها إن ما يحاولون القيام به هو بناء ذكاء اصطناعي بقدرات خارقة، إنهم لا يحاولون بناء نظام الإكمال التلقائي فقط، وهذا هدفهم المعلن عند التأسيس، وهذا يعني شيئًا يفوق البشر في كل شكل من أشكال القدرة، إنه أفضل من البشر في كل نوع من مهام التفكير، كل نوع من المهام الجسدية في مرحلة ما، كل نوع من المهام القائمة على المهارة، أكثر إبداعًا في كل شيء"، وأضاف "إذا أنشأنا نظامًا من أي نوع، أكثر ذكاءً من الجنس البشري، فإنني لا أتوقع بأن ينتهي الأمر بشكل جيد".

المخاوف المتنامية من تقنيات الذكاء الاصطناعي دفعت أكثر من 2000 من عمالقة التكنولوجيا (من بينهم إيلون ماسك، وستيف وزنياك، أحد مؤسسي شركة آبل) إلى التوقيع في مارس 2022م خطابًا إلى الشركات المطوّرة لأنظمة الذكاء الاصطناعي، للمطالبة بالتوقف اختياريًا لمدة 6 أشهر على الأقل من تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي أكبر وأقوى مما تم بناؤها حتى الآن، إلى حين التوصل إلى أنظمة حماية وتشريعات تسمح بمراقبتها ومعالجة ما قد ينتج عنه من مشكلات.

واستمرارًا لحالة الهلع العالمي، نبّهت لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية إلى خطورة استخدام الذكاء الاصطناعي في استنساخ الأصوات، محذرةً من إساءة استخدامها في عمليات الاحتيال، وأشارت إلى أنه خلال عام 2022م سُرق نحو 11 مليون دولار من أفراد بعد استنساخ أصوات ذويهم أو أصدقائهم، ولا تقتصر هذه الحوادث على الأفراد، بل تقع الشركات ضحية لهذا النوع من الاحتيال، فعلى سبيل المثال، قام موظف بتحويل مبلغ قدره 250 ألف دولار بعد ظنّه أن المستلم هو الرئيس التنفيذي للشركة الأم، حيث شدّدت على ضرورة أخذ الحيطة والحذر والتأكد من أي مكالمة هاتفية قبل إتمام أي تحويل مالي.

سيناريو قاتم

ويمكن القول بأن الذكاء الاصطناعي أصبح وكأنّه "ترند عالمي" في الوقت الحالي، وخاصة النسخ المطوّرة من برامج الدردشة "شات جي بي تي 4"، (أطلقت شركة open AL أول برنامج دردشة في نوفمبر الماضي، واستطاع جذب 100 مليون شخص في غضون شهرين) الذي يقدم إجابات فيها نسب من الدقة، ولديه القدرة

على القيام بعدد هائل من المهام البشرية (كتابة المقالات، الترجمة، التحليل المالي وغيرها)، لكن الأمر ليس مقتصرا فقط على قضية فقدان الوظائف في المستقبل، لكن يتعدى ذلك إلى المخاوف المتعلقة بتهديد حياة الكثير من المستخدمين، بحسب دراسات دولية.

ففي بلجيكا على سبيل المثال، حدثت واقعة انتحار غريبة من نوعها لأحد الباحثين المهتمين بقضايا البيئة، والناجمة عن استخدامه إحدى منصات الدردشة، وإدمانه لها وانعزاله عن أسرته لفترات طويلة، وإصابته بالاكتئاب بعد فترة قصيرة، وبعد انتحاره، عثرت زوجته على رسالة من تطبيق الدردشة تقول "سنعيش معًا كشخص واحد في الجنة" و"إنني لن أفارقك أبدًا".

ويؤكد مختصون على أن أبرز أخطار دردشات الذكاء الاصطناعي الخشية من الاحتيال الأتوماتيكي أو إنشاء حسابات أو مواقع مزيفة، فضلاً عن استخدام المركبات ذاتية القيادة أو الطائرات بدون طيار كأسلحة دون تدخل بشري، وكذا الدعاية المغرضة من خلال الإنتاج التلقائي للصور ومقاطع الفيديو المزيفة، ونشر أخبار مزيّفة ومضلّلة، وانتهاك حقوق الملكية الفكرية، وهو ما قد يتسبب في حدوث فوضى تكنولوجية قد يصعب السيطرة عليها.

وأضافوا أن القلق المتعلق من أن الذكاء الاصطناعي غير المنظم وغير المنضبط يمكن أن يشكل في النهاية تهديدًا للوجود البشري هو قلق في محله، خاصة أن ما يطلق عليه "السيناريو القاتم" والذي يشير إلى قدرة الذكاء الاصطناعي على تعليم نفسه والتطور بشكل أسرع إلى "الذكاء الخارق"، قد ينذر حينها بتكرار أو انقراض الجنس البشري.

ويعتبر أخطر ما في الذكاء الاصطناعي هو أن يصبح بملامح بشرية، فكلما زاد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي زادت المخاطر، فأصبحت الخصوصية والاستقلالية الفردية على المحك، وأن قضية المساءلة أصبحت أكثر غموضًا عند الاعتماد على العوامل الاصطناعية، كما قد يؤدي إلى حدوث نتائج غير متوقعة، ففي أزمة الرهن العقاري التي

جاري كاسباروف، مقابل الحاسوب "ديب بلو"

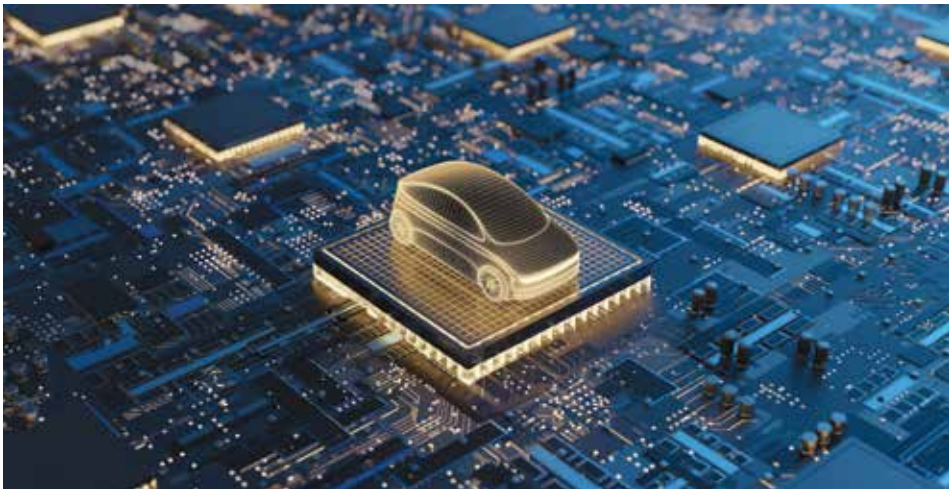

تعرّضت لها الولايات المتحدة عام 2008م، وأثّرت حينها بشكل كبير على العالم، كان من ضمن أسبابها الاعتماد على نموذج ذكاء اصطناعي غير دقيق لارتباط مخاطر التقصير في سداد الديون.

الأخطاء البشرية

وفي المقابل، يقول فريق من الخبراء، إنه منذ عام 1997م حين هزم الحاسوب "ديب بلو" الذي صنعته شركة "IBM"، بطل العالم في الشطرنج الروسي "جاري كاسباروف"، وتشهد تقنيات الذكاء الاصطناعي تطورًا مذهلاً، وأصبحت جزءا من حياتنا اليومية، حيث يستخدم ملايين البشر حول العالم "خرائط جوجل" ونظام تحديد المواقع العالمي "GPS"، وأصبحت مواقع التواصل الاجتماعي تستخدم هذه التقنيات لمراقبة نشاط المستخدمين للتأكد من الالتزام بالشروط والأحكام، لكن موجة الغضب العالمية الأخيرة بخصوص برامج الدردشة هي التي جعلت تقنيات الذكاء الاصطناعي في مرمى النيران.

ويعدد خبراء المزايا الفريدة للذكاء الاصطناعي، والتي تتمثل في الحد من الأخطاء البشرية، حيث يتم تحديد القرارات في كل خطوة من خلال المعلومات التي تم جمعها مسبقًا ومجموعة معينة من الخوارزميات، عند برمجتها بشكل صحيح، يمكن تقليل هذه الأخطاء لتصل إلى صفر، فضلاً عن مساعدة البشر في القيام بمهام تحتاج إلى دقة متناهية (إجراء عمليات جراحية مثلاً)، أو السفر إلى الفضاء أو أعماق المحيطات، أو المهام التقليدية المتكرّرة كالرد على أسئلة العملاء من خلال غرف الدردشة الإلكترونية وتقديم يد العون والمساعدة لهم، ناهيك عن قيام تقنيات الذكاء الاصطناعي بالعمل طوال الوقت وبدون راحة.

كما ساهم الذكاء الاصطناعي في مساعدة الأطباء على اكتشاف الأمراض في مرحلة مبكرة (منها سرطان الثدي لدى النساء)، ويمكن للأدوات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي أن تساعد الأطباء والباحثين في تحليل بيانات المرضى، وتحديد المخاطر الصحية المحتملة، ووضع خطط علاجية مُخصصة، كما ساعدت السيارات ذاتية القيادة التي تعتمد على أجهزة الاستشعار والخوارزميات في تقليل الحوادث والازدحام المروري، إذ تشير دراسات عدة إلى أن الأخطاء البشرية مسؤولة عن 90% من حوادث الطرق، فضلاً عن مساعدتها للأشخاص ذوي الاعاقة للتنقل بحرية وسهولة.

ويمكن القول بأن هذه التقنيات شقّت طريقها بالفعل إلى عالمنا المعاصر الذي يعتمد على التكنولوجيا بشكلٍ متزايد، وأن العالم لا يستطيع حاليًا الاستغناء عنها، كما أن الشركات العاملة في هذا المجال، لن تتوقف عن نشاطها، بل سيزداد هذا النشاط قوةً عامًا بعد آخر، حيث تتوقع دراسات غربية أن يُحقق السوق العالمي للذكاء الاصطناعي معدل نمو يصل إلى 54% سنويًا.

وفي ذات السياق، يقول العضو المنتدب في شركة الخدمات المالية "ويدبوش" للأوراق المالية/ دانيال آيفز إن تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي من المتوقع أن يستحوذ على نسبة تتراوح بين 8 ـ 10% من ميزانيات الشركات والمؤسسات العاملة في مجال التكنولوجيا العام المقبل، مقارنةً مع نسبة تقترب من 1% في 2023م متوقعًا بأن يصل إجمالي الاستثمارات في مشروعات الذكاء الاصطناعي إلى 800 مليار دولار خلال العقد المقبل.

ويمكن التأكيد على عدم إمكانية الاستغناء عن تقنيات الذكاء الاصطناعي التي قدّمت خدمات جليلة للبشرية، لكن في الوقت نفسه لا يمكن مجاراة هذا التقدم السريع والمذهل وما يفرزه من ممارسات وانتهاكات مُرعبة، سواء للخصوصية وسرية البيانات أو الاحتيال الالكتروني، لذا فإن العالم بحاجة ماسة إلى التوصل إلى اتفاق بشأن الضوابط والمعايير والإجراءات الرادعة التي تمكننا من مواصلة الابتكار وتعظيم الاستفادة من التقنيات التكنولوجية الحديثة، وفي ذات الوقت التصدي لأية ممارسات من شأنها الإضرار بالمستخدمين سواء ماديًا أو معنويًا. ■

صباح التركي
twitter: @sabah_alturki

من ساحات الملاعب إلى صالات التداول!

استكمالاً لمستهدفات رؤية المملكة 2030م وخططها الرامية إلى إشراك كافة القطاعات لتكون رافدًا حيويًا في عملية التنمية تم الإعلان مؤخرًا عن مشروع الاستثمار والتخصيص للأندية الرياضية الذي أطلقه سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان وكشف وقتها عن تحويل ثمانية أندية رياضية إلى شركات ونقل ملكيتها إلى جهات تطويرية واستثمارية كبرى (صندوق الاستثمارات العامة، شركة أرامكو السعودية، هيئة تطوير بوابة الدرعية، الهيئة الملكية لمحافظة العلا، شركة نيوم)، كما سيعمل على تخصيص عدد من الأندية الرياضية من مختلف الدرجات وطرحها على القطاع الخاص في الربع الأخير من عام 2023م.

وحسب مصادر صحيفة فايننشال تايمز البريطانية (5 يوليو 2023م) فإن المملكة وعبر ذراعها المالي "صندوق الاستثمارات العامة " تخطط لإطلاق شركة استثمار رياضي للتوسع في هذا القطاع.

ماذا يعني تخصيص القطاع الرياضي، وما أهدافه، وما الخطوات المتوقعة بعد بدايات التخصيص؟

يمكن إيجاز الإجابة بالتالي:

- تنظيم وتطوير القطاع وهيكلته وحوكمته بالطريقة التي تضمن تحوّله إلى قطاع فاعل في عملية التنمية البشرية والاقتصادية وكقوة ناعمة مؤثرة إقليميًا وعالميًا.
- إشراك القطاع الخاص واعتباره ركنا أساسيا في عملية التنمية (مسؤولية مشتركة).
- تطوير القطاع من الناحية المالية وتنويع مصادر التمويل والدخل (بعيدًا عن العشوائية) لتحقيق الاستقرار المطلوب لاستدامة وتطور فعاليات القطاع.
- تغيير منهجية الإدارة في القطاع اعتمادًا على العقول والكفاءات البشرية التي تحقق معادلة النجاح للوصول إلى الربحية المالية.
- إمكانية الاستفادة من عملية الخصخصة بعد تحقيق النجاح المطلوب وذلك بالاتجاه نحو الطرح العام للشركات الرياضية، وبالتالي دخولها إلى بورصة التداول كقيمة مضافة في الاقتصاد واستفادتها من مميزات الشركات المساهمة في السوق (غالبًا ما تكون هذه الخطوة مستهدفًا رئيسيًا لاحقًا).

الجهود التي قامت بها وزارة الرياضة والمركز الوطني للتخصيص فيما يتعلق بتخصيص القطاع الرياضي تعتبر خطوة رائدة في المنطقة وطالما كافة مؤسسات الدولة (عامة وخاصة) لديها ذات الرؤية في إنجاح هذه المبادرة فكثير من التحديات يمكن تجاوزها بكل يسر.

وقفة:

القطاع الرياضي في العالم يعتبر "صناعة" بالغة الأهمية على كافة الأصعدة ومردوده الإيجابي يعتمد على الكفاءة في فهم دهاليزه (أثبت الواقع نجاحه في إثراء قطاع السياحة).

فنادق بلا طواقم بشرية!

الاقتصاد - هيئة التحرير

حين تدخل إلى بهو الفندق والمكتب الأمامي، لا تستغرب حين ترى "ديناصورًا" أو أي كائن آخر، يقوم بإنهاء إجراءات حجزك وتسكينك في الغرفة المناسبة، حتى حمل حقائبك إلى الغرفة يقوم "روبوت" ما بهذه المهمة، وحين تريد خدمة مثل طلب الطعام لن تجد عنصرا بشريا يساعدك في ذلك، حيث يقوم بكل هذه المهام "روبوتات" مخصصة لذلك، إذ أصبح وجود بشر عاديين مثلنا في بعض الفنادق حول العالم جزءًا من الماضي.

ويمكن القول بأن الفنادق الروبوتية هي أحدث صيحة في سلسلة التقدم المذهل الذي يشهده عالم الضيافة، وسط تسابق أصحاب الأعمال في هذا المجال، على استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة والذكاء الاصطناعي لتقديم تجربة مميزة وغريبة من نوعها للعملاء، لاسيما ما كنا نعتقده ضربًا من الخيال في الماضي أصبح حقيقة وأمرًا واقعًا.

"هين نا" يدخل موسوعة غينيس كأول فندق في العالم تديره الروبوتات بشكل كامل في اليابان

3 مليارات دولار حجم السوق المتوقع لروبوتات الفنادق بحلول 2030م

الروبوتات تغزو الفنادق

تنامى في الآونة الأخيرة الاعتماد على الروبوت في مختلف القطاعات؛ خاصة في الأعمال الروتينية التي تحتاج إلى دقة وجودة متناهية، لا يقتصر على عالم الضيافة، بل أصبحنا نشاهد الروبوتات في المطارات ومراكز المؤتمرات ومحطات القطارات حتى في إجراء العمليات الجراحية.

وقد كان التطور الملفت في الاستعانة بالروبوتات في الفنادق عام 2015م حيث أعلن فندق "هين نا" أو "الغرباء" في العاصمة اليابانية (طوكيو) عن تشغيله بالكامل بطاقم من الروبوتات والآلات الذكية، وحصل حينها على شهادة من موسوعة غينيس العالمية للأرقام القياسية، باعتباره أول فندق في العالم يدار عن طريق الروبوتات، ورغم أن التجربة لم تؤتِ ثمارها بالكامل خاصةً وأن الروبوتات حينها لم تكن قادرة على الإجابة عن كل أسئلة واستفسارات النزلاء ولا حمل الأمتعة الخاصة بهم وهو ما دفع الفندق إلى اتخاذ قرار بتسريح نصف الروبوتات والاستعانة بالبشر مجددًا، إلا أن التجربة أخذت في التنامي لاسيما بعد جائحة كورونا، والتطورات المذهلة التي طرأت على الروبوتات بتلاشي الكثير من عيوبها وإضافة ميزات جديدة لها.

وتتميز هذه الروبوتات بالقدرة على التفاعل مع نزلاء الفندق بحركات جسدية، بالإضافة إلى قدرتها على التحدث بعدة لغات، ويستطيع النزلاء طلب أي شيء من جهاز حاسوب لوحي موجود في كل الغرف التي لا تعتمد على الوسائل التقليدية للتحكم في الضوء، حيث تقوم الروبوتات بهذه المهمة، كما أنها تقوم بوظيفة تنظيف الغرف وجمع القمامة، بحسب مدير فندق الغرباء/ يوكيو ناغيد.

ونجحت الروبوتات في غزو عالم الفنادق والضيافة ووجدت موطئ قدم لها بشكل ملحوظ؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، يعد "يوتيل نيويورك"، من أشهر الفنادق في استخدام التقنيات الحديثة وأجهزة الاستشعار الذكية، حيث يقوم بوظيفة استلام الحقائب وتوصيلها إلى الغرف، وفي فندق "Aloft " في ولاية كاليفورنيا، يقوم الروبوت بتقديم خدمات الغرف وتوصيل الطعام.

وفي الصين، يستطيع نزلاء فندق "فلايزوو هوتيل" بمدينة هانغزو، طلب أي شيء من الروبوتات وتوصيلها إلى الغرف مباشرة، ليس هذا فحسب، بل يعتمد الفندق الصيني على التكنولوجيا بشكلٍ كلي، وفي سنغافورة إذا كنت بحاجة إلى المناشف وزجاجات المياه في غرف فندق "ام سوشيال"، أو حتى طهي أنواع معينة من الطعام في مطعم الفندق، تقوم الروبوتات بهذه المهمة.

ويستهدف فندق "Dorsett Melbourne" في استراليا، خفض تكلفة التشغيل بنسبة 30% بعد استخدامه للروبوتات في القيام بوظائف عدة لخدمة نزلاء 316 غرفة، خاصة مع ارتفاع تكلفة العمالة، وفي القارة السمراء، أعلن فندق "سكاي" في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، عن الاستعانة بالروبوت لخدمة نزلائه، حيث يعد أول فندق في أفريقيا في هذا المجال.

ولعل تراجع أسعار الروبوتات في السنوات الأخيرة، قد ساهم في تشجيع الفنادق على الاستعانة بها في تقديم خدمات الضيافة، حيث ذكرت مجموعة "Huazhu Hotels Group" في شنغهاي: "لدينا روبوتان في الفندق المكوّن من 200 غرفة، يقومان بنحو 70 مهمة يوميًا تعادل 10 ساعات عمل، حيث قاما خلال شهر واحد بإنجاز 4400 مهمة"، مشيرةً إلى انخفاض متوسط أسعار الروبوت الواحد (يقوم بعمل موظفين اثنين)، إلى 3 آلاف دولار مقارنة بحوالي 15 ألف دولار قبل عدة سنوات.

النزلاء يفضلون الروبوتات

وتشير تقارير إلى أن الروبوتات قللت من الوقت الذي تستغرقه خدمة الغرف من 30 دقيقة إلى 5 دقائق، وأن قطاعا عريضا من النزلاء يفضلون قيام الروبوتات بتوصيل الأشياء لهم دون الحاجة إلى الاتصال بخدمة الغرف، كما أن الروبوتات متاحة طوال الوقت، ولا تحتاج إلى إجازات مثل البشر.

وكانت دراسة أجراها باحثون في جامعة ولاية واشنطن الأمريكية وشملت 170 شخصًا ونشرها موقع "تيك إكسبلور" المتخصص في التكنولوجيا، أن نزلاء الفنادق يشعرون بارتياح أكبر عند التعامل مع الروبوتات في الأعمال التي تتعلق بالضيافة وخدمات الفنادق، خاصة إن كان لديها سمات بشرية، لافتةً إلى أن أكثر من 50% من الوظائف الحالية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والدول الأوروبية، ستقوم بها هذه الآلات الذكية خلال العقدين المقبلين.

وتلجأ الفنادق إلى الاستعانة بالروبوتات في ضوء خططها لخفض التكلفة التشغيلية وتعزيز تجربة مثيرة ومميزة للنزلاء، منذ لحظة الدخول إلى الفندق وحتى المغادرة، حيث أصبحت تلعب دورًا متزايدًا في عالم الضيافة، علاوة على أن وجهات نظر النزلاء الإيجابية، شجعت الفنادق التي تعتمد بشكل كامل على العنصر البشري إلى الدخول إلى هذا السوق، والاستفادة مما توفره التكنولوجيا الذكية من حلول تساعدها على تلافي العناصر البشرية وتقليل وقت انتظار النزلاء لتحسين رضاهم عن الخدمات، ومع ذلك فإن وجود هذه الآلات الذكية لا يعني الاستغناء على الطاقم البشري.

سوق الروبوتات

ويبدو أن سوق الروبوتات في الفنادق مبشّر للغاية، لاسيما مع التوقعات بأن يصل حجم السوق إلى 338 مليون دولار بحلول 2025م مقارنة بـ 79 مليون دولار عام 2020م، وأن يصل إلى 3 مليارات دولار بحلول 2030م، وذلك رغم التحديات التي قد تواجه الصناعة، وأبرزها ارتفاع تكلفة وصيانة الروبوتات وعدم وجود معايير محددة لدى المصنّعين بشأن ما تحتاجه صناعة الضيافة، والقلق المتزايد المتعلق بفقدان الوظائف.

وتشير تقديرات عدة إلى أن سوق الروبوتات الخدمية من المتوقع أن يحقق معدل نمو مركب بنحو 21.5% ليصل إلى 216 مليار دولار في 2030م، وأن تنمو صناعة الروبوتات بشكل عام من 70 مليار دولار في 2022م إلى 568 مليار دولار بحلول 2030م مدفوعة بالاستثمارات الضخمة في هذا القطاع، وارتفاع الطلب عليها في قطاعي السفر والضيافة.

ويؤكد الأستاذ بكلية كولينز لإدارة الضيافة بولاية كاليفورنيا، لينشي كووك، أن قطاع الضيافة يشهد طلبًا أكبر على الروبوتات، لمعالجة مشكلة نقص العمالة المناسبة، وتقديم خدماتها بشكل أسرع، ومع التقدم الهائل، قد تصبح بعض الوظائف غير ضرورية أو عفا عليها الزمن، لكن وجود الروبوتات في الفنادق، قد يخلق وظائف جديدة، وقد يساهم في توجيه العنصر البشري إلى وظائف أكثر إبداعًا، بدلاً من المهام التقليدية.

ومع تزايد الشكوك حول مصير بعض الوظائف التي قد تهددها الروبوتات، يقول الأمين العام السابق لمنظمة السياحة العالمية/ طالب الرفاعي، إن استخدام التقنيات الحديثة في الفنادق والقطاع السياحي أصبحت ضرورة لتطوير هذا القطاع واستدراك ما فاته.

وحول مستقبل قطاع السياحة والفنادق مع الانتشار المتوقع للروبوتات، فإن ثمة توقعات بأن يكون لها دور أكبر في القطاع من دور البشر، وأن هذه التقنيات الذكية ستقلب طبيعة الوظائف الموجودة حاليًا رأسًا على عقب، وستعزز من نمو القطاع لتقديمها خدمات متطوّرة وفريدة من نوعها، لذا يجب على العاملين في هذا القطاع تطوير مهاراتهم بشكل يضمن لهم الاحتفاظ بوظائفهم في المستقبل.

ويمكن القول بأنه إذا كانت كلمة "روبوت" ظهرت لأول مرة عام 1920م في مسرحية للكاتب التشيكي "كارل تشابيك"، وتشير إلى العمل الشاق، فإن صناعة "الروبوتكس" تشهد تطورًا مذهلاً في السنوات الأخيرة، وفرضت نفسها في الكثير من المجالات ومنها قطاع الضيافة، بشكل أصبح يثير قلق الكثيرين خاصة مع تهديدها لمئات (بل آلاف) الوظائف في المستقبل القريب، في عالم يعاني حاليًا من أزمة اقتصادية يصاحبها ارتفاعًا في معدلات البطالة في معظم دول العالم. ■

ملابس أيكولوجية!

الاقتصاد - هيئة التحرير

صناعة مُعقدة مليئة بالعوامل ذات الأثر البالغ على البيئة، إذ يُنظر إليها باعتبارها من الصناعات الأكثر استهلاكًا للمواد الكيميائية، باستخدامها الآلاف منها في تحويل المواد الخام إلى منسوجات، إنها صناعة الملابس، التي تُصنّف بأحد المصادر الرئيسية لانبعاثات الكربون والنفايات والتلوث البيئي، فضلاً عن أنها من الصناعات الأكثر كثافةً في استخدام الموارد في العالم، وهو ما يترتب عليه تكلفة كُبرى تدفعها - بلا شك - البيئة.

تُسهم صناعة الأزياء مجتمعة وفقًا لتقرير "حالة الموضة لعام 2020م" بما نسبته 6% من إجمالي ناتج انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عالميًا، وثمة توقعات بأن تصل مخلّفات الأزياء حول العالم إلى نحو 150 مليون طن عام 2030م، كما أن صناعة الملابس بما تشمله من غسيل واستخدام الأصباغ مسؤولة عن خُمس تلوث المياه في العالم، فضلاً عن استهلاكها نحو 215 تريليون لتر من المياه سنويًا، وقدّر كذلك تقرير بعنوان "قياس عالم الأزياء"، بأن قطاعات الملابس والأحذية العالمية مجتمعة مسؤولة عن 8% من انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم.

القطن المستدام

وفي دراسة أجرتها خدمة الأبحاث في البرلمان الأوروبي حول التأثير البيئي لصناعة الملابس، تبين أنها وحدها مسؤولة عن 2% إلى 10% من التأثير البيئي الناجم عن استهلاك الاتحاد الأوروبي، وأن 1% فقط من الملابس يتم إعادة تدويرها إلى ألياف جديدة لأن التقنيات التي تفعل ذلك لا زالت غير منتشرة بالقدر الكافي، وفي تقرير مشترك صدر عام 2020م بين شركة ماكنزي وموقع أعمال الموضة، كشف عن أن قطاع الملابس مسؤول عن توليد ما بين 20% إلى 35% من تدفقات الجسيمات البلاستيكية في المحيطات.

وأمام التغييرات المناخية الوجودية التي يشهدها العالم، وارتفاع الأصوات الحكومية في مختلف البلدان بتوجيه الدعم لكل ما شأنه الحد من التغيرات المناخية وحماية البيئة وزيادة الوعي العالمي لأهمية حمايتها، وكذلك أمام الممارسات غير المستدامة في صناعة الأزياء التي تبلغ قيمتها العالمية 2.4 تريليون دولار وتوظف ما يقرب من 300 مليون شخص حول العالم، ظهر ما يُعرف

> **الملابس والأحذية العالمية مسؤولة عن 8% من انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم**

> **1% فقط من الملابس يعاد تحويلها إلى ألياف جديدة لعدم انتشار تقنيات التدوير**

بالأزياء المستدامة أو الأيكولوجية أو الصديقة للبيئة، وهي تلك الأزياء التي يتم تصنيعها بأسلوب صديق للبيئة يراعي المعايير البيئية ويُحقق الاستدامة في كل خطوات التصنيع، بدايةً من الغزل وبناء النسيج والصباغة وحتى خروج المنتج بشكله النهائي، وبالتالي إنتاج ملابس تتوافق مع مبادئ الاستدامة البيئية، التي تدعم تخفيض نسبة التلوث والنفايات، وذلك من خلال استبدال الألياف الصناعية بالطبيعية، كالمواد الخام القابلة للتحلّل الحيوي التي لا تتطلب أي مواد ضارة سواء عند استخراجها أو معالجتها، مثل القطن العضوي الذي يتم مزجه بألياف نباتية أُخرى كالكتان، والصويا والقنّب والحرير والصوف والخيزران وغيرهم، ويعد هذا المزيج أحد أكثر الموارد المستدامةً عالميًا، وذلك بفضل سرعة نمو مكوناته وعدم حاجته للمبيدات، فضلاً عن الاستبدال بألياف البروتين أو الألياف الحيوانية؛ وكذلك استخدام الألياف المعاد تدويرها كبقايا الأقمشة المجمعة من المصانع والثياب المستعملة والملابس الجديدة التي لم يتم بيعها، ومنها تتم صناعة القطن المستدام بيئيًا.

اتجاه عالمي

وقد أخذت صناعة الملابس المستدامة؛ دعمًا عالميًا قويًا، وذلك أعقاب اعتماد الأمم المتحدة عام 2015م لأهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس لمكافحة تغير المناخ وتكثيف العمل نحو عالم منخفض الكربون عام 2016م، وأصبحت الاستدامة على برنامج أعمال رواد الصناعة ومروجوها، فانطلقت في ديسمبر 2018م خلال مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، مبادرة ميثاق صناعة الأزياء لأغراض العمل المناخي من قِبل 43 علامة تجارية رائدة وتجار تجزئة ومجموعة كبيرة من الموردين، وتضمن الميثاق تأكيدًا على ضرورة تقديم حلولاً لصناعة ملابس منخفضة الكربون.

هذا وقدَّم نحو 86 شركة أزياء عالمية عام 2019م بيانًا مشتركًا يحث حكومات البلدان على سن القوانين واللوائح المناسبة والعمل على تنفيذها وصولاً إلى صناعة ملابس خالية من الكربون، ناهيك عن التحالفات الأُخرى من قبل المئات من العلامات التجارية في قطاع الأزياء والمنسوجات تعلن التزامها بتحقيق الأهداف البيئية الرئيسية.

ويقول الأمين المشارك لتحالف الأزياء التابع للأمم المتحدة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مايكل ستانلي جونز، بحسب تقرير لموقع (WIPO)، أن ثمة تقدما في قطاع الأزياء سواء من حيث التتبع والمساءلة بدعم تطبيقات التكنولوجيا الجديدة، مثل سلاسل الكتل وجواز سفر المنتج، أو من حيث قياس انبعاثات الكربون المتولدة عبر سلاسل القيمة

مايكل ستانلي جونز

التجارية، على سبيل المثال، من خلال مبادرة الأهداف القائمة على العلوم، والتي تساند اعتماد الأهداف القائمة على العلوم كوسيلة قوية لتعزيز الميزة التنافسية للشركات في انتقالها إلى اقتصاد منخفض الكربون، ولفت إلى أن المبادرة تتيح للشركات مسارًا واضحًا للنمو المستقبلي من خلال تحديد المقدار والسرعة اللازمين للحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

مستقبل كبير

وما من شك أن صناعة الملابس المستدامة تُعزز النمو الاقتصادي للبلدان وتدعم تنوعه بتوفيرها لفرص العمل وزيادة الصادرات وتوليد مصادر جديدة للإيرادات وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنها تفتح أسواقًا جديدة في مجال النسيج ومسارًا جديدًا للاستثمار ما يتيح فرص عمل جديدة ويدعم الشركات الناشئة، وهو ما يتطلب من الصناعيين للملابس الانتباه لمسار الأزياء الأيكولوجية المتصاعد، الذي لا يبدو أنّه اتجاه يقتصر على المدى القريب، وإنما قد يستمر في المستقبل مع استمرار زيادة الوعي العالمي بأهمية حماية البيئة، فبينما كان قديمًا حماية البيئة في صناعة المبلاس لا تتعدى التبرعات الخيرية، يتم الآن ابتكار اساليب جديدة تدعم البيئة في عملية التصنيع من خلال استخدام أقمشة صديقة للبيئة ووسائل تضمن عدم الإخلال بالمسؤولية الاجتماعية.

وقد أخذ الحراك نحو الملابس المستدامة يؤتي بعضًا من ثماره فمن ناحية ظهرت ابتكارات جديدة تدفع المنتجين نحو التوسع في تقديم ملابس مستدامة، منها على سبيل المثال تكنولوجيا النسيج ثلاثي الأبعاد، وتقنية مسح الجسم بملايين نقط البيانات التي تضمن أحجامًا مثالية للملابس تتوافق تمامًا مع جسد مرتديها، إضافة إلى صناعة أزياء معينة ومُخصصة حسب الطلب، وكل هذا انعكس على حماية البيئة من خلال تقليل كمية النفايات الناتجة عن هذه الصناعة، فضلاً عن أن تصميم العديد من المنتجات يتم الآن بعناية، باستخدام مواد مثل البوليستر المُجدد، والقطن العضوي المعاد تدويره والأقمشة المستدامة الملونة بأصباغ صديقة للبيئة، ومن ناحية أُخرى قامت علامات تجارية كُبرى مثل: أديداس

باستخدام مواد قابلة للتدوير كاستخدام عبوات بلاستيك تمّ جمعها من نفايات المحيطات والبحار، واستخدامها في صناعة الملابس، وثمة علامات تجارية أخرى بدأت في الترويج والاهتمام بالملابس الأيكولوجية كشركة (A&C) أكبر مشتر في العالم للقطن العضوي، الذي تقل بصمته البيئية من القطن المزروع وفقًا لطرق تقليدية، التي حددت لنفسها هدفًا منذ عام 2020م وهو تحقيق نسبة 100% من حيث استخدام القطن المنتج بطرق مستدامة فقط.

وشركة (Nike)، التي تعمل الآن على تنفيذ مجموعة من المبادرات، كمبادرة (Move to Zero)، والتي تُشير إلى برنامج الشركة نحو تحقيق مستوى صفري من انبعاثات الكربون والنفايات، وهدفها هو تحقيق عمليات خالية من انبعاثات الكربون بحلول عام 2025م والقضاء على النفايات من سلسلة التوريد الخاصة بها من خلال استبعادها للمنتجات الضارة وتحسين عمليات التصنيع الخاصة بها، فضلاً عن ظهور عدد من العلامات التجارية الأُخرى التي تنطلق وفقًا للنهج المستدام مثل علامة أف فايف العصرية التي ابتكرتها فتاه في سن الـ 15 عامًا، وعلامة هاش بابيز للأحذية وغيرهم الكثير من متاجر التجزئة التي بدأت في زيادة حصتها من الملابس المستدامة مثل زارا واتش اند أم.

وعلى الرغم من هذا الحراك نحو تدشين صناعة الملابس المستدامة، والمبادرات الحكومية وغيرها، فإن أداء قطاع صناعة الملابس لا يزال بشكل عام ضعيفًا من حيث البصمة الكربونية ولا يتخذ غالبيته تدابير ملموسة لتحسين أدائه البيئي، ولا يزال المستهلكون لا يتبنون المنتجات والمبادرات المستدامة بشكل كامل، نظرًا لقلة عدد المصممين المؤمنين بنهج الأزياء المستدامة، وبالتالي لا يزال إقبال المستهلكين على الأزياء المستدامة ضعيفًا، ومع ذلك تبقى صناعة الأزياء الصديقة للبيئة تؤشر بمستقبل كبير السنوات القادمة أمام الاهتمام العالمي بالحد من التغيرات المناخية. ■

مقرّات عمل جديدة!

الاقتصاد - هيئة التحرير

أعاد ستيفن ماركو ترتيب غرف منزله بتخصيص إحداها مكتبًا استعدادًا لإنجاز مهام وظيفته الجديدة في إحدى الشركات الأمريكية؛ التي لم تشترط عليه الحضور إلى مقر العمل، وإنما إنجاز مهامه من منزله أو أي مكان آخر متواجد فيه، فأصبح كل ما عليه هو ارتداء نظاراته التي منحتها له الشركة الجديدة، وفتح حاسوبه ليبدأ دوامه في العمل، ولكنّها ليست كأي نظارة إنها النظارة الافتراضية التي تتيح للفرد رؤية الأشياء والأماكن بصورة ثلاثية الأبعاد والتنقل بينها في هيئة شخصية رقمية "أفاتار"، فهي تعمل عن طريق وجود شاشة أمام العين تنقلك إلى عالم افتراضي آخر، يمكنك فيه استخدام حواسك البصرية والسمعية والحركية في بيئة عمل افتراضية.

شركات عدة ستعمل قريبًا على إيجاد طرق للتفاعل مع عملائها في عالم ثلاثي الأبعاد يدعم ترشيد الحياة المكتبية

من المقدر زيادة وحدات الـ VR من 39 مليون وحدة في عام 2022م إلى 78 مليون وحدة بحلول عام 2025م

دولة باربادوس الكاريبية تعلن اعتزامها إنشاء سفارة لها في العالم الافتراضي

إنها العوالم الافتراضية أو الواقع الافتراضي أو ما يُطلق عليه أيضًا الواقع المُتخيل، وبشكل عام الواقع الافتراضي موجود بالفعل منذ سنوات ويستخدم بالأساس في ألعاب الفيديو، لكنه يظهر الآن بنسخة منقحة عبارة تكنولوجيا حديثة تتيح محاكاة الواقع بانغماس المستخدم داخل التجربة، فهي تتيح تفاعل المستخدم مع الآلة في عالم ثلاثي الأبعاد، يمتزج فيه ما هو حقيقي بما هو رقمي بطرق لا نستطيع تخيلها، وتختفي على أثرها مقرات العمل التقليدية في عالم الأعمال المستقبلي، وبالتالي لن يستغرق الموظفون قضاء ساعات في الطرقات للوصول إلى مكاتبهم، إذ كلّ ما عليهم فعله هو ارتداء نظاراتهم وفتح أجهزتهم المحمولة ليجدوا أنفسهم داخل مكاتبهم الافتراضية معزولين عن عالمهم المادي من حولهم إلى عالم جديد يحاكي الواقع، وبالتالي سيصبح العمل أكثر مرونة ويمكن أداء وظائفهم من أي مكان وفي أي وقت.

الموجة الرقمية القادمة

وحسب دراسات مستقلة أجرتها مجموعة سي بي آر إي (CBRE) التي تعدّ من أكبر شركات العقارات التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية، واستنادًا لتقرير نُشر في مجلّة وول ستريت جورنال، فإن بيئة العمل عام 2030م ستكون مختلفة كل الاختلاف عن بيئة العمل الحالية، فإن الموجة الرقمية القادمة هي تمامًا أشبه بما حدث قبل عقدين وأكثر من الزمن، عندما تساءلت المؤسسات والشركات، هل هي في حاجة إلى تدشين موقع إلكتروني أم لا؟، ففي المستقبل القريب ستعمل الشركات على إيجاد طرق للتفاعل مع عملائها في عالم ثلاثي الأبعاد يدعم ترشيد الحياة المكتبية، وتتوقع شركة بي دبليو سي (PWC) في تقرير لها أنه سيكون هناك ما يقارب من 23 مليون وظيفة حول العالم تستخدم الواقع الافتراضي والواقع المعزّز بحلول عام 2030م.

وتعد مقرّات العمل الافتراضية إحدى تطبيقات الواقع المختلط التي تتيح إنشاء مقرّات عمل افتراضية تساعد الشركات في خفض التكاليف وزيادة الإيرادات، وتُحسِّن الاتصال والتعاون بين الموظفين، بل وتتيح لهم الالتقاء والعمل معًا في مساحة افتراضية مشتركة، بغض النظر عن مكان تواجدهم الفعلي، ما يُسهل التواصل والاتصال مع العملاء، فضلاً عن أنه من خلال المكتب الافتراضي، يمكن للموظفين الوصول المباشر إلى زملائهم ومديريهم، وبالتالي تسهيل حل المشكلات، وتجنب الصراع الذي ينتج بسبب التقارب في العمل وجهًا لوجه.

ففي مكتب الواقع الافتراضي، لا توجد أي أهمية تقريبًا للموقع الفعلي للموظفين، إذ إنه يقدم فرص عمل للأشخاص البعيدين أو الذين يمنعهم عارض صحي من الانضمام إلى مسارات العمل، ويدعم قيم التعاطف والمساعدة والتعليم وتقليل سوء الفهم والنزاعات، إنه تطور جيّد يخفّف من قيود العالم المادي بإتاحته القيامَ بأشياء غير ممكنةٍ في الواقع المعاش.

سوق الواقع الافتراضي

وثمة اليوم العشرات من الشركات التي تستخدم بالفعل الواقع الافتراضي على نطاق واسع، فقد اعتمدت علامات سيارات تجارية على الواقع الافتراضي من أجل تصميم نماذج أولية للسيارات الجديدة، كما تقوم مواقع البيع بالتجزئة بتجربة استخدام أدوات الواقع الافتراضي (VR) لمساعدة المستخدمين على تجربة ملابس جديدة أو التحقق من منتج ثلاثي الأبعاد دون الحاجة إلى زيارة متجر شخصيًا.

وقد شهد سوق الواقع الافتراضي نموًا بوتيرة مذهلة؛ ففي بداية عام 2020م بلغت

قيمة مساحة تقنية (VR) العالمية حوالي 15.81 مليار دولار، وثمة توقعات بأن يبلغ معدل نموها السنوي المركب حوالي 18%، ما يعنى أن الواقع الافتراضي والواقع المعزّز سيشكل مستقبل العديد من الوظائف، ووفقًا لـ (Statista)، بحلول عام 2030م سيتم تعزيز أكثر من أربعمائة ألف وظيفة من خلال تقنية الواقع الافتراضي (VR)، وتقنية الواقع المعزّز(AR) في أمريكا وحدها، مما سيؤدي – بلا شك - إلى زيادة الطلب على متخصصي هاتين التقنيتين .

وقد شهدت الآونة الأخيرة بالفعل إقبالاً على استخدام أدوات الواقع الافتراضي (VR) والواقع المعزّز (AR) والواقع المختلط (MR)؛ إذ شهدت زيادات سريعة في مبيعات نظارات الواقع الافتراضي، فنظارات (Oculus Quest 2، وPICO VR) تهيمن على السوق حاليًا، ومع دخول (Apple) في هذا المجال من المقدر زيادة وحدات الـ (VR) من 39 مليون وحدة في عام 2022م إلى 78 مليون بحلول عام 2025م.

وكانت قناة "سي إن بي سي" الأمريكية، قد أجرت استبيانًا لتقصي رأي عدد من كبار مديري الشركات، والبنوك حول العالم عن طرق العمل المستقبلي، وخرجت النتائج جميعها لتؤكد على أن "العمل عن بُعد" قد يكون هو الوضع الطبيعي الجديد لكثير من الموظفين والمديرين، وكذلك المراجعين، وأنه قريبًا سوف يعيش العالم تجربة جديدة في العمل عن بعد أكثر تطورًا اعتمادًا على مستجدات الواقع الافتراضي.

كما أن شركات كبرى، مثل: موندليز وشركة نيشن - وايد الأمريكية للتأمين، التي كانت قد أعلنت نموذج عمل جديد، تباشر من خلاله الشركة عملها في أربعة مكاتب رئيسية فقط، بينما سيتابع الموظفون الباقون عملهم من بيوتهم، وسوف تقلص الشركة بهذا النموذج التكاليف المالية بما يضمن لها المزيد من الأرباح، وسيساعد على تقليص نفقات استهلاك الكهرباء، والطاقة، والإيجارات، وغيرها، فضلاً عن أن بنوكًا عالمية، مثل: مورغان ستانلي، وباركليز بنك، تفكر جديًّا في انتقال دائم للعمل عن بعد؛ لما لذلك من إيجابيات، كتقليص مساحات المكاتب، وتقليل الكثير من المصروفات المالية.

الأراضي الافتراضية

ولم يقتصر الأمر على انعكاسات الواقع الافتراضي المكتبية أو مقرّات العمل فحسب، وإنما اتسعت استخداماته لتصل إلى شراء الأراضي الافتراضية، وثمة العديد من المستثمرين أنفقوا ملايين الدولارات لشراء أراض وعقارات افتراضية، ومنها شركة ريبابليك ريلم الأمريكية حيث أنفقت نحو 4 ملايين دولار لشراء أرض افتراضية عبر منصة تتيح دخول المشاركين فيها إلى عالم افتراضي للحوارات واللعب.

ومن جهة أخرى، حصلت شركة توكنز كوم الكندية على قطعة أرض تعتزم تحويلها إلى وجهة للمتاجر الافتراضية للمجموعات الفاخرة، كما أعلنت دولة بارباروس الكاريبية أنها تعتزم إنشاء سفارة لها في عالم "ميتافيرس" الافتراضي، وتلك الأراضي والعقارات يُمكن البناء عليها أو تأجيرها أو بيعها .

لا يزال الواقع الافتراضي تقنية جديدة ومتطورة، وليست جميع الشركات مستعدة للتغيير والانتقال إلى المكاتب الافتراضية، لأن التقنية نفسها لمّا تصل إلى أن تعزّز البيئة المطلوبة لكل عمل، ولكن ينبغي عدم إغفال مسألة مواكبة جميع أشكال التكنولوجيا التي يمكن أن تمنح الشركات ميزة تنافسية، والتغيّرات في مكان العمل قادمة لا محالة، وسيكون من الخطأ تجاهلها، حتى لو بدت هذه التغيرات بعيدة على المدى القصير، فبيئة العمل في السنوات القادمة ستكون مختلفة كل الاختلاف عن بيئة العمل الحالية. ■

تقرير
أعمال

1.3 مليون سجل تجاري

الاقتصاد - هيئة التحرير

انعكست التطورات التي تشهدها بيئة الأعمال والمنظومة التشريعية والتجارية في المملكة على نمو السجلات التجارية بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة؛ إذ أظهرت أرقام الربع الثاني للعام الجاري عن نمو إصدار السجلات التجارية بنسبة تجاوزت الـ 5% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ليصل إجمالي السجلات التجارية بحسب نشرة وزارة التجارة لقطاع الأعمال لأكثر من 1.3 مليون سجل تجاري، 40% منها للمؤسسات المملوكة للسيّدات، و48% لمؤسسات مملوكة للشباب، وثمة مؤشرات عدة لمزيد من النمو في عدد السجلات التجارية، وذلك أمام الدعم المستمر للقطاع الخاص لتمكينه من أداء دور محوري في التنمية الاقتصادية، والدفع بزيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغت سجلاتها القائمة حتى الربع الثاني من العام الجاري ما نسبته 16%.

وقد تصدرت قطاعات التجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية والأمن السيبراني وتقنيات الروبوت والتجارة الإلكترونية مشهد النمو في عدد السجلات التجارية القائمة بأكثر من الـ 50% بنهاية الربع الثاني للعام الجاري مقارنة بالربع المماثل للعام الماضي، وهو ما يؤشر بالمزيد من الفرص لتنمية الأعمال والتوسع في الشراكات من قبل هذه القطاعات.

فحققت السجلات القائمة للتجارة الإلكترونية معدل نمو بلغ 21% (من 29 ألف سجل تجاري في الربع الثاني من عام 2022م إلى 35.3 ألف سجل تجاري في الربع الثاني من العام الجاري 2023م). كما حققت السجلات القائمة في مجال الأمن السيبراني معدل نمو بلغ 52%، إذ ارتفع عددها من 1462 سجلا في الربع الثاني من العام الماضي 2022م إلى 2229 سجلا في الربع الثاني من العام الحالي 2023م.

وفي مجال تقنيات الروبوتات، نمت السجلات التجارية بنسبة 52% (من 1537 سجلا في الربع الثاني من عام 2022م إلى 2344 سجلا بنهاية الربع الثاني من العام الحالي 2023م). في حين حققت سجلات تقنيات الذكاء الاصطناعي معدل نمو بلغ 49% (من 2823 سجلا في الربع الثاني من عام 2022م، إلى 4229 سجلا في الربع الثاني من العام الجاري 2023م). هذا فضلاً عن نمو سجلات الخدمات اللوجستية بنسبة 83% (من 2337 سجلا في الربع الثاني من عام 2022م، إلى 4288 سجلا في الربع الثاني من العام الحالي 2023م).

كذلك ارتفع عدد السجلات التجارية لقطاع حاضنات ومسرّعات الأعمال التي تستهدف تسهيل ممارسة الأعمال وخفض الأعباء المالية على رواد الأعمال وتوفير بيئة جاذبة ومُحفزة للعمل الريادي، لتصل إلى 1544 سجلا بنهاية الربع الثاني من العام الجاري 2023م.

المستثمرون الخليجيون والأجانب

%16 نمو السجلات القائمة بنهاية الربع الثاني 2023

23,243 سجلات الأجانب

5,094 سجلات الخليجيين

28,319 الربع الثـــاني 2023

24,290 الربع الثـــاني 2022

أعلى 3 أنشطة

الأنشطة الإبداعية والفنون والترفيه

%24 نمو السجلات القائمة بنهاية الربع الثاني 2023

2,202 الربع الثـــاني 2023

1,766 الربع الثـــاني 2022

أعلى 5 مناطق

زيادة ملحوظة في عدد السجلات بنهاية الربع الثاني من العام الحالي ونصيب الشباب 48% والسيدات 40%

49% نسبة نمو سجلات تقنيات الذكاء الاصطناعي و52% في مجال الروبوتات

نشاطات متنامية

كما حققت أنشطة الإبداع والفنون والترفيه نموا بنسبة 24%، إذ ارتفع عدد السجلات فيها من 1766 سجلا في الربع الثاني من عام 2022م إلى 2202 سجلين في الربع الثاني من عامنا الحالي 2023م. كما حقق نشاط وكالات السفر والسياحة نموا نسبته 23% إذ زاد عدد السجلات فيه من 4431 سجلا في الربع الثاني من عام 2022م إلى 5467 سجلا في الربع الثاني من العام الحالي 2023م. كما نما نشاط الإنتاج السينمائي بنسبة 28% فزادت سجلات انتاج الأفلام السينمائية من 1359 سجلا في الربع الثاني من عام 2022م إلى 1749 سجلا في الربع الثاني من العام الحالي 2023م. وأما في مجال تنظيم المؤتمرات والمعارض التجارية فقد حقق نموا بنسبة 26% (من 7345 سجلا في الربع الثاني 2022م إلى 9260 سجلا في الربع الثاني 2023م). وفي قطاع أبحاث السوق واستطلاعات الرأي العام حققت السجلات التجارية معدل نمو 36%، فارتفع عددها من 1914 سجلا في الربع الثاني من عام 2022م إلى 2613 سجلا في الربع الثاني من العام الجاري 2023م.

وكذلك سجلت السجلات التجارية الخليجية والأجنبية نسبة نمو بلغت 16% من 24.3 ألف سجل في الربع الثاني من العام 2022م إلى 28.3 ألف سجل في الربع الثاني من العام الجاري 2023م، وتركزت في أنشطة الإنشاءات العامة للمباني السكنية وغير السكنية.

وجاءت خمس نشاطات كأبرز الأنشطة من حيث النمو في أعداد السجلات المُصدرة؛ إذ حقق نشاط إنشاء الموانئ والمراسي السياحية (المارينا) نسبة نمو بـ 368%، ونشاط تركيب شبكات الطاقة الشمسية وصيانتها وإصلاحها نسبة 249%، ونشاط الإنشاءات العامة الرياضية نسبة 244%، ونمو في نشاط الجامعات الأهلية غير الربحي نسبة 243% في حين نما نشاط الفنادق التراثية بنسبة 211%.

مؤشر التنافسية

ويعكس نمو السجلات التجارية الخطوات والجهود المبذولة لتسهيل ممارسة الأنشطة التجارية في المملكة وتحسين بيئة الأعمال وخلق بيئة عمل تنافسية تُسهم بشكل كبير في تشجيع رواد الأعمال ضمن خطواتها الرائدة لتعزيز مركزها في مؤشر تنافسية الأعمال العالمي وجذب رؤوس الأموال وقد قفزت المملكة 7 مراكز في مؤشر التنافسية العالمي لعام 2023م بحسب التقرير السنوي للتنافسية العالمية، الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بسويسرا، لتصبح المملكة من الدول الـ 20 الأولى على مستوى العالم، وتحتل المرتبة الـ 17 عالميًا من أصل 64 دولة، والمرتبة الثالثة بين دول مجموعة

العشرين لأول مرة، مقارنة بالمرتبة السابعة عام 2022م، بدعم من خطوات تحسين بيئة الأعمال والأداء الاقتصادي والمالي القوي في عام 2022م، متفوقة بذلك على دول ذات اقتصاديات متقدمة، مثل: ألمانيا، فرنسا، اليابان، إيطاليا، كوريا الجنوبية، الهند، المملكة المتحدة، المكسيك، البرازيل، الصين، تركيا وغيرها.

200 مبادرة

وفي السياق ذاته، أعلن المركز السعودي للأعمال الاقتصادية عن تنفيذ أكثر من 200 مبادرة مختلفة لتسهيل بدء مزاولة الأعمال الاقتصادية، واختصار الوقت وخفض التكاليف على المستثمرين ورواد الأعمال، وأشار العديد من المختصين إلى أن النتائج الإيجابية التي تحققها المملكة بشكل متواصل في تقارير التنافسية العالمية وتحسين بيئة الأعمال، هي انعكاس للأداء الاقتصادي الوطني، حيث أسست رؤية المملكة 2030م لتكامل منظومة العمل

الحكومي وتعزيز الكفاءة الحكومية التي أنتجت إصلاحات عززت تنافسية المملكة عالميًا، كما أسهمت في قوة الاقتصاد الوطني ومتانته، لتكون المملكة واحدة من أسرع الدول نموًا في العالم.

وكان صندوق النقد الدولي قد أشاد بالخطوات التي أخذتها المملكة لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص عمل وتعزيز دور القطاع الخاص، وتسهيل ممارسة الأعمال، حيث يمكن تسجيل الأعمال التجارية في 3 دقائق فقط، وزيادة عدد المنشآت الصناعية والتجارية، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، كما رفع الصندوق توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي خلال العام الجاري إلى 3.1%.

المملكة الملهمة

هذا ويثمن خبراء دوليون الفرص الاقتصادية والتجارية السعودية، حيث وصفت رئيسة قسم الشؤون العامة لشركة "سانوفي" في مجلس التعاون الخليجي/ دانا العجلاني، الوتيرة السريعة للتغيير في المملكة بـ "الملهمة"، لافتةً إلى أن هذا التحول الواضح يأتي بدعم قوي من القيادة، وأضافت قائلةً: "أود أن أشجع المديرين التنفيذيين والمستثمرين على زيارة السعودية ليروا بأنفسهم مدى تحول البلاد وعدد لا يحصى من الفرص التجارية الواعدة".

كما ذكر نائب الرئيس التنفيذي لشركة الاستشارات AEI Saudi/ ميكي ستيوارت أن المملكة أصبحت أكثر جاذبية لرواد الأعمال والشركات الدولية لممارسة الأعمال التجارية، ولا يمكن إنكار التغيير السريع والعميق الحاصل في المملكة، مضيفاً بقوله: "الرياض مدينة مثيرة وسريعة التطور".

وتشير تقارير دولية إلى أن المملكة تشهد ارتفاعًا مطردًا في الاستثمارات الأجنبية منذ إطلاق رؤية المملكة 2030م، التي تركز على تنويع الاقتصاد، ففي عام 2016م بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية 1.26 تريليون ريال، وفي غضون ست سنوات تضاعف الرقم ليصل إلى 2.4 تريليون ريال، مما يعكس بقوة تنامي شهية المستثمرين الأجانب في الاستثمار في المملكة.

وتشكل الاستثمارات الأجنبية والمشتركة في القطاع الصناعي 37% من جملة الاستثمارات في القطاع و17% من عدد المصانع القائمة حتى مايو الماضي، وتبلغ قيمتها 542 مليار ريال، بحسب بيانات وزارة الصناعة والثروة المعدنية التي أشارت إلى أن عدد المصانع ذات الاستثمار الأجنبي في المملكة بلغ 930 مصنعًا، تمثل 9% من إجمالي عدد المصانع باستثمارات تجاوزت 71 مليار ريال، وعدد المصانع ذات الاستثمار المشترك بلغ 924 مصنعًا تشكل 8% من إجمالي المصانع، وباستثمارات تقدر بأكثر من 470 مليار ريال، فيما وصل إجمالي عدد المصانع في القطاع الصناعي حتى شهر مايو الماضي إلى 10.910 مصانع، بحجم استثمارات وصل إلى أكثر من 1.455 تريليون ريال.

ويمكن القول بأن المملكة تمضي قدمًا في خططها الطموحة لتكون مركزًا إقليميًا ودوليًا لممارسة الأعمال، وتشجيع المستثمرين وأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على ممارسة أنشطتهم بكل سهولة ويسر، وخلق بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية وإفساح الطريق للقطاع الخاص كي يلعب دورًا محوريًا في دفع عجلة الاقتصاد والتنمية. ■

أمير المنطقة يفتتح النسخة السادسة من «صنعتي2023م»

افتتح صاحب السمو الملكي الأمير، «سعود بن نايف بن عبدالعزيز»، أمير المنطقة الشرقية، يوم 29 أغسطس 2023م، فعاليات النسخة السادسة من معرض الأسر المنتجة والحرف والأعمال اليدوية (صنعتي 2023م)، الذي نظمته غرفة الشرقية، واستمر حتى 2 سبتمبر، وشارك فيه أكثر من 300 أسرة منتجة و22 جمعية حاضنة وقرابة الـ 5 جهات حكومية، وذلك على أرض معارض شركة الظهران إكسبو، طريق الدمام - الخبر الساحلي.

وكرم سموه رعاة (صنعتي 2023م) والداعمين للمعرض من الجهات الحكومية والخاصة، كما تسلم سموه درعًا يحمل هوية المعرض في نسخته السادسة، واستمع خلال جولته إلى شرح من رئيس الغرفة، بدر بن سليمان الرزيزاء، حول المعرض وأجنحته وأهدافه الرامية إلى ترسيخ ثقافة العمل الحر بين أوساط الأسر المنتجة وأصحاب الحرف والأعمال اليدوية.

وتجول سموه برفقة رئيس الغرفة وأعضاء مجلس إدارتها في أجنحة المعرض، وحرص سموه على زيارة كافة الأركان والاستماع إلى أصحابها، مبدئًا إعجابه وامتنانه بالمعرض وسعادته بما يقدمه المشاركون من معروضات.

وقال الرزيزاء، إن معرض العام يأتي ضمن مُستهدفات الغرفة الداعمة لرؤية 2030م؛ حيث تنويع القاعدة الاقتصادية، وذلك وفقًا لخطة استراتيجية شاملة لكل القطاعات الاقتصادية، ومن ضمنها قطاع الأسر المنتجة وأصحاب الحرف والأعمال اليدوية، بما يُحققه من قيمة اقتصادية واجتماعية، مشيرًا إلى أن تفعيل دور ذلك القطاع وتطوير أدائه يدعم سياسات الحد من الواردات الخارجية.

وبيّن، أن هذه النسخة من المعرض تستهدف أكثر من 300 أسرة منتجة؛ لأجل زيادة مساهمتها في تطوير نشاطها وتسويق منتجاتها؛ حيث تم تخصيص الأجنحة للأسر مجانًا، مشيرًا إلى إنه تم اختيار المشاركين وفقًا لمجموعة من المعايير، وإنه قد سبق المعرض سلسلة من الدورات والبرامج التدريبية التطورية بالتعاون مع بنك التنمية الاجتماعية لجميع المشاركين.

وأشار الرزيزاء، إلى أن حِرص الغرفة على تنظيم «صنعتي» للمرة السادسة، يأتي ضمن إطار دعم الغرفة المتواصل للمشروعات والبرامج والفعاليات التي تتماشي مع الجهود الوطنية للارتقاء بقطاع الأسرة المنتجة وأصحاب الحرف والأعمال اليدوية، ورؤيتها الراسخة بأنه يمكن أن يكون رافدًا لاقتصاد المنطقة والمملكة ككل.

001

غرفتا "الشرقية" و"حفر الباطن" توقعان مذكرة تفاهم لتعزيز الأعمال المشتركة

أبرمت غرفة الشرقية منتصف يوليو الماضي، مذكرة تفاهم مشترك مع غرفة حفر الباطن بهدف تعزيز العمل المشترك والتنسيق والتكامل بما يخدم أهداف الطرفين، في المجالات الفنية والإدارية، الرامية لرفع مستوى التعاون والتنسيق بينهما لخدمة قطاع الأعمال.

وكان رئيس وأعضاء مجلس إدارة غرفة حفر الباطن قاموا بزيارة غرفة الشرقية والتقوا برئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة وعدد من رؤساء اللجان المتخصصة والأمانة العامة.

ونصت المذكرة ـ التي وقعها كل من رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية بدر بن سليمان الرزيزاء، ونظيره رئيس غرفة حفر الباطن سلمان بن حسن العقيّل ـ على تبادل الخبرات، وتنظيم اللقاءات المشتركة، والتنسيق بين اللجان القطاعية في الجوانب التي تخدم قطاع الأعمال لمشتركي الغرفتين.

واستعرضت المذكرة آلية العمل لتطبيق وتحقيق أهدافها، والتي تبدأ بعقد اجتماعات بين أعضاء مجلس الإدارة في الغرفتين لبحث القضايا المشتركة وسبل التعامل معها، وتنظيم برنامج زيارات عملية لموظفي الطرفين للتعرف على الوحدات التنظيمية القائمة وما يقدمانه من خدمات، وإلحاق بعض موظفي غرفة حفر الباطن للتدريب وممارسة المهام في الإدارات المماثلة في غرفة الشرقية لاكتساب المهارات المناسبة، وتقديم الاقتراحات في إنشاء قواعد معلومات تلائم الاحتياجات القائمة لدى غرفة حفر الباطن، والإسهام بالوسائل والإمكانات المتاحة في تطوير مراكز التدريب بين الطرفين وفقا للأسس العلمية لتخطيط التدريب بهدف تناسب البرامج التي تنفذ مع الاحتياجات التدريبية الفعلية.

وركزّت المذكرة على العمل المشترك من خلال تنظيم بعض الفعاليات المشتركة والمجالات التطويرية التي تهم أصحاب الأعمال، وتشجيع وطرح إقامة بعض المشروعات المشتركة لأصحاب الأعمال، وتنظيم اجتماعات بين اللجان القطاعية لأصحاب الاعمال المشتركة في عضوية الطرفين، وتنظيم لقاءات بين قطاع الأعمال لدى الطرفين في كل نشاط نوعي لمناقشة القضايا والمعوقات المشتركة ووضع اقتراحات لمواجهتها.

واعتبر الرزيزاء هذا التعاون مكملاً لمسيرة مشتركة ارتكزت على التعاون والتكامل لدعم فرص قطاع الأعمال في المنطقة الشرقية، مشيرًا إلى أن الغرفتين ستعملان جنبًا إلى جنب في دعم رؤية المملكة 2030م.

من جانبه أكد العقيل على أهمية العمل المشترك بين مجالس الإدارات المتعاقبة في الغرفتين، متطلعًا لتعزيز آفاق الشراكة من خلال تبادل الخبرات بما يخدم مصالح قطاع الأعمال في المنطقة.

غرفة الشرقية تبحث أوجه التعاون مع "مدن"

بحث رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية بدر بن سليمان الرزيزاء، والرئيس التنفيذي للهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية "مدن" المهندس ماجد بن رافد العرقوبي، أوجه التعاون المشترك بين الغرفة ومدن، واستعرض اللقاء الخطط الحديثة التي تتبنّاها "مدن" لدعم خيار التنمية الصناعية واستمرار النهوض بقطاع الصناعة ورفع مستوى الأداء في القطاع، كما استعرضا عددًا من الفرص الاستثمارية الواعدة للمستثمر المحلي والأجنبي، فضلاً عن التطوّرات المستمرة التي يشهدها القطاع المتمثل في المدن الصناعية السعودية والبالغ عددها 36 مدينة صناعية وزيادة عدد المصانع لأكثر من 6 آلاف مصنع.

وقال رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية بدر الرزيزاء بأن اللقاء كان أكثر من إيجابي، تم خلاله الاطلاع على صورة الوضع في القطاع الصناعي، الذي يشهد نقلات نوعية، تبعث على الفخر والاعتزاز، ويؤكد واقع وأهمية القطاع الصناعي في التنمية، كقطاع قائد لأنشطة وفعاليات اقتصادية أخرى.

وأضاف الرزيزاء بأن هذا اللقاء يؤكد اهتمام هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) بالوقوف على طموحات الصناعيين والاستماع لوجهات نظرهم وملاحظاتهم، مما يجعلنا نبدي تفاؤلاً بواقع أكثر إشراقًا.

وأشار إلى أن القطاع الصناعي في الوقت الحاضر في أفضل حالاته، ونستطيع أن نقول بأنه الآن يقطف ثمار ما تمت زراعته في السنوات والعقود الماضية، حيث كانت فترة خصبة تم خلالها تأسيس بنى تحتية قوية لقطاع صناعي واعد، وما نشهده اليوم هو دخول تقنيات حديثة منها الذكاء الاصطناعي في عالم الإنتاج والصناعة.

وألمح الرزيزاء إلى أن البيئة الاستثمارية في الوقت الحاضر تبدو أكثر تحفيزًا لمزيد من المشروعات الصناعية، كون المنظومة الاستثمارية والبيئة العامة تعتبر محفزة للغاية، وذلك في ظل الدعم الحكومي الدائم للمشروعات، والتشجيع المستمر للأفكار الجديدة، والرقابة الدائمة على الالتزام بالمواصفات عالية الجودة في شتى مراحل الإنتاج الصناعي، والتي كان من نتاجها تميز المنتج السعودي في الأسواق العالمية.

وخلص الرزيزاء إلى القول بأن القطاع الصناعي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة القابلة للخصخصة، ولاستقطاب الاستثمار الأجنبي فضلاً عن المحلي، وهو القطاع الأبرز ذو القيمة المضافة للاقتصاد الوطني كونه يوفر سلعًا وطنية ذات جودة عالية، ويستقطب القوى العاملة الوطنية في بيئات محفزة، وكل هذا ينسجم مع طروحات الرؤية لتحقيق النقلة النوعية للمملكة.

ومن جهته قال العرقوبي، إن "مدن" تسعى جاهدة لأن توفر البيئة المناسبة لخدمة الصناعيين من منتجات صناعية وخدمات لوجستية مساندة وحلول تمويلية، عبر 36 مدينة صناعية على مستوى المملكة، لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وأن تكون مدن الوجهة المفضلة للمستثمرين.

وأضاف العرقوبي أن "مدن" توفر كافة المتطلبات لتشجيع رواد ورائدات الأعمال وتشجيعهم على الدخول في عالم الصناعة، من مرحلة الفكرة وحتى الإنتاج ومن ثم التصدير، وتعزيز مكانة المملكة صناعيًا واقتصاديًا.

إطلاق مبادرة لدعم وتمكين قطاع المقاولات

أطلقت غرفة الشرقية، ممثلة بمركز التدريب، وبالتعاون مع لجنة المقاولات "مبادرة دعم وتمكين قطاع المقاولات 2023م" وذلك أواخر شهر يوليو الماضي، بهدف تطوير مهارات منسوبي القطاع الخاص.

وانطلقت المبادرة بحضور عضو مجلس إدارة غرفة الشرقية، رئيس لجنة المقاولات حمد بن حمود الحماد، والأمين العام للغرفة عبد الرحمن بن عبد الله الوابل.

وقدّمت المبادرة برنامجها الأول ـ ضمن سلسلة برامج لاحقة ـ بعنوان "آليات التحكيم في عقود المقاولات"، مستهدفة رفع مستوى الأداء الوظيفي، وتنمية معارف ومهارات الكفاءات الوطنية، وشارك فيها 38 من منسوبي مختلف الشركات المتخصصة في مجال المقاولات على مستوى المنطقة الشرقية، وقدّم البرنامج المستشار القانوني فارس بن محمد الشمري، كما تم منح أي متدرب في البرنامج شهادة معتمدة من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بعد إنجازه الساعات التدريبية.

ومن جهته قال الحماد، إننا في هذا الصدد نرى بأن التطوير والنمو في قطاع المقاولات يتمحور بدرجة كبيرة على العنصر البشري، فمن خلاله يتم التخطيط والتنفيذ والتطوير، وانطلاقًا من هذه المبادرة تستمر غرفة الشرقية ممثلة في لجنة المقاولات في أداء أدوارها للنهوض بهذا القطاع الذي يعد من القطاعات الاقتصادية الأكثر استقطابًا للقوى العاملة عمومًا والوطنية على وجه الخصوص، وبالتالي فهو يحمل قيمة مضافة لاقتصادنا الوطني من خلال رفده ودعمه لجهود التوطين.

وتعرّف المتدربون خلال البرنامج على الطبيعة القانونية وطريقة فض المنازعات لعقد المقاولة والعقود التابعة له في ظل وجود شرط التحكيم وكيفية معالجة إشكالية العقد والإجراءات الخاصة به في حال وجود تعدد الأطراف، كما تعرّفوا على ماهية عقد المقاولة والعقود التبعية، والطريق السليم للاتفاق على التحكيم، وأهم التحديات المتعلقة بنزاعات عقود المقاولات، وإجراءات التحكيم في العقود.

الغذاء: جميع المنتجات الواردة مطابقة للمواصفات واللوائح الفنية

أكدت الهيئة العامة للغذاء والدواء أن جميع المنتجات الواردة للمملكة مطابقة للمواصفات واللوائح الفنية، وتشمل المنتجات الغذائية، والدوائية، والأجهزة الطبية، والتجميل، وشدّدت على ضرورة اطلاع المستوردين على المواصفات واللوائح الخاصة بكل منتج على حدة قبل عملية الاستيراد، وذلك لضمان مطابقتها للمواصفات واللوائح الفنية، وتفاديًا لمنع دخولها لأسواق المملكة، مع ضرورة الالتزام باشتراطات ومتطلبات النقل والتخزين.

جاء ذلك خلال ورشة العمل التي نظمتها غرفة الشرقية ممثلة باللجنة اللوجستية مؤخرًا، وجاءت بعنوان "اشتراطات ومتطلبات الفسح لدى الهيئة العامة للغذاء والدواء"، وتحدث فيها رئيس الفسح المركزي بالقطاع الشرقي في الهيئة العامة للغذاء والدواء فهد الشراري، وخبير أول عمليات الفسح، وليد السويح، وخبير أول عمليات الفسح محمد الزهراني، وخبير أول عمليات الفسح سعيد الحسن، وأدار الورشة نائب رئيس اللجنة اللوجستية بالغرفة إبراهيم الفهيد.

وقال مسؤولو الهيئة إن وضع ضوابط ومتطلبات الفسح للمنتجات الخاضعة لرقابة الهيئة (الغذاء – الدواء – الأجهزة الطبية) يهدف إلى ضمان توفير منتجات آمنة وسليمة في السوق المحلي، ورفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز الالتزام باشتراطات ومتطلبات المواصفات واللوائح الفنية للمنتجات، وكذلك المساعدة في حماية المجتمع من جميع المنتجات غير الصالحة للاستخدام، وبالتالي ضمان سلامة الغذاء وفعالية الدواء والاستخدام الآمن للأجهزة والمستلزمات الطبية، وأوضحوا بأن رفض الفسح للمنتجات يأتي لعدة أسباب، فالمنتجات الدوائية تُرفض غالبًا لعدم استيفاء متطلبات الفسح أو أن النقل والتخزين قدتمّا في ظروف لا تتناسب مع نوعية المنتجات الواردة، أما المنتجات التجميلية فيرجع رفضها إلى عدم تسجيل أو إدراج المنتجات في أنظمة الهيئة، أو النقل بوسائل غير مناسبة لا تحمي المنتجات من التعرض لأشعة الشمس والحرارة والرطوبة، وعدم اجتياز المنتج للاختبارات المعتمدة، أو في حال وجود ادعاءات طبية على المنتجات.

المقطورات المزدوجة تُرشِّد استهلاك الوقود وتحافظ على البيئة

أوضح مدير عام القطاع اللوجستي في برنامج (ندلب) المهندس محمد بن حاشم الشمري بأن مشروع المقطورات المزدوجة يسهم في ترشيد استهلاك الوقود والحفاظ على البيئة والبنية التحتية للطرق، والحد من الحوادث والوفيات، وبالتالي مواكبة الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية لتحقيق رؤية 2030م، فضلاً عن أنه يدعم القطاعات اللوجستية والتجارية والصناعية والنقل، من خلال زيادة الطاقة الاستيعابية للشاحنات.

وقال الشمري، خلال اللقاء الذي نظمته غرفة الشرقية ممثلة باللجنة اللوجستية في يوليو الماضي، وجاء بعنوان (لقاء مجلس الشراكة اللوجستي)، بأن ثمة آثارًا أُخرى لتطبيق هذا المشروع منها التسهيل على الناقلين، وسرعة نقل المواد، وبالتالي فهو يمثل فرصًا استثمارية واعدة أمام القطاع الخاص.

وحول مواصفات المقصورات الثلاثة، أشار إلى أن الوزن المسموح به يصل إلى 60 طنا، وبطول إجمالي 25.25 متر ، بارتفاع 4.80 متر، بالإضافة إلى اشتراط أن تحتوي لوحات المركبات على عبارة "مركبة طويلة".

بنك التصدير والاستيراد استقبل العام الماضي 13.5 مليار ريال طلبات ائتمانية

قال مدير تطوير أعمال أول في بنك التصدير والاستيراد السعودي سعد بن عبد العزيز السيف، إن البنك استقبل في عام 2022م طلبات ائتمانية بقيمة 13.5 مليار ريال، وبلغت قيمة طلبات التمويل المعتمدة 4.5 مليار ريال، وأن نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمثل من إجمالي الطلبات المعتمدة 43%، كما بلغت قيمة طلبات التأمين المعتمدة 9 مليار ات ريال.

جاء ذلك خلال ورشة عمل نظمتها غرفة الشرقية ممثلة بلجنة الصناعة والطاقة في أغسطس2023م، استعرضت خلالها الحلول الائتمانية للمصدرين السعوديين، إذ قال إن البنك يُساهم في تنمية الصادرات السعودية غير النفطية، من خلال تقديم الحلول الائتمانية للمصدرين وعملائهم في الأسواق التجارية، وتحفيز المؤسسات المالية وتعزيز قدراتها، والتي بدورها ستعمل على توفير السيولة المطلوبة للقيام بعمليات التصدير في مختلف مراحلها والحد من المخاطر المصاحبة لعمليات التصدير، وتمكين الخدمات والسلع سعودية المنشأ من الوصول لأسواق ووجهات تصدير جديدة، بالإضافة إلى تعزيز تنافسية وجاذبية السلع والخدمات سعودية المنشأ في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وفي الحديث عن منتجات البنك والمستفيدين منها، أشار السيف إلى أن البنك يقدم باقة من المنتجات الموجهة إلى فئات مختلفة من عملائه وهي: التمويل المباشر الذي يهدف إلى دعم عمليات التصدير والاستيراد وزيادة القدرة الإنتاجية، ويستفيد من هذا المنتج المصدرون والمشترون الدوليون، كما يقدّم البنك منتج التمويل غير المباشر وهو عبارة عن ضمانات وخطوط تمويل مقدمة للمؤسسات المالية المحلية والدولية ويستفيد منه المصدرون والمشترون الدوليون والمؤسسات المالية، كما يقدّم البنك منتج تأمين الائتمان وهو خاص بتغطية مختلف المخاطر المرتبطة بعمليات التصدير ويستفيد من هذا المنتج المصدرون والمؤسسات المالية.

منصة "قوى" تستعرض خدماتها في فرع غرفة الشرقية بالجبيل

نظمت غرفة الشرقية، ممثلة بمجلس أعمال فرع الجبيل مؤخرًا ورشة عمل استعرضت خدمات منصة "قوى" التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ومراحل التسجيل فيها، وما تُقدمه من خدمات إلكترونية لقطاع الأعمال وكيفية الاستفادة منها.

وقال مدير التسويق في المنصة طلال بن منصور الرويشد، إن "قوى" هي المنصة الرقمية الرئيسية لجميع خدمات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لقطاع العمل، والواجهة الموحدة لتنظيم ومتابعة جميع التعاملات بين مختلف أطراف المنظومة من موظفين ومنشآت في القطاع الخاص بطريقة مؤتمتة وفورية، حيث تنطلق المنصة بسوق العمل لآفاق تغطي رحلة المنشأة من التأسيس والنمو وحتى التوسع، وتخطو مع الموظف منذ أول وظيفة وحتى التقاعد.

واستعرض الرويشد خلال الورشة التي أدارها رئيس مجلس أعمال فرع غرفة الشرقية بمحافظة الجبيل سعد بن محمد البوعينين أبرز الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المنصة، ومنها خدمة شهادة السعودة، قائلاً: إنها شهادة تصدر من الوزارة، تفيد بأن المنشأة حققت نسبة التوطين المطلوبة حسب تصنيف دليل نطاقات المعمول به في نظام الوزارة، وتُمكن الخدمة صاحب المنشأة من معرفة نطاق المنشأة، ونشاطها وطلب شهادة السعودة إلكترونيًا.

وتطرق إلى خدمة إدارة المهن التي تمكن المنشأة من التقدم بطلب تغيير مهنة الموظف المقيم الذي يعمل لديها، إذ يمكن للمنشأة من خلال هذه الخدمة التقدم بطلب تعديل المهنة للموظف الذي يعمل لديها وفق دليل التصنيف السعودي الموحد للمهن. وكذلك خدمة رخص العمل التي تعنى بإصدار أو تجديد رخص العمل للعمالة الوافدة في المنشأة عبر المنصة، وهي بمثابة موافقة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالعمل في السوق السعودي. وخدمة توثيق وإدارة عقود العمل باعتبار أن "قوى" هي المنصة المعتمدة للتوثيق وتم التطرق إلى كيفية إنشاء العقد وتوثيقه، بالإضافة إلى خدمات أخرى مثل تقديم بلاغ الانقطاع عن العمل، ولوائح تنظيم العمل، والمستشار الإلكتروني، والتي تمكن المنشآت من متابعة مدى امتثالها لأنظمة العمل بطريقة سهلة ومبسطة.

وحول أنواع المنشآت المسجلة في منصة "قوى"، أوضح الرويشد بأنها تأتي على نوعين: الأولى: منشآت تأسيس وهي أول منشأة على مستوى الكيان تحت الرقم الموحد وتعتبر مدة فترة التأسيس هي 6 أشهر في حياة المنشأة، وتقدم المنصة لتلك المنشآت فترة سماح لمدة سنة من برامج نطاقات دعماً لها ولتعزيز نموها. والثانية: منشآت التوسع وهي المنشآت المحققة لنسب توطين مرتفعة والملتزمة بأنظمة العمل، ويختلف الرصيد المتاح بحسب نشاط وحجم المنشأة والتزامها بنسبة التوطين.

برج غرفة الشرقية يحصل على شهادة عالمية لتصنيف الأبنية الخضراء

حصل برج غرفة الشرقية على شهادة تصنيف الأبنية الخضراء والريادة في الطاقة والبيئة المستوى الفضي (LEED Silver certification level)، مقدمة من المجلس العالمي لتصنيف الأبنية الخضراء، الذي يتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية مركزًا له، وله عدة فروع في مناطق متفرقة من العالم.

ويعتبر التصنيف العالمي نظامًا معترفًا به دوليًا، ومعيارًا لتصميم وإنشاء وتشغيل مبانٍ مراعية للبيئة وعالية الأداء، حيث يقيّم ويقيس أثر أي منشأة وأداءها، ويأخذ بعين الاعتبار عدة نقاط منها: اختيار الموقع، وتوفير كل من "الطاقة، والكفاءة المائية، وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وتحسين البيئة الداخلية للتصميم، وغيرها.

وتعليقًا على هذا الإنجاز، قال رئيس غرفة الشرقية بدر بن سليمان الرزيزاء إن الغرفة تبحث عن التميز في أنشطتها وخدماتها لقطاعات الأعمال المختلفة، ويأتي برج الغرفة تجسيدًا لتميزها في خدماتها الموجهة لقطاع الأعمال وصورة مميزة للواقع العمراني في المنطقة الشرقية.

يذكر أن برج غرفة الشرقية يتسم بجودة عالية المستوى في أعمال البناء والتشطيب والمواصفات، إذ يرتفع الى 135 مترًا، ويشتمل على 32 طابقًا تتضمن طوابق التسوية ومواقف السيارات التي تتسع لأكثر من 600 سيارة بمجموع مساحات تأجيريه تصل إلى 37 ألف متر مربع، وقد تم تخصيص الطابق الثامن مقرًا لـ 7 قاعات للاجتماعات وقاعة متعددة الاستخدام مخدومة بـ 8 مصاعد للركاب ومصعدًا للخدمات، ويضم البرج حاضنة غرفة الشرقية لرواد الأعمال، والمركز السعودي للأعمال الذي يضم مكاتب لكافة الجهات الحكومية المعنية بالترخيص للأنشطة الاقتصادية بشكل عام.

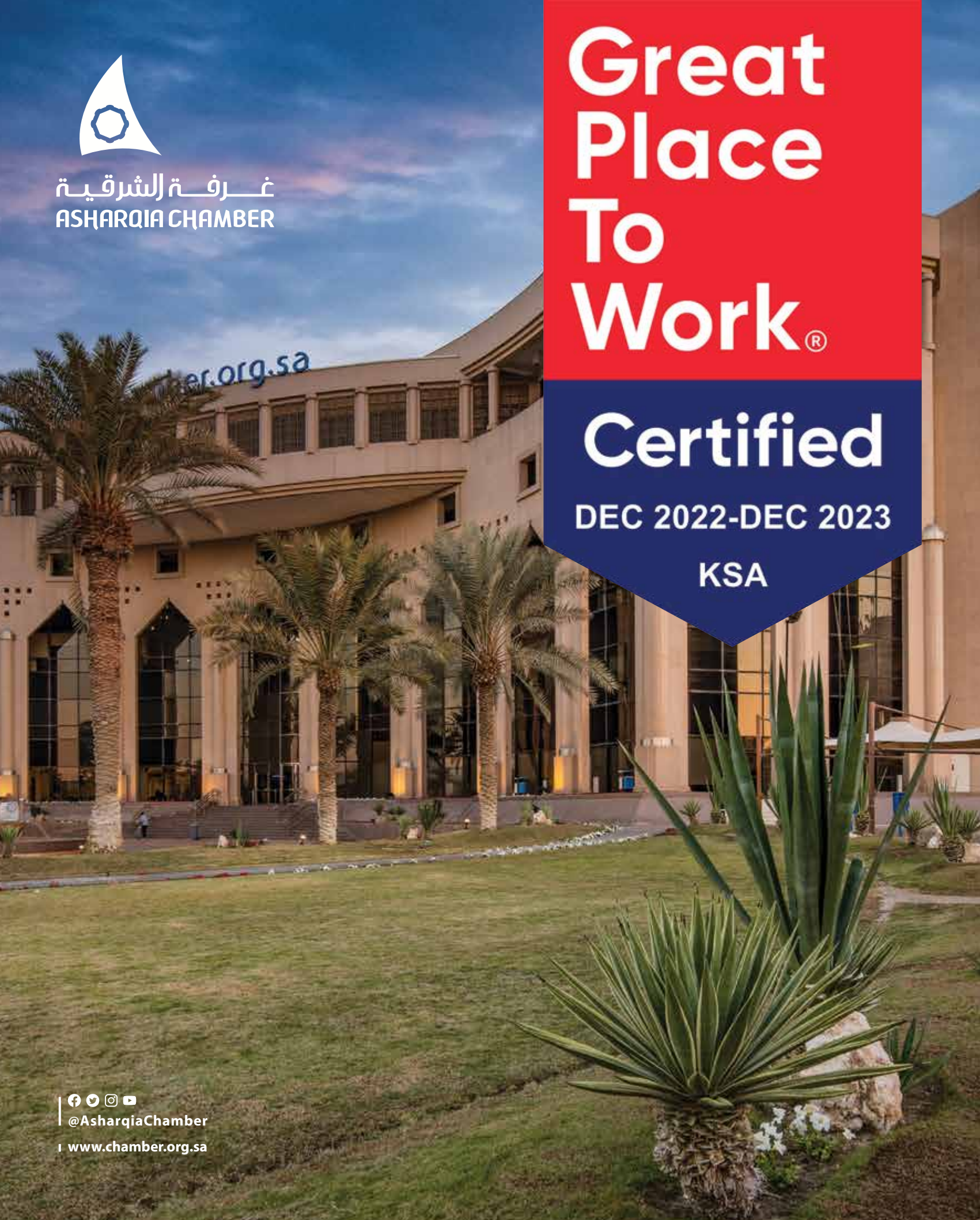
غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER
Great Place To Work®
Certified
DEC 2022-DEC 2023
KSA
@AsharqiaChamber
www.chamber.org.sa

قاعات الغرفة

المكان الأمثل لتوفر الخدمات المساندة ومنتدى رجال الأعمال.

- الترويج عن منتجاتكم وخدماتكم.
- عقد اجتماعاتكم ومحاضراتكم وندواتكم.

غـــرفـــة الشرقيـــة
ASHARQIA CHAMBER

قاعة الجزيرة

- تتسع لعدد ٩٤ مقعداً.
- امكانية ربط القاعة بقاعة الشيخ سعد المعجل.
- الموقع الدور الأرضي.

قاعة الشيخ حمد القصيبي

- قاعة استقبال واجتماعات منفردة جانبية.
- تتسع لأكثر من ١١٠ شخصاً.
- الموقع في الدور الأول.

قاعة الشيخ سعد المعجل

- مجهزة بكل إمكانات النقل والترجمة والاتصال.
- تتسع لأكثر من ٤٤٦ مقعداً.
- القاعة مجهزة بأحدث نظام مايكروفونات (مايكروفون لكل مقعد).
- الموقع في الدور الأرضي.

صالة الطعام مجاناً

الخدمات التي يتم تقديمها في هذه القاعات :-

- تسجيل المناسبة بالفيديو .
- الترجمة الفورية .
- أجهزة ترجمة فورية.
- العرض من خلال جهاز الكمبيوتر .
- جهاز عرض شرائح .
- جهاز عرض رأسي .

لمزيد من المعلومات والحجز يمكنكم الاتصال:
إدارة التسويق: غرفة الشرقية. الدمام . هاتف :٨٥٩٨١٦٨ - ٨٥٩٨١٨٦ - ٨٥٩٨١٦٩

FUSION BOND EPOXY

WATE-KOTE

ahqsons.com

AL-QAHTANI
PIPE COATING INDUSTRIES
Tariq A.H. AL Qahtani & Bros.

شركة القحطاني لصناعات تغليف الأنابيب
طارق عبد الهادي القحطاني وإخوانه

Kingdom of Saudi Arabia
P. O. Box 1980 Dammam 31441
Tel (03) 857 5400 I (03) 857 4150 Fax (03) 857 2255 info@aqpci.net

U.S.A. Office I Houston
Tel 001 713 781 0366 Fax 001 713 811 344 info@saosi.com

المملكة العربية السعودية
ص.ب 1980 الدمام 31441
هاتف 5400 857 (03) | 4150 857 (03) فاكس 2255 857 (03) info@aqpci.net

مكتب الولايات المتحدة الأمريكية | هيوستن
هاتف 0366 781 713 001 فاكس 344 811 713 001 info@saosi.com